شوميليه - جاندرو وكورفوازييه

مدخل إلى علم الاجتماع السياسي

ترجمة:

د. اسماعيل الغزال



مَدخَل

إلى

عِلمِ الاجتماع السياسيّ

الطبعة الأولى
1408 هـ ـ 1988 م

شوميليه - جاندرو وكور فوازييه

مدخل إلى علم الاجتماع السياسي

ترجمة:
د. اسماعيل الغزال

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

هذا الكتاب ترجمة :

Introduction à la sociologie politique

Par

Monique CHEMILLIER-GENDREAU

et

Claude COURVOISIER

Ed. DALLOZ

المقدمة

الفقرة الأولى : علم الاجتماع السياسي

قد يتبادر الشك الى وجود علم الاجتماع السياسي .

أولاً : فرضية وجود علم الاجتماع السياسي

الانـطلاقة من مسلّـمـة وجود فـرع لعلم يُسمى بالاجتمـاع السياسي تفرض علينا أن نقدم له تعريفاً وان نفسر هذا التعريف .

1 ـ **تعريف علم الاجتماع السياسي** : عرّف بعض الفقهاء « علم الاجتماع السياسي » على أنه « المعرفة العلمية للوسط السياسي » .

هذا التعريف لا يقدم في الحقيقة الحلول لأية مسألة ، وهو يحملنا على التساؤل عن حدود هذا الوسط السياسي ؟ وما هو المقصود « بـالمعرفـة العلمية » ؟ وهل تكفي هذه العبارة لابراز خصائص علم الاجتماع ؟

2 ـ **تفسـير تعريف علم الاجتمـاع السيـاسي** : إذا كـان لا بـد من تفسـير العبارتين الواردتين في التعـريف المتقدم ذكـره فيصبح علم الاجتمـاع « علم المجتمع » . تدعـو هذه المـلاحظة الى الإقـرار بإمكـانية تجـزئة « الوسط الاجتماعي » الى عدد من القطاعات . وتجرّ هذه التجزئة الى عزل « المجتمع السياسي » الذي يُعتبر من جهة أحـد قطاعـات الحياة الاجتماعية ولكنه يختلف من جهة ثانية عن القطاعات الأخرى . وتحتم علينا التجزئة أيضاً تعيين حدود المجتمع السياسي .

بالإضافة إلى هذه المسائل التي ستكون موضوع بحثنا سندرس في عدد من الفصول العناصر المكونة للمجتمع السياسي وخصوصاً السلطة والشرعية والقوى الفاعلة في الحياة السياسية والمؤسسات والايديولوجيات وغيرها من العناصر الأخرى .

يؤدي كلا النهجين تقريباً الى النتيجة نفسها . وفي كلتا الحالتين سنقوم بتحليل عناصر الدراسة من دون أن نستخلص النتائج من هذا التحليل الذي يتناول قطاعاً مصطنعاً من الحياة الاجتماعية ومعزولاً بصورة خاطئة .

ثانياً : كل علم اجتماع هو سياسي

يمكن أن نقر بصورة مؤقتة بأن كل ما يتعلق بحياة المجموعات الاجتماعية المكونة « للمدينة » وكل ما من شأنه تحديد الهدف المعين لهذه المجموعات هو سياسي . وعليه يمكن إبداء الملاحظتين التاليتين .

- لا يستطيع علم الاجتماع دراسة المجموعات الاجتماعية ولا السلوكيات التي تمارسها تلك المجموعات ولا القرارات التي تتخذها بمعزل عن سلوكها السياسي .
- كل منهجية لطرح القضايا ولإختبار الفرضيات وكل بحث أو اكتشاف يتعلق بعلوم المجتمع ينطوي على مضامين وقضايا سياسية . وقد أدرك معظم علماء الاجتماع المعاصرين هذه الحقيقة .

« وبأي حال من الأحوال لا يستطيع عالم الاجتماع أن يتجاهل الخيارات القيمة ويتجنب إدخالها في عمله . وعلى علماء الاجتماع أن لا يهملوا الاحتمالات لقرائن المفهوم السياسي لعملهم ، وأن لا يتركوا هذا الأمر لغيرهم من الناس يتصرفون به حسب أهوائهم »[1] .

C. Wright Mills. L'imagination sociologique (1)

بيد أنه إذا انطلقنا من مقولة : كل ما هو علم اجتماع يكون بالضرورة سياسي ، فإن اصطلاح علم الاجتماع السياسي لا يُقصد بـه مجرد الحشـو وإنمـا يعني شيئاً آخـر غير علم الاجتمـاع العام . فـدراسة علم الاجتمـاع السياسي لا تعني مجرد « تعليم تدريبي لعلم الاجتماع العـام وضع لخـدمة طلاب كليات الحقوق » بل يوجد في هذا العلم مشروع تعليمي محدد : ألا وهو ملكة منهجية التحليل الفعلي لدى الطلاب .

الفقرة الثانية : المغزى من تعليم علم الاجتمـاع السياسي في كليـات الحقوق

أولاً : لا يمكن وضع القانون بدون وضع علم الاجتماع

التحليل الاجتماعي وحـده يسمح بتحـديد المضمـون الفعلي لقـاعدة قانونية : من خلال التعرف على وجـودها ، ومن خـلال دراسة العـلاقات الاجتماعية التي تنظمها القاعدة القانونية . أما الفكر القانوني فلكي يصبح كاملاً عليه أن يمر بالضرورة في مرحلتين:

- مـرحلة الوصف المجـرد للقاعـدة ، وهـذا مـا يعـرف بمـرحلة (« المبـدأ القانوني ») .
- ومرحلة التحليل الاجتماعي للقاعدة القانونية .

« فدور المنظّر أن يستخلص القواعد ويصنفها ويعطيها شكلاً واضحـاً ومحدداً . كما عليه أن يشرح مصادرها ويُبين تطورهـا التاريخي بفعـل تأثـير وضغط الـوقائـع الاجتماعيـة والاقتصاديـة والسياسيـة . . ، ومن ثم نقـد النظرية أو القاعدة ونقيضها » (Gaslon Jeze) .

فالمرحلة الأولى لا تفي بالمراد ، فهي تتـلاءم مع تقنيّـة قـانونيـة جافـة

تعمل على الكشف عن مجموعة النصوص التشريعية والتنظيمية والقضائية ، وعلى التنظيم التقني للقضايا القانونية التي ترد في الأوضاع الحسية . ومهما تكن متطلبات هذا المسار فليس له بحد ذاته سوى منفعة فكرية محدودة ـ فهو لا يسمح بتكوين القانون بروية كافية ولا بالابتعاد عن القانون القائم بغية نقده .

- تكوين القانون . بالنسبة لوضع القانون فالمعرفة الكافية بالقاعدة القانونية لا تكفي لتجعل من الحقوقي حقوقياً بكل ما في الكلمة من معنى . بالإضافة الى المعرفة بالقاعدة يتوجب على الحقوقي أن تكون له القدرة على تدوين العلاقات الاجتماعية الملائمة لاحدى مراحل التطور التاريخي للمجتمع وتحويلها الى قاعدة قانونية .
- نقد القانون : يسمح هذا النقد وحده بتحديد مكانة القاعدة القانونية كتعبير سليم أو غير سليم عن الواقع الاجتماعي . في الحقيقة ان المبدأ القانوني يجب أن يُعبر من خلال رسم بياني مثالي ، بدقة عن العلاقات القانونية المتوافقة مع الحتميات الاجتماعية والقيم الرائدة في المجتمع . وإذا ما نظرنا الى المبدأ من هذه الزاوية نراه يبدو في الأعم الأغلب في حالة تراجع بالنسبة للحتميات الاجتماعية والقيم الرائدة .

تشكل القاعدة القانونية في حقبة تاريخية محددة حلاً للتناقض الاجتماعي الحاصل بين مصلحتين متعارضتين أو أكثر . بيد أن القاعدة القانونية لا تزيل نهائياً جميع التناقضات بين المصالح . وأثناء مرحلة تطبيق القاعدة التي يقدمها النظام كحل للنزاعات يتطور الوضع الاجتماعي وينشأ عن هذا التطور تناقضات جديدة . فتعديل القاعدة القانونية لا يواكب في الزمن النمو الحاصل في التناقضات المستجدة . وهكذا يصاب النظام

بالجمود والشلل . ويمكن تخفيف حدة هذا الجمود في حال أدركنا طبيعة المبدأ الأولية بشيء من المرونة مما يسنح لنا بدمج التغييرات الحاصلة في الوضع الاجتماعي . بيد أن الوضع الاجتماعي قد تعتوره التصدعات والانشقاقات مما يستوجب استبدال القاعدة القانونية القائمة بمبدأ جديد يتكيف مع المصالح المتعارضة المرحلية (ch. chaumont) . وهكذا يشكل ميدان الحركة الاجتماعية بكامله موضوع دراسة يتناوله عالم الاجتماع بالبحث والتحليل . ويترتب على هذا العالم أن يقدم النتائج الناجمة عن تحليله الى رجل القانون لأنها ضرورية لهذا الأخير .

أمثلة

1 ـ في النظام الدولي

وصف القاعدة القانونية : يتألف مجلس الأمن الدولي لمنظمة الأمم المتحدة من 15 عضواً . يتمتع خمسة من بينهم بالعضوية الدائمة ويمتلكون بهذه الصفة حق نقض (Veto) قرارات المجلس (المواد 23 و27 من الميثاق) .

شرح : تنجم الصفة المميزة للأعضاء الخمسة وامتيازاتهم الفادحة عن طبيعة كل واحد منهم « كقوة عظمى » معترف بها منذ تأسيس منظمة الأمم المتحدة .

نقد : لقد اسندت صفة « قوة عظمى » سنة 1945 على أسس احتمالية مراعية بذلك العلاقات الدولية في حينه . فمقياس « العظمة » حُدد آنذاك بالانتماء الى معسكر المنتصرين في الحرب العالمية الثانية .

بيد أنه منذ ذلك التاريخ استمر التناقض يتصاعد بين صفة « العظمى » و« الحجم » الحقيقي لمختلف القوى التي يمكن قياسها وفق معايير متعددة : اقتصادية وسكانية وعسكرية الخ . والمثل على ذلك

جمهورية الصين الشعبية التي أبعدت عن منظمة الأمم المتحدة مدة 26 عاماً .

وقد تطورت العلاقات الدولية تحت غطاء « قاعدة غير ملائمة » جمدت عدداً من القضايا وجمدت مجلس الأمن الدولي في تركيبة جعلت منه آلة غير فاعلةٍ كلياً .

2 ـ في النظام الداخلي

وصف القاعدة القانونية : تعاقب قوانين 31 تموز ـ يوليو 1920 و27 آذار ـ مارس 1923 (المادة 327 من القانون الجزائي) كل التصرفات التي قد تؤدي الى الإجهاض أو الى نشر الوسائل المانعة للحمل . فالمسؤولون عن الاجهاض والنساء الحاملات اللواتي مورست عليهن عمليات الاجهاض يخضعون لعقوبات السجن والغرامة .

شرح : صدرت هذه النصوص غداة الحرب العالمية الأولى من أجل مكافحة نقص السكان الناجم عن عدد الوفيات بين الرجال أثناء الحرب وانخفاض نسبة الولادة في فرنسا منذ بداية القرن العشرين . وقد جاءت هذه النصوص في مناخ مشبع بالتقاليد الكاثوليكية .

نقد : يمكن ملاحظة التناقض بين هذا الواقع وبين تصلب مواقف مجلس نقابة الأطباء من جهة ومن جهة ثانية تزايد عدد عمليات الاجهاض السرية التي نفذت تحت هذا التشريع (والمقدرة سنوياً بـ 800,000 عملية) ، وتطور العادات والعقليات ، والتحرر النسبي لسيطرة الكاثوليكية واتساع النضال لتحسين ظروف المرأة وضغط وسائل الاعلام والرأي العام التي برزت بمناسبة بعض القضايا (أمثال دعوى Bobigny عام 1972 وقضية grenoble عام 1973) .

فالتناقض بين قاعدة قانونية سارية المفعول وبين واقع اجتماعي يبرز

بوضوح تام . « فإذا استخف الناس من تشريع ما ولم يُطبق بشكل سليم ، ينجم عن هذا التصرف فقدان الثقة بالمؤسسات ، وبالبرلمان الذي وضع القانون ، وبالمحكمة المخولة تطبيقه وبالقضاء ، وبالنهاية تنشب أزمة دولة » (P. Laroque رئيس فرع الاجتماع في مجلس شورى الدولة) .

وبناءً لتلك المعطيات صدر قانون 17 كانون الثاني ـ يناير 1975 ، قانون Veil المتعلق بالاجهاض الطوعي .

يحاول هذا القانون التوفيق بين القانون والواقع ، فهو لا يعالج ، بطبيعة الحال ، جميع التناقضات ، وإنما بعضها بل والأكثر تأثيراً والماً منها على نفسية الناس .

ثانياً : المفهوم السياسي أساس لفهم القاعدة القانونية بشكلها الصحيح

عندما نقر بضرورة تخطي التقنية القانونية البسيطة لندخل في مرحلة التحليل الاجتماعي للقاعدة القانونية لن نستطيع الافلات من المضمون السياسي (راجع كتاب Michel Miraille, une introduction critique au droit) .

1 ـ لقد أقرت وجهة النظر هذه بصورة عامة بالنسبة لبعض الفروع وخصوصاً القانون الدستوري . ونقدم مثلاً على ذلك قانوناً انتخابياً . فصدور القانون الانتخابي يجب أن يرافقه بالضرورة تحليل « اجتماعي سياسي » يسمح بمواكبة القوى الضاغطة في الزمن والتي وردت في النص وموائل القدرة في الدولة والأحزاب المحظيّة والأحزاب غير المحظية .

2 ـ بيد أن وجهة النظر هذه تطبق بالطريقة ذاتها على جميع فروع القانون : فتحليل العلاقات في العمق بين الأفراد والمجموعات الاجتماعية يدل على أوالية ذات طبيعة سياسية حتى ولو كانت هذه العلاقات لا تقدم

ظاهرياً أية رابطة مع ما درج على تسميته « بالحياة السياسية » .

أمثلة :

القانون الاداري : يدرس هذا القانون القواعد التي تسبق تكوين وتنفيذ مسار الدولة . يبدو لأول وهلة أن عمل هذه القواعد هو تحديد الاجراءات البسيطة . لكن هذه القواعد تستطيع في الحقيقة أن تغطي وتفسر موائل القدرة بين الدولة والهيئات العامة والمؤسسات الخاصة . وهذا لا يعني بالضرورة قيام علاقات متناقضة بين تلك الأطراف . في الظرف الحالي لتطور الرأسمالية يبدو عميقاً تداخل المصالح . ويحاول التحليل الاجتماعي الكشف عن نوعية الطبقة المميزة أو المحمية بالقانون المرعي الاجراء ويحدد بشكل أسلم أيديولوجية النظام .

القانون المدني : يصف القانون المدني القواعد المنظمة لقانون الأسرة . ويعبّر هذا القانون عن فكرة المساواة أو التفاوت في العلاقات بين الرجل والمرأة . ويقيم نظاماً للتبني ويحدد المنافع المتبادلة بين الأنساب غير الشرعية والانساب الشرعية ، ويجيز أو يحظر الاجهاض ، ويؤكد على الملكية الكبرى للأراضي أو يعارض هذه الملكية . إضافة الى التقنية القانونية لهذه القواعد فهي ذات علاقة مباشرة مع سياسة الدولة التي تعبّر عن المساواة التامة بين المواطنين ومختلف المجموعات الاجتماعية ، أو تعبّر عن المساواة الشكلية الخافية للتفاوت أو للتفاوت الظاهري : حريات شاملة ، حريات مراقبة ، حريات محدودة جداً أو حريات يتفاوت حجمها حسب الطبقات الاجتماعية .

ثالثاً : دراسة علم الاجتماع السياسي تستلزم متطلبات خاصة

1 ـ بالنسبة للبرنامج : توضح هذه الدراسة الفكرتين الواردتين أعلاه (أولاً وثانياً) . من الضروري اختيار أرضية أولية للتطبيق . إختيار

الأواليات الدستورية والسياسية تبرره الاعتبارات البسيطة . فهو يسمح بتطبيق هذا النهج من التفكير على فرع من القانون منذ السنة الأولى لدراسته .

بيد أن الفائدة من هذه الدراسة لا تقتصر فقط على دراسة بعض مظاهر الحياة السياسية في العمق وعلاقتها مع قواعد القانون الدستوري . الفائدة الحقيقية لهذه الدراسة تكمن في نهج التفكير الذي تقترحه ليطبق على جميع الدراسات القانونية والسياسية .

وعليه لا نعلق سوى أهمية ثانوية بالنسبة لتحرير البرنامج (التركيب الاجتماعي ، الحياة السياسية، القوى السياسية . .) فالمادة نفسها لا تنسجم مع شرحٍ جامد . فضلاً عن ذلك فالاستقلالية الجامعية تسمح من الآن فصاعداً بإعداد برامج تؤدي إلى قضايا متنوعة .

2 ـ **بالنسبة للمنهجيات** : على افتراض أن المنهاج الذي يتضمنه هذا الكتاب لا يدل دلالة كاملة على علم الاجتماع السياسي فالشيء الجوهري هو أنه يمكن الطلاب من فهم منهجية التفكير التي تثيرها هذه الدراسة .

فالطريقة المثلى لتوجيه منهجية التفكير هذه هي الدراسة التقنية النشطة . فهي تقود الطلاب ليمارسوا التفكير الاجتماعي وليبحثوا عن المضمون السياسي . فهم يستطيعون فعل ذلك مسترشدين :

ـ بعدد من النصوص الاجتماعية .

ـ بالمناقشات التي تدور حول تطبيق القواعد المؤسساتية .

ـ بالبحوث البسيطة المنفذة « ميدانياً » (تحقيقات حول تركيبة المجموعات الاجتماعية ودورها وحول تصرفاتها ، وتحليل المضمون الخ) .

هذه الدراسة الموجزة لا تحل بالضرورة محل التقنيات التربوية . بيد أنها

تستطيع من دون شك تكملتها بالدلالة على النقاط الأساسية « للتوجيهات الفكرية المفتوحة » . قد يكون ذلك هو الهدف الوحيد من الدراسة .

الفقرة الثالثة : إطار مقدمة علم الاجتماع السياسي

بما أن المقصود هو علم الاجتماع السياسي ، فالدراسة تنصب بطبيعة الحال على المجموعات الاجتماعية أي المجموعات الاجتماعية الكبرى .

أولاً : دراسة المجموعات الاجتماعية :

مهما يكن ميدان المجتمع الواقع تحت الدرس ، فالمؤسسة الاجتماعية ترتكز على ثوابت لا بد من الاعتراف بها وعلى هذه الثوابت ترتكز استقلالية هذا الفرع من العلم الذي دافع عنه دوركيم في القرن التاسع عشر مشيراً الى :

- استحالة فصل الفرد عن وسط اجتماعي معين .
- ان المعالجة الشاملة هي الوحيدة الصالحة في علوم الانسان .

بيد أن العلاقات بين الفرد والمجتمع في إطار المعرفة العلمية ، تستطيع تحريك مواقف متنوعة لدى الباحث .

1 ـ يمكن الذهاب الى حد إنكار وجود الفرد بحد ذاته واعتبار مختلف التأثيرات الاجتماعية محطمة للخاصية الفردية .

2 ـ ويمكن الإقرار أيضاً بأن انتصار الاجتماعي على الفردي هو أمر طبيعي . بيد أن إصدار حكم بهذا الصدد ذي قيمة تشاؤمية يدل على فردية أساسية . « فالمجتمع قوي وأعمى على الدوام . فهو يجلب الحرب والعبودية ويقيم معتقداته الباطلة وبالفرد تتواجد الانسانية على الدوام . وبالمجتمع تتواجد الهمجية على الدوام » Alain .

3 ـ وأخيراً يمكن القول على صعيد المبادىء أن الفرد وسعادته وتحسين أوضاعه المادية تبقى غاية المشروع الاجتماعي . أما على الصعيد التفسيري فالفرد هو عنصر أساسي لكتلة التناقضات الاجتماعية التي يعمل عالم الاجتماع على كشف إرباكاتها .

وعليه يمكن أن نعتبر بكل بساطة أن معرفة الفرد لا تتم الا من خلال شرح الاجتماعي الذي يحيط به .

O تدل التطورات التاريخية « للعلم السياسي » على تحرر هذا العلم من فرضية انعزال الفرد :

ـ فمن وجهة نظر القانون الطبيعي ونظرية العقد الاجتماعي ، تدل المقارنة بين الحالة الطبيعية والحالة الاجتماعية على أسبقية الأولى على الثانية . قد تكون هذه الأسبقية عقلانية أو شبه تاريخية .

ـ أما من وجهة نظر مونتسكيو (« مؤسس علم السياسة » وحسب كونت دوركيم فإن نقطة الانطلاق تقوم على عكس ما تقدم على فكرة أن « الناس يولدون وهم مرتبطون ببعضهم البعض ») .

تمر المعرفة العلمية الحالية ، من خلال مختلف المدارس ، بمعرفة الاجتماعي كمعطى متجانس ويمكن دراسته دراسة شاملة وليس مجرد تجمع بسيط للأفراد .

ونقطة الانطلاق بهذا الصدد يحددها المنادون بالنظرية « الوظيفية Fonctionnalisme » (1) أمثال Malinowski وMerton . فهم يبحثون عن معرفة العلاقات المتداخلة القائمة بين عناصر الثقافة والمجتمع ،

(1) حسب المفهوم الاجتماعي تقول النظرية الوظيفية أن المجتمع هو عضو متكامل بحيث تفسر عناصره بالوظيفة التي يقوم بها كل عنصر من عناصره .

والروابط بين كل عنصر والنظام الاجتماعي بكليته . هذا مع التأكيد على البنية الكلية .

هذه البنية نفسها هي التي تميّـز بين البحوث وتنادي بالوقت نفسه بالنظرية « البنيوية Structuralisme » .

« يمكن القول بوجود بنية (بمعناها الواسع) عندما تتجمع العناصر ضمن وحدة شاملة تقدم بعض المزايا بصفتها هذه ، وعندما تقوم مزايا تلك العناصر كلياً أو جزئياً على خصائص الشمولية » (j. Piaget) .

وأخيراً فإن الماركسية هي نمط إجمالي لمعالجة الحقيقة الاجتماعية في إطار المادية التاريخية :

« تشكل علاقات الانتاج بكليتها ما يسمى بالعلاقات الاجتماعية وخصوصاً عندما يصل المجتمع الى مرحلة التطور التاريخي المحدد ، المجتمع الخاص والمميز . فالمجتمع القديم والمجتمع الاقطاعي والمجتمع البرجوازي هي عبارة عن مجموعة علاقات انتاج بحيث يشير كل واحدٍ منها إلى مرحلة خاصة من مراحل التطور التاريخي للانسانية » ، (George Luckas) .

وعليه فالحقيقة الاجتماعية والسياسية هي حقيقة شاملة . وكل بحث لعنصر من العناصر بمعزل عن العناصر الأخرى هو تشويه للحقيقة : إن اختيار وتحديد هذا العنصر هما ذو طابع شخصي . الدراسة الاجمالية وحدها تسمح بتجنب الانحرافات . هذه هي غاية علم الاجتماع الذي يتناول كافة المجموعات الاجتماعية المكونة للمجتمع .

ثانياً : عقدة موضوع الدراسة :

بما أن الأمر يتعلق بالمجتمعات السياسية فمن الضروري أن نبدأ بمعاينة

الظاهرة السياسية . هذه النقطة ستكون موضوع الفصل الأول .

إضافة الى معاينة الظاهرة السياسية ، فمشروع بحث علم الاجتماع السياسي يلاقي بالتالي صعوبة أساسية هامة لأن عليه أن :

- يشبع الدراسة الشاملة والديناميكية لتلافي الانحرافات

● موضوع علم الاجتماع السياسي هو مجموع التجمعات الاجتماعية التي تشكل المجتمع . وتقوم هذه التجمعات بدورٍ في صنع القرار . وعليه تصبح كافة المجتمعات معنية بهذا الأمر . ومجموع هذه المجتمعات تشكل بنية مؤلفة من مجموعة عناصر أخرى ينتابها التعقيد . وكل وصف جزئي لأحد العناصر يشوبه الخطأ ان لم نأخذ بالحسبان الروابط بين مجمل العناصر .

● من الخطأ القول أيضاً بوجود نموذج متكامل يضم جميع عناصر المجتمع ، مع الروابط بين هذه العناصر والوظائف التي يضطلع بها كل عنصر ، وخصوصاً إذا كان ذلك النموذج في حالة من السكون .

فالمجتمع هو في حركة دائمة بفعل تأثير مختلف القوى الاجتماعية المكونة له . فمعالجة الموضوع لا تكفي أن تكون شاملة فحسب بل وديناميكية .

- إذا كان من الضروري التخلي عن إقامة تصنيف للعناصر الواقعة تحت الدرس لوجود بعض الشبه فيها بينها ، ولسد هذه الثغرة يجب الاستعانة بدراسة نماذج من الأصناف دراسة تحليلية ضرورية للمشروع العلمي . وقد جرب كل علماء علم الاجتماع هذه الطريقة عندما عالجوا أمثلة تتعلق بالسلطة :

. أفلاطون يتكلم عن : الأرستقراطية والأوليغارشية والديمقراطية والطغيان .

- أرسطو : الملكية والطغيان والديمقراطية
- مونتسكيو : الحكومة الجمهورية والحكومة الملكية والحكومة المستبدة .
- ماركس : تصنيف يرتكز على علاقات الانتاج (نمط الانتاج في الدول الأسيوية والقديمة والاقطاع والرأسمالية) .
- ماكس Weber : الهيمنة العقلية المرتكزة على الاعتقاد بشرعية الألقاب : الهيمنة التقليدية المرتكزة على الاعتقاد بقدسية التقاليد : الهيمنة الشخصية المستندة الى القوة البطولية للمرء .

بيد أننا نتساءل عن نوعية الدراسة التحليلية للأصناف التي باستطاعتها الاجابة على السواء عن المطلبين المذكورين أعلاه وهما : المعالجة الشاملة والديناميكية ؟ وما هو التصنيف الكامل الذي باستطاعته أن يتضمن في الوقت نفسه جميع العناصر وأن يأخذ بالاعتبار القوى الفاعلة أي « المجتمعات الانتقالية Sociétés de transition » التي هي في حالة انتقال من شكل اجتماعي الى شكل اجتماعي آخر (أنظر La civilisation au (Carre four Rad ovan Richta

- تكمن الصعوبة في حل هذه المعضلة الأساسية وفي التوفيق بين مطلبي الشمولية والتصنيف ، وفي محاولة مقاربة الحقيقة على أفضل وجه ممكن .

1 ـ حصر الدراسة في الماضي بالمجتمعات المعاصرة من ناحية المبدأ ان كافة المجتمعات السياسية معنية بالدراسة بما فيها المجتمعات الغابرة السابقة لوجود وتنظيم الدولة . ونظراً للأسباب المتعلقة بحدود هذا الكتيب سنقصر الدراسة على المجتمعات المعاصرة . وبالمقابل لا نعير الاعتبارات المكانية أهمية في البحث : فيترتب على عالم الاجتماع أن يبقى مدركاً ، في كل لحظة من لحظات تحليله ، لعقبة كأداء عليه تجنبها ألا وهي « الاقليمية

Provincialisme » التي تـدفعـه الى الاهتمـام فـقط بنـوع مـعـين من المجتمعات ، النوع الذي ينتمي إليه عالم الاجتماع .

ولا يقل خطورة الاتجاه الذي يبدي اهتماماً متزايـداً بجميع أشكـال المجتمعـات القـائمـة ، بيـد أن دراستهـا بـالاستنـاد إلى النمـوذج الثقـافي للمجتمعات المهيمنة (الاتنية) من دون إيجاد أدوات ملائمة لتحليلها هي دراسـة مشوهـة . (أنظر الفصـل الرابـع المثل المتعلق بـالتحسن المـزعـوم لمجتمعات العالم الثالث) .

2 ـ دراسة المجتمعات من الداخل بالاستناد الى دراسة المتناقضـات :

إن أي وصف جامد أو ساكن عارٍ من الأهميـة لأن الحياة متغيـرة متبدلـة : « الحيـاة هي التنـاقض ، فهي عـلى السـواء في حـالـة استقـرار وانحـلال مستمـرين ، والتنـاقض يـوجـد في الاحـداث وفي المسـارات نفسهـا » . (Engles)

الممارسة تحول الحقيقة في كل لحظة . فنظرية « تكوين الأفكار » مرتبطة إذاً بشكل أساسي بالممارسة » (المعرفة الحسية) . « إذا رغبنا بمعرفـة طعم إجاصة علينـا تحويلهـا وذلك بتـذوقهـا . وإذا رغبنـا بمعـرفـة بنيـة الـذرّة وخصائصها من الواجب مباشرة التجارب الفيـزيائيـة والتقنية ، إذن تغيـير حالة الذرّة . إذا رغبنا بمعرفة نظرية الثورة ووسائلها من الواجب الاشتراك بالثورة « ماوتسي تونغ » .

التغييرات ليست مجرد زيادة أو نقصان عددي أو مجرد انتقـال بسيط ، بل تفسر من خلال التناقضات الموجودة في سيرورة تطور كل حدث . يعني المسار الجديد ان الوحدة القديمة ونقائضها تتخلى عن مكانها لوحدة جديدة ولنقائضها الجديدة .

تشكل فكرة التناقض هذه قاعدة التحولات المستمرة في المجتمع . وقد أطلق على هذه التحولات تسمية : صراع الطبقات (ماركس) ، التبدلات (Balandier) Mutatious والمتغير الاجتماعي (G. Changement social . Rocher)

3 ـ التناقضات المنهجية يجب أن تقدم كمعيار لتصنيف أنواع المجتمعات المدروسة : من الأهمية أن ندرك بهذا الصدد أن اتجاهات الحياة الاجتماعية تفسر على مستويات متنوعة . يمكن التعبير عن الصراع من خلال المستوى الاقتصادي (البنية التحتية) أو من خلال المستويات السياسية والايديولوجية والقضائية والدينية والعسكرية (البنية الفوقية) ، الخ . . .

وتتفاعل هذه المستويات مع بعضها البعض . في الحقيقة لا يوجد عزلة فيها بينها . فالتداخلات معقدة . وفي الوسط الاجتماعي المعاصر اكتسب المستوى الايديولوجي أهمية قصوى بالنسبة للبنية الاجتماعية وذلك بفعل التطور التقني لوسائل الاعلام والاقناع .

بيد أنه يمكن التركيز على المستوى الاقتصادي لنقارن بين الأنواع الاجتماعية . ويمكن القيام بهذا العمل من خلال معيار مزدوج .

- المعيار الاقتصادي الأول : المستوى الانمائي : يؤدي هذا المعيار إلى المقارنة بين المجتمعات المصنّعة والمجتمعات النامية . إذاً الى استخلاص نوعين من المجتمعات .
- المعيار الاقتصادي الثاني : نمط الانتاج : يسمح هذا المعيار بقيام التضامن بين نمط الانتاج في النظم الرأسمالية ونمط الانتاج في النظم الاشتراكية ، إذن الى استخلاص نوعين من المجتمعات .

سيؤدي تنسيق هذين النوعين بالضرورة الى دراسة أربعة أنواع مميزة من المجتمعات .

نمط الانتاج

مستوى		الرأسمالية	الاشتراكية
الانماء	المصنّعة	مجتمعات رأسمالية مصنعة	مجتمعات اشتراكية مصنعة
	النامية	مجتمعات رأسمالية نامية	مجتمعات اشتراكية نامية

بيد أن التحليل تناول ثلاث مجموعات فقط لأن كافة المجتمعات النامية جمعت في نوع واحد . إلّا أن هذا التجميع عرضه للنقد لأن بعض الدول النامية تعتمد طريقة الانتاج الرأسمالي وبعضها الآخر طريقة الانتاج الاشتراكي . أضف إلى ذلك أن الفرق بين النظم المختارة يؤدي إلى فروقات لا يمكن تجاهلها في ميادين الديموغرافيا والصحة والعمل الخ .Y) Lacoste) . وسندرك هذا الأمر عندما نتكلم عن المجتمعات النامية في الفصل الرابع . وخطة البحث التي اعتمدناها هي نتيجة اختيار مدروس ، بيد أن التطور قد يفعل فعله في تعديل هذا الاختيار .

فالمقارنة بين أنواع المجتمعات « الكبرى » تبرز خاصية كل واحد منها وتثير التوترات فيما بينها . وهذا لا يعني أن أي نظام من أنظمة التناقضات لا علاقة له بالأنظمة الأخرى ، أو انه لا وجود للتناقضات بشكل عام ضمن الأنظمة الخاصة .

4 ـ يجب الأخذ بالاعتبار أهمية المجتمع الدولي والعلاقات السياسية التي يقيمها هذا المجتمع . حصر علم الاجتماع السياسي ميدان دراسته في الأغلب بمجتمع داخلي أو بمجموعة دول خاضعة لنفس النظام . (كالولايات المتحدة أو الديمقراطيات الحرة في دول أوروبا الغربية) . والسبب في ذلك يعود بدون شك إلى الميزة المعطاة لنوعية الدولة . والحالة هذه « نوع الدولة له أهمية محدودة في اندماج العلاقات الدولية بعلم السياسة » J. Meynaud (Introduction à la science publique) .

إذاً من الضروري لاكتمال هذا العلم مراعاة مجموع العلاقات التي تسمح وحدها بإدخال أفكار أساسية كالامبريالية والتعاون والتعايش السلمي .

الفصل الأول

السياسي Le politique

يسعى كل علم من العلوم الى تحديد وتعريف موضوعه . ويلاقي هذا العمل صعوبات خاصة بالنسبة لعلم الاجتماع السياسي لأن

- الشكوك لم تزل قائمة حول حدود السياسي وتثير التساؤل حول مشروع التعريف نفسه ، وبالتالي :
- البحث عن الأساس النظري لمبدأ التعريف .
- ودراسة الافتراضات السياسية الصرفة ، مهما يكن تعريفها ، وفق متطلبات المسار العلمي .

الفقرة الأولى الشكوك المحيطة بالتعاريف

توضح المقدمات المألوفة لموضوع علمالاجتماع السياسي الصعوبات التي تواجه التعريفات :

- أحياناً ونظراً لصعوبة تحديد الوسط السياسي نكتفي بالبحث عن سماته وخصائصه .
- ونبين غالباً المغازي المتنوعة الممكنة للفكرة السياسية بالرجوع الى تعدد معاني المصطلح الانكليزي «Polity نظام الحكومة أو المجتمع » و« Policy السلوك السياسي الحسن » و« Politics علم سياسة الدولة » .

ـ ويوجد دائماً خيار كبير يتقدم بصورة ضمنية تلك المقدمات ، كالخيار القائم بين نظرية « الحد الأدنى minimaliste » ونظرية الحد « الأقصى maximaliste » (Balandier) .

يُفسّر هذا الاختبار بالخيار السائد القائم على تعريف السياسي إما بالاستناد الى عنصر « الدولة » أو بالاستناد الى عنصر « السلطة » . إن دراسة حريصة وحذرة لهذا الخيار تدل على أن الخيار بين أحد الاصطلاحين لا يحل جميع الصعوبات .

الدولة أم السلطة ؟

أولاً : التحليل الأولي : سواء رجعنا الى عنصر الدولة أو عنصر السلطة فإننا نصل في الحالتين الى نتائج متباينة جداً فيما خص تحديد السياسي . إن المسار الثاني أكثر اتساعاً من الأول .

1ـ تعريف السياسي بالاستناد الى « السلطة » : سيسمح هذا التحديد بشكل عام بإدخال ظواهر السلطة في الحقل السياسي . وتبدو هذه الظواهر وكأنها مستقلة عن الدولة بمعناها الحصري . فهي لا تعني مباشرة المعارضة بين الحكام والمحكومين على صعيد الدولة .

أمثلة

ـ دراسة السلطة في الأسرة

ـ دراسة السلطة في المصنع أو المعمل . . .

ـ دراسة السلطة في النقابة أو أية منظمة حرفية أو مهنية

هذا بالإضافة الى التخلي عن المظاهر المؤسساتية الصرفة في سبيل

ادخال الدراسـات المتعلقة بـالسلوكيات (J. Meynaud introduction a la science politique) .

2 ـ الاستناد الى السلطة سيتيح بمعرفة الظواهر السياسية في مجتمعات لا تتمتع بالتنظيم المعمول بـه في الدول العصـرية . تؤدي هـذه الطريقـة الى توسيع مجال علم السياسة ليطال المجتمعـات الغابـرة حيث باستـطاعتنا أن ندلل على وجود « السلطة السياسية من دون وجود الدولة » .

دراسـة المجتمعـات « البـدائيـة » لا تؤدي إلى فصـل السيـاسي عن الاجتماعي (لأنه لا وجود للمجتمعات بدون السلطة) بل إلى مجرد فصله عن الاكراه (توجد السلطة من دون وجود الاكراه) (P. Clastres) .

وعلى النقيض من ذلك يأخذ الاستناد الى الدولة توجهاً لا يقر التنـوع التـاريخي لأشكال السلطة السيـاسية . فهـو يـرفض الانعتـاق من الاطـار التنظيمي للدولة المعاصرة، ويعيق علم السياسـة من الانفتاح على مشروع الانتروبولوجيا السياسية (Balandier) .

ثانياً : بالرغم من هذه الفروقـات بين التـوجهين فـإنهما لا يتعارضـان كثيراً . فسهولة تبدل الأفكار المستند اليها تسمح بالانتقال رويداً من توجه إلى آخر . ونسترشد على ذلك بالمثلين التاليين :

المثل الأول : ماكس فيبر Weber (Le savant et le politique)
- يرى Weber في السياسة في المرحلة الأولى أنها « إدارة تجمع سياسي نسميه في الوقت الحاضر « الدولة » .
- ثم يضيف الى ذلك « التأثير الذي يُمارس على تلك الادارة » .
- وينتهي أخيراً الى القول بـأن السياسـة هي « مجموعـة الجهود المبـذولة في سبيل المشاركة في السلطة أو التأثير على توزيع السلطة بين الدول أو بين

المجموعات المختلفة داخل الدولة نفسها » .

الاستناد الى عنصر الدولة ليس له الأهمية المحددة كما يبدو لأول وهلة . فالدولة تقدم فقط الحد المكاني للظواهر السياسية .

بيد أن التحديد نفسه يفقد من أهميته عندما نقر ، كما فعل Max Weber ، أن الظواهر السياسية تقوم :
- على عدة مستويات في الدولة
- أو بين الدول نفسها .

المثل الثاني Antonio gramsci

يدل هذا المثل على أن لفكرة الدولة مغازي متنوعة بما فيه الكفاية كي لا نكوّن فكرة دقيقة عن السياسي .

والدولة حسب غرامشي بمعناها الضيق تعني « الآلة الحكومية وآلة الاكراه » . بيد أن الدولة بالمفهوم العام الواسع تضم فيها تضم الآلة « الخاصة » لهيمنة الطبقة الحاكمة ، والوسائل والتنظيمات الخاصة التي تستطيع الطبقة المهيمنة من خلالها إقامة سلطتها وذلك بالحصول على رضى المحكومين (وخصوصاً المؤسسات ذات النظام الايديولوجي في الميادين الثقافية والاعلامية والتربوية . .) .

وفي فرنسا لقد عمّق Louis Althusser الفرق بين :
- الآلة القمعية للدولة .
- والآلات الايديولوجية في الدولة .

وهكذا تضم الدولة مجموع وقائع السلطة والهيمنة .

ولا يمكن تحديد السياسي بصورة دقيقة من دون أن نفصل الدراسة

العلمية عن هيمنة العناصر الأساسية للفهم والادراك .

فدراسة السيادة المباشرة في المجتمع السياسي لا تتحقق بدون دراسة « الهيمنة » في المجتمع المدني .

وهكذا وبالتحديد فإن المفارقة بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني هي التي تضع الأسس النظرية لكل مشروع يتناول تحديد وتعريف السياسي . وعليه يتوجب دراسة هذا المشروع على ضوء المفارقة المذكورة .

الفقرة الثانية : الأساس النظري لمشروع التعريف

- كل مشروع يرمي الى تعريف السياسي هو تعريف يفترض ضمناً وجود اللاسياسي . وقد تكونت هذه المفارقة من خلال التعارض الكلاسيكي بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي أو الدولة .
- وقد ظهر هذا التمييز عند أرسطو ، بيد أن نظرية المجتمع السياسي بلغت الذروة أثناء الانطلاقة الصناعية ونمو الاقتصاد الحر (نهاية القرن السابع عشر ، والثامن عشر) . وقد تناول **Hegel** مجدداً هذا التمييز ومن ثم ماركس ولكن من خلال منظار انتقادي .

أولاً ـ المجتمع المدني للفردانية الحرة

1 ـ يمثل المجتمع المدني دائرة النشاطات الحرة والمستقلة للحياة الخاصة والمهنية والحرفية وخصوصاً النشاط الاقتصادي .

تهمل فكرة المجتمع المدني في أغلب الأحيان العناصر المتعلقة بالسلطة الآمرة في المجتمع السياسي. فهي منفصلة عن هذه العناصر .

2 ـ ويتألف المجتمع المدني من جهة ثانية من « وسط ذري **Milieu atomisé** » يضم مجموعة من الأفراد المستقلين والمشبعين بالمصالح

الفردية (أما تحليل هيغل فقد جاء بفروقات طفيفة جداً . فالمجتمع المدني عنده يضم مجموعات ، بيد أن هذه المجموعات لا تمثل سوى الفرد بالنسبة لعالمية الدولة) .

3 ـ وقد أخذ بعض علماء السياسة المعاصرين الفكرة نفسها بمظهريها ومنهم FREUND Julien في كتابه (l'essence du politique) . فهو يحدد ويعرف السياسي بخصائصه المميزة بدءاً من افتراض أساسي ألا وهو المقارنة بين : العام والخاص . هذا التمييز هو أحد المفارقات بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي .

ولهذا يوجد في حياة الأفراد كتل من المصالح (وسلوكيات تتعلق بتلك الكتل) التي تتطور وتتحد بمعزل عن المجموعة السياسية . وعلى النقيض من ذلك « وككل ذاتية ، للسياسي ميدان عمل خاص منظم حسب قوانينه الخاصة . أعني بذلك أنه لا يتحكم بالبشرية جمعاء (مجموعة الذاتيات تشكل عقبة في وجهه) بل له فقط قطاع محدد من النشاط الانساني الشامل » (J. Freund) .

وحسب هذا المؤلف فالخير العام للجميع هو الهدف الخاص والمميز للسياسي . وهذا يعني أنه يهمل وجود الطبقات الاجتماعية ويفترض إما الاتحاد الاجتماعي أو التفكك الكلي على صعيد الأفراد .

ثانياً : نقد المقارنة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي

تناول ماركس مجدداً هذه الخطوط الأساسية للمجتمع المدني (المسألة اليهودية) : بيد أن نواياه كانت تدور حول تعيين الحتميات التاريخية للمقارنة وإبراز المكونات الخداعة لتلك المقارنة . وحسب ماركس فالمقارنة بين المجتمع المدني والدولة :

ـ تحقق تفككاً مصطنعا للمجتمع .
ـ هي أحد مظاهر النظرية السياسية للدولة الليبرالية والبرجوازية ، وهي لا تنظم سوى طورٍ تاريخيٍ من التطور الاجتماعي الذي يمكن تخطيه .

1 ـ المجتمع المدني ، حسب ماركس ، هو المجتمع البرجوازي . هو هذا الوسط للانسان الأناني ، المنفصل عن المجموعة ، والمشبع بالمصالح الذاتية . وهو يحقق بالفعل تفكك المجتمع .

فالمجتمع السياسي ، الدولة ، يعيد ظاهرياً بناء المجتمع لأنه يحدد صهر الانسان بالمجموعة .

في الحقيقة هذا البناء هو مجازي وخداع ، فهو يحوّل بطريقة وهمية القضايا السياسية للطبقة الوحيدة المهيمنة ، البرجوازية ، إلى قضايا عامة تهم جميع افراد الشعب .

ـ فالمساواة التي يقدسها المجتمع السياسي ليست إلاّ مساواة شكلية . إن الغاء الفوارق أمام القضاء وفي الدولة المثالية ليس الغاءً حقيقياً بل انه على العكس يفترض استمرار التفاوت وعدم المساواة في الواقع الاجتماعي .

ـ وهكذا فالمجتمع السياسي المثالي بالتحديد يخضع للمجتمع المدني البرجوازي : وما الدولة إلاّ أداة تستخدم للمحافظة على الحقوق « الطبيعية » للفرد في المجتمع المدني .

2 ـ هذا الانقطاع في المجتمع يعيشه كل انسان . يقود هذا الانسان وجوداً مزدوجاً في المجتمع :
ـ وجود اصطناعي وخرافي في الدولة السياسية كمواطن معنوي مطلق .

ـ ووجـود حسي متحـرك في المجتمـع المـدني البـرجـوازي ، في عـالم الحاجات والعمل والمصالح الخاصة .

3 ـ ان التعارض بين المجتمع المدني والدولة ، المرتبط بسيطرة البرجوازية ، يزول بتحرر الانسان . لا يتحقق هذا التحرر إلاّ إذا احتفظ المرء بالقوة الاجتماعية التي ترتدي شكل القوة السياسية .

ثالثاً : الخلاصة

يؤدي نقد ماركس للمقارنة بين المجتمع المدني والمجتمع السيـاسي الى نتائج هامة فيما خص مشروع تعريف السياسي :

1 ـ يلزم هذا النقد بمراعاة الافتـراضات السيـاسية لأي تحـديد أو تعـريف للسياسي .

2 ـ يـدعو الى التمعن بمشـروع التعريف السيـاسي (ومهما تكن الـطريقة) كمشروع سياسي بحد ذاته ، ويميل الى تكريس الانقطاع بين المجتمع والانسان .

3 ـ لا يحول دون إعطاء تحديد أو تعريف للسياسي ، بيد أنه يقترح أن فكرة التحديد هي بذاتها إحـدى مكونـات الحقيقة السيـاسية : فهي عـلى السواء انعكاس وعامل لنظام العلاقات الاجتماعية .

الفقرة الثالثة : الافتراضات أو التعقيدات السياسية لتحديد السياسي

من الضروري زيادة الحيطة والحذر بشأن التداخـلات التي تنجم عن الحاجة العلميـة التي تحيط بحقل الـدراسة وعن الايـديولـوجية الغـامضة للأفكار المحددة للسياسي .

يدل مثل اللاسياسي l'apolitisme على أن تحديد السياسي يفسح المجال من الناحيه العملية أمام الفوضى التامة .

أولاً : موضوعات اللاسياسي

1 ـ استبعاد السيلسي . نقارن بصورة خاصة بين :

- السياسي « والقضايا الخاصة » : الحياة الخاصة الشخصية للمرء ، معتقداته (الدينية مثلاً) روابطه الأسرية ، نشاطاته الاقتصادية .

الفلسفة الحرة الفردية هي داتها أيديولوجية اللاسياسي . الحكومة بالنسبة لتلك الفلسفة هي شر لا بد منه : الحكومة الصالحة هي التي لا تحكم كثيراً. على السياسة « أن لا نقاوم » ، وأن تستسلم لمسار « الطبيعة » (Turgot) .

- **السياسة والقضايا التقنية ، حيث نوجد العقلانية الخاصة وغير الملموسة**

أمثلة :

- نبذل قصارى الجهود لنحدد وظيفة « إدارية » غير سياسية بوظيفة « حكومية » سياسية .
- على الجيش أن يبقى بعيداً عن السياسة .
- الانتخابات المحلية (البلدية أو على صعيد الكنتونات) تُقدم على أنها غير سياسية .
- « الاقليمية » عليها أن تستبعد إقامة سلطة سياسية اقليمية ونكتفي بالمستوى الاداري .
- ويدخل في الفكرة ذاتها تقديم الحقل الاقتصادي كأحد الحقول الخاضعة لقوانينه الخاصة ، مقيداً وحتى مستبعداً الخيارات السياسية .

2 ـ الاحتراز من السياسي . تغطّي هذه الفكرة موقفين متباينين :
ـ تحليل نقدي للسلطة . مثلاً :

● اللاسياسي بالنسبة للفردية الحرة يُفسر ضرورة استقلال الفرد بالنسبة للدولة . وهو يحذرنا بحق ضد المشاريع التسلطية .

● اللاسياسي بالنسبة للنقابات يدل على رغبة هذه الأخيرة بممارسة عملها بالاستقلال عن السلطة ، لأن هذا العمل قد يصطدم بالسلطة السياسية . فمخاصمة السلطة هي بالضرورة خارجة عن هذه السلطة .

ـ التمويه السياسي للنزاعات

● يُقدم السياسي على أنه ميدان النزاعات والصراعات والانشقاق والخصومات . ولا قيمة له إذاً أو هو ذو قيمة متدنية . يستعمل اللاسياسي بعض الاضطرابات في الحياة السياسية للتنديد بالسياسي بالنسبة لنهج مثالي يعبر عن الوحدة والاتفاق والانسجام .

● يحاول اللاسياسي أن يبعث على الاعتقاد بأن بعض الميادين لا تتأثر بالصراعات الاجتماعية . وهكذا يمكن القول أن الأطفال والفتيان والمدرسة والجامعة والفن والرياضة يجب أن تبقى بعيدة عن السياسة .

● يغيِّب اللاسياسي حقيقة أن السياسي يترجم الصراعات الحقيقية وذلك بإيهامنا بأنه يخلق تلك الصراعات .

● ليس اللاسياسي محايداً سياسياً . الحكومات التي تنادي بمناهضتها للسياسة لا تقع فعلاً فوق الاتجاهات المتنافسة . ويتضمن هذا اللاسياسي على العموم نزعة محافظة من دون قيد أو شرط .

ثانياً : معاني اللاسياسي1 ـ تقليص وتدني قيمة السياسي يتعارضان مع المطلب الديمقراطي

« إن الأمة التي يناقش فيها كل يوم عدد كبير من المواطنين الشؤون السياسية ستقترب من الدمار » (M. Debré, Ces princes qui nous gouvernent)

أ ـ ويقتنع السياسي بهذا المعنى بمشاركة عدد محدود من المواطنين بالسياسة :

- بدأت الايديولوجية الحرة توحي بخلق بعض الأنظمة السياسية المقيّدة
- يستمر الخوف من مشاركة واسعة قائماً وحتى مع الاقتراع العام . « يبقى عدد المواطنين الذين يهتمون بالقضايا السياسية مع رغبتهم المساهمة فيها محدوداً . وان هذا لمن دواعي السرور والسعادة » (M. Debré) .

ب ـ والسياسي يسمح من جهة ثانية بمشاركة محدودة من قبل المواطنين ، ويقلص الديمقراطية الى ديمقراطية وحيدة هي الديمقراطية التمثيلية التي ترى في الشعب عبداً في فترات الانتخاب إذا صدقنا قول روسو في العقد الاجتماعي .

« المواطن العادي الديمقراطي الحقيقي يصدر ، بصمت ، حكماً على حكومة وطنه ، وعندما يستشار في الانتخاب لاختيار النائب . . . يُعبر عن رضاه أو عدمه ، ومن ثم يعود الى اهتماماته الشخصية . وهذا أمر طبيعي وسليم » ، (M. Debré) .

ج ـ تساهم هذه الفكرة لدى السياسيين بإقامة نظامين من التنظيم السياسي :

ـ النظام الارستقراطي : السياسة حسب هذا النظام هي ميدان خاص

بالنخبة أو « بطبقة » سياسية قائدة ، مستقلة كثيراً عن المواطنين .
- النظام البيروقراطي : يُسند هذا النظام دوراً حاسماً للتقنيين والخبراء والمكاتب الدائمة التي هي بدورها مقطوعة عن الشعب ، وهي غالباً ما تكون صورية ومتقطعة العمل .

2 - تحديد السياسي مخالف لضرورات المعرفة العلمية

- لا يمكن للمعرفة العلمية أن تتغاضى عن أن مختلف المقدمات المحددة للسياسي ، تقدم شيئاً من الحقيقة : مثلاً استطلاعات الرأي تدل على العموم أن المواطنين الفرنسيين يرون في السياسة أمراً معقداً يجب تركه الى المختصين بالأمور السياسية ، وهم يعترفون بعجزهم عن ممارسة التأثير على قرارات الدولة .
- بيد أن المعرفة لا ترتبط بفكرة محددة (يحتمل أن تهيمن) على الكون السياسي .

● تتطلب المعرفة العلمية « عدم مراعاة الجزء إلاّ من خلال علاقته بالمجموع » (Hegel) . فالمعرفة لا تقتنع بصورة كون سياسي ضيق ومغلق ، وتقترح الفكرة التي تقول بقدرة اقتصار علم الاجتماع السياسي على الظواهر المحددة .

● على المعرفة العلمية أن تدمج في موضوعها المعطيات الايضاحية للكون السياسي المسيطرة في مجتمع معين . وتعكس هذه المعطيات شيئاً من الحقيقة وتساهم في الوقت نفسه بتحديد تلك الحقيقة بتقديمها كمعطى ثابت لا يتغير ، وكفكرة لحقيقة محتملة للسياسي . العرض المقيد للسياسي يعكس إرادة سياسية تعمل على تقليص امتداد القضايا العامة المشتركة .

- ولا تحتاج المعرفة العلمية الى تحديد موضوع علم الاجتماع السياسي . هذا التحديد لا يمكن اعتباره بريئاً من الناحية السياسية .

- وتحتاج المعرفة الى رصيد الموضوعات الأساسية للبحث .

ويستطيع علم الاجتماع السياسي تعيين دراسة السلطة ، بيد أن عليه أن يتخلص من الأفكار المهيمنة للسلطة ليدمجها في ميدان عمله .

- يقترح علم الاجتماع السياسي بإلحاح قيام روابط بين قضايا السلطة والبنى الاجتماعية في كل حالة من الحالات التي سنعالجها .

- علم الاجتماع السياسي يضم المستويات المختلفة أو المستلزمات الايديولوجية للسلطة (كالقواعد القانونية والممارسات العملية والتمثيلية) .

الفصل الثاني

السلطة والمجتمع في الدولة الرأسمالية المتقدمة

درسنا في الفصل الأول التناقضات داخل المجتمعات الرأسمالية المصنعة . وتمثل هذه المجتمعات الدول ذات أنظمة سياسية متنوعة : الملكية ، الجمهورية البرلمانية أو الرئاسية ، الدكتاتورية العسكرية أو الفاشية .

من الضروري إذاً القيام بمقارنة ترتكز على معيار اجتماعي سياسي : يؤدي نوع العلاقات القائمة بين الطبقة الاجتماعية الحاكمة وبقية الطبقات الاجتماعية الى المقارنة بين الديمقراطيات والدكتاتوريات .

الفرع الأول : الديمقراطيات

ليس استعمال مصطلح الديمقراطية هو المسألة إذا كنا نعني به طائفة من الأنظمة الاجتماعية ـ السياسية من دون أن نحدد بدقة متناهية معنى المصطلحات . ومن ثم يجب دراسة التحاليل التي تناولت المجتمعات المحددة .

البند الأول : فكرة الديمقراطية

الفقرة الأولى : التشويش في المعنى

كانت الفكرة النظرية للديمقراطية في الماضي موضوعاً دراسياً حظي بالاهتمام المتزايد بحيث أن جميع النظم السياسية تنادي في الوقت الحاضر بالديمقراطية (ولكن ضمن مستويات مختلفة من الاخلاص) . بيد أن مضمون الفكرة متنوع جداً .

أولاً : كانت فكرة الديمقراطية في العصور الغابرة تقول بوجوب اسناد السلطة صاحبة السيادة الى العدد الأكبر من المواطنين : وقد سادت هذه الفكرة في البلاد اليونانية . إن أساس الديمقراطية هو في الحرية : ونعني بذلك بصورة أساسية تشجيع النظام المعادي للطغيان . (أرسطو . السياسة 3) .

ثانياً : ما بين القرن الرابع عشر والثامن عشر كانت فكرة معارضة الطغيان ذاتها قد ميزت البحوث النظرية والتطور الدستوري في بريطانيا العظمى . التاريخ الدستوري الانكليزي في تلك الحقبة من الزمن هو تاريخ التقليص البطيء لسلطة الملك البريطاني المطلقة . يبدأ هذا التاريخ بالماغنا كارتا سنة 1215 التي تقيم حقوق وواجبات الملك واتباعه من رجال الاقطاع . وتوصلت بريطانيا عبر المراحل التاريخية الى الملكية البرلمانية بحيث أصبحت سلطة الملك محددة ومحاطة بسلطة البرلمان .

ثالثاً : وبعد الدخول في العصر الصناعي أصبح لفكرة الديمقراطية مضمونان : الحرية والمساواة . هاتان الكلمتان هما الشعار الأساسي للثورة الفرنسية سنة 1789 . ومنذ تلك الفترة بدأت حالة الارتباك والفوضى تصيب النظريات : إن الأفضلية في المجتمعات

الاشتراكية[1] التي ظهرت في القرن العشرين هي للمساواة على حساب الحرية .

تنادي هذه الأنظمة بالديمقراطية وتسمي نفسها « الديمقراطيات الشعبية » ، قد أعطت الأولوية للمساواة . يفترض تحقيق هذه المساواة ، على الأقل في مرحلة انتقالية ، تقليص الحرية بالمساواة ، والمساواة اقتصادياً وقضائياً .

وبالمقابل فالديمقراطيات التقليدية الغربية المسماة « بالبرجوازية » وريثة أيديولوجية سنة 1789 تشدد بصورة رئيسة على الحرية . وهي لا تدعي إهمال المساواة وتؤكد ، عكس ذلك ، على قدرتها التوفيق بين الغايتين .

ومع ذلك ، لم يكن حل المسألة أحسن حالاً في الديمقراطيات الليبرالية للمجتمعات الرأسمالية (مثل بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا وبلجيكا وهولندا والدول السكندينافية والولايات المتحدة وكندا الخ . . .) مما هو عليه في الديمقراطيات الاشتراكية .

تكمن الصعوبة في واقع استحالة التوفيق بين الفكرتين في النظم ذات الاقتصاد الضعيف . وعليه عندما يتعلق الأمر بإعطاء فكرة المساواة مضموناً محدداً أي مضموناً اجتماعياً ـ اقتصادياً في مجتمع لا تكفي فيه كمية الغلال لسد جميع الحاجات فمن المستحيل إقامة المساواة في إطار الحرية ، نعني في إطار حيث حرية التجارة وحرية المؤسسات التجارية تؤديان الى حرية المنفعة وبالتالي الى التوزيع غير العادل للخيرات وبالمقابل فإن إعطاء مضمون

---

(1) راجع الفصل الثالث

اقتصادي لفكرة الحرية في مجتمع تتوزع فيه الخيرات منذ البداية بصورة متفاوتة يعني إعطاء الحرية للثري ليزيد ثراءً وحرمان الفقير من كل حرية اقتصادية .

هذه هي الصعوبات النظرية الكبرى التي تواجه كافة المجتمعات بالنسبة لأسسها الديمقراطية .

الفقرة الثانية : رد الديمقراطيات التقليدية الغربية على المسألة المتعلقة بمضمون فكرة الديمقراطية

الرد هو شكلي : المضمون القانوني للديمقراطية محدد في الواقع بعناية وبالتفصيل . وهذا يفسر أهمية الفكرة في النظرية الدستورية .

يقع الاهتمام على الأفكار القانونية التي تشكل بمجموعها الاطار الشرعي للديمقراطية . والاهتمام بهذا المضمون قالت به مجتمعات القانون المدوّن كالدول الأوروبية ، ومجتمعات القانون العرفي كبريطانيا . ولدراسة هذا الاطار بالتفصيل نستعين بتعاليم القانون الدستوري . بيد أننا نكتفي في الوقت الحاضر بتعداد النقاط الأساسية التي تشكل مضمون هذا الاطار :

- الملكية الخاصة حق مصان ومقدس .
- حرية التجارة والصناعة
- حرية التعبير والصحافة
- حرية تكوين الأحزاب السياسية
- الاقتراع العام
- تمثيل الشعب في المجالس

تسمح هذه الآلة القانونية وخصوصاً عن طريق الاقتراع العام والنظام التمثيلي ، أي بالوسائل الانتخابية وباسم التوافق الاجتماعي للأكثرية ، أن تدعي التجانس الاجتماعي .

وعليه فإن دراسة الحقيقة الحسية والتصويرية تظهر ان الآلة القانونية تخفي تفاوتاً كبيراً حتى في نطاق استخدام الحرية .

إن دور علم الاجتماع السياسي هو ، بالضبط كما حُدد في المقدمة ، الكشف عن الأواليات القانونية لتجريد القوى الاجتماعية المغطاة بتلك الأواليات .

البند الثاني : التحليلات الاجتماعية للديمقراطيات الحرة

يمكن أن تكون أواليات الديمقراطيات الحرة في النظام الرأسمالي الصناعي موضوعاً لنوعين من التحليلات الاجتماعية : تحليل يستعمل فكرة صراع الطبقات ، وتحليل يستخدم فكرة النخبة .

الفقرة الأولى : التحليل من خلال صراع الطبقات

إن باستطاعة علماء الاجتماع الذين يقرون بالنموذج الايديولوجي للديمقراطية أن يقوموا بنقد تحليلي للديمقراطية الحرة البرجوازية ، بإثباتهم أن الديمقراطية لا تحقق المثل الأعلى الديمقراطي (هذا المثل مقبول فقط إذا تحقق بكليته ، بيد أن هذا الأمر مستحيل في إطار المجتمع الرأسمالي) .

ينتج هذا التحليل عن الماركسية : وهو يرتكز على رصد انحراف الديمقراطية وعن تفسيره لها بحرمان العمال من الحقوق السياسية والاجتماعية .

أولاً : نمط الانتاج : فكرة أساسية : إن إنتاج الغلال الضرورية لتلبية حاجات الانسان هو الأساس لكل حياة اجتماعية ، والظروف التي يتم فيها هذا الانتاج تحدد تنظيم المجتمعات . والظرف الأول من بين تلك الظروف هو ما يسميه ماركس وأنجلز « قوى الانتاج » . وهي تتضمن الثروات

الطبيعية ومجموع المعارف التقنية المستخدمة في الانتاج وكذلك سبل تنظيم العمل .

« العلاقات الاجتماعية للانتاج » ، أي العلاقات التي تقوم بين أفراد المجتمع من أجل الانتاج « تقابل درجة معينة من تطور قواهم الانتاجية المادية » (ماركس نقد الاقتصاد السياسي) .

« هذه العلاقات الاجتماعية التي تربط المنتجين بعضهم ببعض ، والظروف التي يتبادلون من خلالها نشاطاتهم ويساهمون في مجموع الانتاج تختلف بطبيعة الحال حسب ميزة وسائل الانتاج : ومع اختراع آلة جديدة للحرب ، السلاح الناري ، تعدل التنظيم الداخلي للجيش كلياً . . . وهذا يعني أن العلاقات الاجتماعية التي تحدد انتاج الأفراد ، وعلاقات الانتاج ، تتغير وتتحول مع تطور ونمو الوسائل المادية للانتاج ، والقوى المنتجة » (ماركس ؛ عمل ، راتب ، ورأس مال) .

يشكل مجموع علاقات الانتاج ، أو طريقة الانتاج ، السلطة المحددة للمجتمع المدروس . « افترضوا مستوى » معيناً لتطور القوى المنتجة لأفراد المجتمع تحصلوا على شكل محددٍ من العلاقات الانسانية والاستهلاكية ، وتحصلوا على شكل محددٍ للنظام الاجتماعي ، وعلى منظومة محددة لأسرة القوانين والطبقات الاجتماعية وبكلمة وحيدة على مجتمع مدني محدد . افترضوا مجتمعاً مدنياً محدداً تحصلوا على ظروف سياسية محددة التي هي بدورها التعبير الرسمي عن المجتمع المدني » (ماركس) .

يوجز هذا النص بوضوح الحتمية الاقتصادية التي تشكل قاعدة النظرية الماركسية والتي تبقى موضوعها الأساسي .

ومع ذلك يجب أن نحرص على عدم تحريف هذا التحليل من خلال

اختصارات مفرطة في ميكانيكيتها . كتب أنغلز سنة 1890 « ماركس وأنا بصورة جزئية علينا تحمّل المسؤولية لأن الشباب يعطون ، في بعض الأحيان ، أهمية أكثر من اللازم للناحية الاقتصادية . يوجد فعل وردة فعل لجميع العوامل التي تستطيع الحركة الاقتصادية من خلالها أن تشق طريقها كضرورة لا بد منها وسط ذلك الحشد من الصدف المليء بالمفاجاءات » .

هذا النص لا يقلب نظرية الحتمية الاقتصادية ، بل تبقى القوى المنتجة في نهاية المطاف هي العامل الديناميكي الراجح . بيد أن النص يقر بوضوح دور التأثير المتبادل للعامل الاقتصادي وللعوامل الأخرى .

وقد قدم بعض الماركسيين المعاصرين الرأي نفسه مع بعض الفروقات الطفيفة عندما قارنوا بين التناقض الأساسي (المرتكز على علاقات الانتاج) والتناقضات الثانوية (ماوتسي تونغ) .

كما اعترف الماركسيون الجدد بالمكانة البارزة لفكرة طريقة الانتاج وحددوا تلك المكانة في تحليل علمي كثير التعقيد : « ولا نعني بطريقة الانتاج ما نشير اليه عموماً بالاقتصادي وعلاقات الانتاج بالمعنى الدقيق للكلمة وإنما الترتيب الخاص لمختلف البنى والممارسات التي تبدو في تنسيقها كمجموعة من المنظومات أو المستويات » (Poulantzans, pouvoir politique et classes sociales) .

ماذا نعني بمصطلح منظومات أو مستويات ؟ المقصود بذلك على سبيل المثال : الاقتصادي والسياسي والايديولوجي ، الخ . . (راجع المقدمة) .

إن طريقة الانتاج هي بالتالي نوع من الوحدة التي تقابل كلاً معقداً ومهيمناً ، وهي بالدرجة الأخيرة الاقتصادي . وهذا لا يعني أن الاقتصادي يشغل المكان المحتم في كل بنية اجتماعية بل يعني أن الاقتصادي يحدد على

الدوام أفكار بنية الاجتماعي التي تحتل المكان الحاسم في ظروف معينة .

وبدءاً من هذا التحليل المعقد لطريقة الانتاج من الممكن دراسة توزيع أفراد المجتمع على طبقات اجتماعية .

ثانياً : الطبقات الاجتماعية : من الضروري المقارنة بين :

- نظرية الطبقات الاجتماعية حسب ماركس وأنغلز ولينين . هذه النظرية تامة وكاملة. وهي تحلل المجتمع الصناعي في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، إلّا أن تطبيقاتها تختلف وفق الحالات المدروسة .
- التفسيرات المكملة التي قدمها علماء الاجتماع المعاصرون أحاطت بدقة متناهية بحقيقة الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة صناعياً في النصف الثاني من القرن العشرين .

1 ـ المخطط الماركسي للطبقات الاجتماعية : التطور التقني وتوزيع العمل هما أكثر تقدماً في المجتمع الرأسمالي البرجوازي مما هو عليه الأمر في جميع أنواع المجتمعات الأخرى . فقد تأكدت علاقات الطبقات في ذلك المجتمع بصورة واضحة . وعليه نميز بين:

- طبقة مسيطرة
- وطبقة أو عدة طبقات خاضعة .

سمو مكانة الطبقة المسيطرة أسند اليها بفعل امتلاكها لوسائل الانتاج الاقتصادي الكبرى. ونضيف إلى ذلك التفوق السياسي بفعل امتلاكها للسلطة وخصوصاً القوة العسكرية والانتاج الفكري .

إن الصراع دائمٌ بين الطبقة المسيطرة والطبقات التابعة . يتوقف تطور هذا الصراع على تطور قوى الانتاج . ويسمى هذا الصراع صراع الطبقات ونهايته هي في انتصار الطبقة العمالية ، حيث يؤدي إلى قيام مجتمع لا وجود

فيه للطبقات . هذا هو المسار البسيط الذي يمكن إعطاؤه لنظرية صراع الطبقات .

يؤدي تقسيم المجتمع الى طبقات (بالنسبة للمجتمع نفسه : المجتمع الرأسمالي) الى فئات متباينة حسب المعايير المعتمدة .

أ ـ المعيار الأكثر استعمالاً من قبل ماركس هو « وضعية طريقة الانتاج » .

- يؤدي هذا المعيار الى المقارنة بين طبقتين اجتماعيتين : البروليتاريا والبرجوازية ، أي بين من يمتلكون قوة عملهم الخاص وبين الذين يمتلكون وسائل الانتاج . يؤدي هذا الطريق الى بعث فكرة الملكية .

- بيد أن الطبقة القائدة هي المجموعة الاجتماعية المسيطرة على الفائض الاجتماعي بفعل مكانتها المميزة في عملية الانتاج . فكرة السيطرة هذه تختلف عن فكرة الملكية . وهي حاضرة منذ بدايات النظرية الماركسية : كان ماركس قد قارن بين الوكلاء حاملي علاقات الملكية والحيازة والوكلاء الذين يمارسون السلطات المتصلة مباشرة بالملكية والحيازة . « أصبح من غير المجدي أن يمارس الأثرياء أنفسهم أعمال الادارة . لا يحتاج قائد الأوركسترا لأن يكون مالك الآلات الموسيقية » (ماركس) .

بالإضافة الى فكرتي الملكية والسيطرة ، هناك فكرة ثابتة تعرضت لوضعية الأفراد في عملية الانتاج .

- هذه الفكرة هي عبارة عن توزيع العمل

هذا التوزيع هو أكثر بروزاً في المجتمع الرأسمالي البرجوازي مما هو عليه في جميع أنواع المجتمعات الأخرى . وهو يقوم على قاعدة التمييز بين العمل المنتج والعمل غير المنتج . بيد أنه « ليكون منتجاً ليس من الضروري أن يمتلك بنفسه آلة العمل ؛ يكفي أن يكون أحد أعضاء هيئة العمال

الجماعية وينجز وظيفة معينة » داخل تلك الهيئة » (ماركس) .

ب ـ لا تتوافق هذه المقارنة مع مقارنة العمل اليدوي والعمل الفكري .
وذلك يعني مظهراً آخر لمجتمع الطبقات : آلة البيروقراطية . جذور البيروقراطية قديمة قدم تقسيم العمل ، الضروري لعملية الانتاج ، والذي يؤدي إلى قيام المرتبة الأولى للوظائف .

وبما أن المجتمع الرأسمالي البرجوازي يتميز ، كما قلنا ، بتوزيع متقدم للعمل أكثر من أي نوع آخر من المجتمعات ، فهو يولّد طبقة بيروقراطية مهمة جداً .

بيد أن التوزيع بين مالك وغير مالك حجب التوزيع بين المدير والعامل . فالادارة كانت عبر الأجيال خاضعة لمالكي الثروات وللطبقات الغنية .

سمحت أسطورة المساواة أمام القانون في المجتمع الرأسمالي الحر للبيروقراطية أن تتحرر نسبياً من الطبقات المالكة وأن تنمي نفسها :

- كبنية في سلم المراتب .
- كنظام مغلق محصور بالخبراء أصحاب الكفاءات والمؤهلات .

« وعندما تؤدي صراعات الطبقات في المجتمعات البرجوازية الأكثر تقدماً الى طريق مسدود ، وعندما يفشّل عمل الطبقات المتصارعة المرهقة بخلافات اجتماعية وسياسية وطنية ، عندها تنتقل الادارة السياسية تلقائياً الى أيدي البيروقراطية » (I. Deutscher) .

إن الظاهرة الادارية والسياسية المتمثلة بالعودة الى المركزية في فرنسا بعد ثورة 1789 (والتي عولجت مراراً في القانون الاداري والدستوري

بمصطلحات قانونية وسياسية) تعبر بوضوح عن عبارة دويتشر السابقة : الملكية الفرنسية طورت آلة البيروقراطية الخاصة بها كدولة مركزية ؛ طالبت ثورة 1789 بـ لا مركزية هذه الآلة . بيد أن سمات هذه البيروقراطية كانت متباينة جداً ؛ لم تعد بيروقراطية البلاط ، وإنما بيروقراطية البرجوازية المتواجدة في مختلف شرائح المجتمع .

ج ـ هناك عامل هام هو العامل الايديولوجي الذي يحرص على وجود أو غياب الوعي الطبقي . إذا كان يوجد بين أفراد مجموعة معينة بعض السمات الاقتصادية المشتركة يستطيع هؤلاء الأفراد أن يشكلوا طبقة بنفسها . بيد أنه ينقص هؤلاء الأفراد الوعي الطبقي .

« إذا قدر لملايين الأسر الريفية التي تعيش في ظروف اقتصادية تفرق فيما بينها وتقيم التناقض بين نمط حياتها ومصالحها وثقافاتها وبين الطبقات الأخرى في المجتمع ، فهي تشكل طبقة . بيد أنها لا تشكل طبقة لأنه لا يوجد بين الفلاحين المجزئين سوى رابط محلي وان التماثل بين مصالحهم لا يجعل منهم جماعة ولا يقيم بينهم أية رابطة وطنية ولا أية منظمة سياسية . ولهذا يعجزون عن الدفاع عن مصالحهم الطبيعية سواء باسمهم الشخصي أو بواسطة المجلس » الممثل لهم (Marx Le 18 Brumaire de Louis Bounaparte) .

بيد أنه إذا قام بين أفراد مجموعة وعي طبقي مشترك ، أي إذا تمثلوا بمصالح مشتركة يدركون حقيقتها ، عندها يشكلون طبقة بذاتها .

2 ـ تكيّف النظرية مع التعقيد المتزايد للمجتمع الرأسمالي ما بعد الصناعي

أ ـ « برهنت الرأسمالية عن حيوية ومرونة لم يتوقعها ماركس » H. Lefebvre (Sociologie de Marx) .

في الحقيقة إن الرأسمالية التي درسها الماركسيون ، أي الرأسمالية القائمة على المنافسة ، تحولت الى رأسمالية قائمة على الاحتكار وهذا ناتج عن تجمع الرساميل . وقد برهنت هذه الرأسمالية عن قدرة غير متوقعة على البقاء والتكيّف .

وخلال فترة طويلة حدثت تغييرات كثيرة في طبقات المجتمع الرأسمالي والبرجوازي وفي علاقاتهم . وقد ظهرت طبقات جديدة وأجزاء من طبقات ، كما اختفت بعض الطبقات . . . حتى ان فكرة الطبقات قد تعدلت وأصابها الغموض والتحول والتحرك باتجاهات مختلفة . وقد شمل التحول والتعديل أيضاً الأفكار الناجمة عن فكرة الطبقات (الوعي الطبقي وعلم نفس الطبقات ، الخ . .) .

إن تطبيق الأفكار التي ذكرناها سابقاً (الملكية ، السيطرة ، الرقابة ، توزيع العمل) والتي تسمح بالمقارنة بين طبقة مسيطرة وطبقة مُستغلة لم يعد يتناسب مع إدراك الحقيقة التي تنجم عن علاقات الانتاج المتطورة والمعقدة .

ب ـ لم تعد الطبقة المسيطرة تتلاءم ببساطة الاّ مع الطبقة المالكة التي سادت في القرن التاسع عشر . ذلك أن معايير الرقابة والسلطة وتوزيع العمل أصبحت في تحليل أولي أكثر أهمية في عدد من الاعتبارات من معيار الملكية : فالنظام القانوني للملكية يقوم بدور أقل أهمية كلما تطورت القوى المنتجة بصورة تدريجية . وقد اقتنع بعضهم بالقدرة على إسناد بعض الفشل في النظريات الماركسية إلى الطبقات الاجتماعية من جراء التطور الحاصل للقوى المنتجة . وقد توصلوا إلى القول بالفصل المطلق بين ملكية وسائل الانتاج والسلطات القادرة والى تحليل مالكي هذه

السلطات (بنية التكنوقراطيين) كطبقة جديدة مسيطرة . -J.- K. Gal)
. braith, le nouvel état industriel)

في الحقيقة يجب المقارنة بين عدد من الفئات داخل الطبقة المسيطرة : فئة مالكة وفئة قائدة (التكنوقراطيين والبيروقراطيين) . عندما تتكون الطائفة القائدة من عناصر من الشعب لها سلطة على آلة الانتاج وليس على ملكيتها (الموظفون الكبار والقادة) وحين تبدو هذه العناصر وكأنها أجزاء في المؤسسة ، فإن التطبيق الوحيد لمعيار الملكية يؤدي الى تصنيف هذه الطائفة في طبقة البروليتاريين ـ الذين يعيشون من قوة عملهم ـ. والحالة هذه فإن طبيعة عملهم ووسائل الرقابة التي يتمتعون بها تسمح بالتأكيد بإدخالهم في الطبقة القائدة . وإذا كانوا في الأساس يشكلون فئة مميزة فهم يمارسون وظائف تتعلق بالطبقة المالكة .

تجدر الاشارة في نفس الاتجاه الى التطور المهم الذي أصاب البرجوازية الصغيرة التي تقوم بوظائف القطاع الثالث : قطاع الخدمات . وهذا يتعلق بشرائح من السكان تعيش رواتبها ولا تمارس سوى جزء من الرقابة على وسائل الانتاج . « بيد أن هذه الطبقة تمتلك في الأعم الأغلب معرفة تقنية خاصة . والحالة هذه فالتقنية والعلم لها التأثير الأهم من بين القوى المنتجة ، ونحتاج أكثر فأكثر الى أناس يملكون المعرفة المتخصصة . حيث يُستخدم امتلاك هذه المعرفة للدفاع عن موقعها الخاص ولإضفاء الشرعية على الأهداف المقترحة لاستعمال الانتاج الاجتماعي » . (J. Israel) .

إن أفراد هذه الطائفة هم في الأغلب موظفون في المكاتب أو في الأجهزة الادارية ، وعليه فهم يزيدون من قوة آلة البيروقراطية .

ـ تسمح الفكرة الاجتماعية للطبقات الاجتماعية بفهم التجمعات التي يمكن

تفسيرها بالتطبيق البسيط للأفكار التي تتناول الملكية أو حتى مراقبة أو تقسيم العمل .

في الحقيقة إن طبقة بذاتها ، أي مجموعة من الناس لها وعي طبقي ، يمكن احتسابها طبقة انطلاقاً من طبقات اقتصادية مختلفة : البرجوازية الصغيرة وحتى العمال أنفسهم يستطيعون ، بفعل الوعي الطبقي المغلوط ، التشبّه بأفراد الطبقة المالكة لوسائل الانتاج أو بأفراد الطبقة المسيطرة على آلة الانتاج . تترك هذه الظاهرة أصداءً عميقة في الحياة السياسية والاجتماعية لأن الأفراد بتجمعهم في طبقة قائمة بذاتها يتصرفون بطريقة جماعية في النواحي السياسية والايديولوجية .

تستطيع ظاهرة الوعي الاجتماعي الخاطىء تفسير السلوكيات السياسية وخصوصاً الانتخابية بشكل سليم . أما تحليل السلوكيات بالاستناد الى الطبقات الاقتصادية فإنه لا يزيل كل الغموض الذي يحيط بتلك السلوكيات .

ج - علاوة على ذلك فقد أبدى تطور المجتمع الرأسمالي خلال القرن العشرين تفضيله تكوين جماعة تزداد أهميتها العددية والثقافية من خلال التطور التعليمي . يمتلك أفراد هذه المجموعة المعرفة النظرية وأحياناً التقنية .

لا سلطة لهؤلاء الأفراد لأنهم لا يسيطرون على عملية الانتاج . بيد أن إدراكهم الظروف الإجتماعية يعطيهم قدرة على تقديم كتلة من الانتقادات القيّمة ضد الطبقة المسيطرة بكاملها وان يجمعوا حولها طائفة كبيرة من المعارضة . تضم الطبقة المسيطرة هذه جزءاً يمتلك الثروة وآلة الانتاج ويضم الجزء الأخر فئة التكنوقراطيين والبيروقراطيين . بين أفراد هذه الطبقة تكونت المعارضة ضد الحرب الفيتنامية في الولايات المتحدة

وضد الحرب الجزائرية في فرنسا .

إن التناقض الحاصل بين التكنوقراطيين ـ البيروقراطيين وبين الطبقة المسيطرة هو من طبيعة أيديولوجية . تنصب هذه المعارضة على تحديد الأهداف الاجتماعية والسبل الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف .

د ـ تجدر الاشارة أخيراً إلى أننا نعني بمصطلح المصالح الطبقية الطموحات المرتكزة على بعض القيم والتي تسعى الى زيادة امتيازات الطبقة المعنية الى حدها الأقصى أو إلى تقليص همومها الخاصة .

تلك المصالح هي المصالح المتضادة للطبقة في صراعها من أجل ملكية وسائل الانتاج والسيطرة عليها . هذان العاملان يحددان النزاعات ضمن الطبقة الواحدة وصراع الطبقات . إلاّ أنه في تعدد الجماعات التي يقابلها في المرحلة الحالية الرأسمالية تجدر الاشارة الى ظاهرة هامة الا وهي انتقال أفراد البرجوازية الصغيرة الجديدة الى طبقات اجتماعية أخرى .

وأخيراً تبقى ظواهر استقطاب الطبقات وتحالفاتها هي المسألة الأساسية . فظهور « شرائح وسيطة » يجعل من الأفراد المكونة لها البرهان الأساسي لكل استراتيجيات السياسية في تكوين رأسمالي حيث تبقى البرجوازية والبروليتاريا الطبقتين الأساسيتين » (N. Poulantzas ، Les classes sociales dans le capitalisme aujourd'hui .

ثالثاً : الديمقراطيات الليبرالية وتحليل الطبقات الاجتماعية

1 ـ يدل نمط الانتاج الرأسمالي وتقسيم المجتمع الى طبقات متضادة على التفاوت الاقتصادي القائم داخل الديمقراطيات الحرة .

يأخذ التحليل الماركسي من ناحيته المثل الأعلى الديمقراطي الكامل

(الحرية والمساواة) ويؤكد على أن المساواة القانونية الشكلية التي تشفي غليل الديمقراطيات الليبرالية غير كافية . « جميع الناس يولدون ويبقون أحراراً ومتساويين في الحقوق » .

تكفي المساواة في الحقوق في الظاهر الشعار الديمقراطي ؛ وتكتفي أيديولوجية الديمقراطيات الحرة بتلك المساواة ، وتعتبر أن المساواة في الواقع لا يمكن الوصول اليها بل وانها مستحيلة لأنها تصطدم بحتمية التفاوت الطبيعي بين الأفراد والجماعات . وعليه لا يبدو في الحالة الراهنة لأعمال المتخصصين في علم الوراثة أنه باستطاعتنا الكشف عن وجود وراثة ثقافية تؤسس وتخلد عدم المساواة . كذلك ترفض النظرية الماركسية أن تقتنع بوجود تفاوت طبيعي بين البشر . فهي على العكس تدافع عن فكرة المساواة الطبيعية ولا تقر إلّا بتنوع المواهب المنتشرة بحكم الطبيعة .

إذاً : المجتمع وحده يمكنه بل وعليه من خلال البنى التي يقترحها وخصوصاً البنى الثقافية ، أن يحرك المواهب الشخصية لكل فرد حتى حدها الأقصى كي يحقق المساواة الحقيقية للجميع في إطار التعددية .

2 ـ تتم السيطرة الدائمة للطبقات بواسطة الآلة الايديولوجية للدولة .

إن تقسيم الطبقات الاجتماعية في المجتمع الرأسمالي الغربي يحرك عملية صراع الطبقات . أما البنى الاجتماعية فتزيد في الأنقسام الطبقي قوة وثباتاً بدلاً من أن تقلص وتخفف منه » (Althusser, idéologie et appareils ideologiques d'Etat) .

المجموعات المكونة للطبقة المهيمنة تسيطر سيطرة فعلية على عملية اختيار الأشخاص الذين سينضمون الى تلك الطبقة . وتتم السيطرة :

ـ بواسطة الآلة المدرسية والجامعية ، أي بواسطة التعليم المجاني في المدارس

التمهيدية والثانوية (العامة والخاصة) وفي الجامعات والمعاهد الكبرى .
(راجـع كتاب Les Heritiers de Bourdieu et j. cl. Passeron) وهم يحافظون على وجودهم في السلطة :

- من خلال الاعلام أي من خلال امتلاكهم للاعلام ولوسائل نشره .

« ليس الاعـلام حيادياً في أية مؤسسة ، ولا في أية منظمة أو أي نظام للعلاقات الانسانية . إن الاعلام هو السلطة ، وهو في بعض الأحيان الاداة الأساسية للحكم ولو لفترة قصيـرة. ولا أحد ينقـل المعلومات من دون أن يحرص بصورة عفوية ، على الأقل ، على النتائج التي قد تنجم عنهـا وعلى علاقتها بمـركزه في السلطة . كـّما أن احتجاز المعلومـات ليس فقط ظاهـرة انفعالية وإنمـا هو وسيلة عقـلانية للحكم أو المعـارضة » (M. Crozier, la societé bloquée) .

- يتم الاحتفاظ بالسلطة أيضاً من خلال الثقافة ، أي بتـدخل « السلطات العــامـة » في إدارة دور الثقــافـة ، وفي اختيــار البـرامـج الاذاعيــة والتلفزيونيـة ، وفي توزيـع الاعانـات على المؤسســات الفنية وخصـوصاً المسارح ، وفي الرقابة على النشرات الاذاعية والتلفزيونية والسنمائية .
- وأخيراً تكتمل السيطرة بواسطة النظام السيـاسي نفسه : نـظام الأحزاب والنقـابات والقـوى الضـاغـطة والمؤسســات البـرلمـانيـة ، أي بمجمـوع المؤسسات التي تدار بشكل فعلي من قبل الطبقة المسيطرة أو من قبل فئات من هذه الطبقة .

حتى ولـو كانت هـذه المؤسسات مؤسســات « خاصــة » فهي تعمل ، بصفتها بنى اجتماعية في نفس الاتجاه ، كالمؤسسات العامة أي كآلة الدولة ، وهي تستخدم إما لتكوين علاقات الوئام الطبقي أو لتقوية هذه العلاقات .

3 ـ تسمح تلك الآلة الايديولوجية للطبقة المهيمنة بالتحكم بالنظام القانوني للديمقراطية لصالحها .

وعليه يميل تطبيق المبدأ الديمقراطي عن مساره ويتجه نحو الانحرافية . وتتقلص الديمقراطية الحرة لتنحصر بالبرلمانية . إلاّ أن البرلمانية والنظام التمثيلي اللذين أوجدتهما البرجوازية (في فرنسا بعد ثورة 1789) بعيدان كل البعد عن أن يكونا الشكل الوحيد الممكن للديمقراطية . على العكس فهذان النظامان بعيدان جداً عن المجتمعات المحددة . المشار إليها هنا (راجع موريس دوفرجيه **La démocratie sans le peuple**) .

إن تقسيم المجتمع الى طبقات اجتماعية متعارضة هو ترجمة خاطئة بمعظمها ، كما أن هذا التقسيم لا يمكن تفسيره من خلال البرلمانية . تتمثل الطبقة المسيطرة ، التي هي أقلية من الناحية العددية الفعلية ، في المؤسسات البرلمانية باعداد كبيرة تجعل منها الأكثرية داخل تلك المؤسسات وذلك بانضمام جزء من الطبقات التابعة عن طريق سلوكها الانتخابي الى الطبقة المسيطرة (مثل على ذلك 1 /10 النواب في الجمعية الوطنية الفرنسية هم من الأطباء) .

هذه هي نتيجة :

- التعديلات الحديثة في علاقات الانتاج التي تزيد في حجم فعالية طبقة التكنوقراطيين ـ البيروقراطيين بفعل ضخامة عدد المشتركين بشكل أو بآخر بالسيطرة على طريقة الانتاج .
- وظاهرة الوعي الطبقي المغلوط . بعض فئات من البرجوازية الصغيرة أو العمالية يمكنها الانضمام الى الطبقة المسيطرة لتكوين طبقة بذاتها .

« أدت برلمانية صراع الطبقات بصورة حتمية الى تكوين أوليغارشية من

أصل برجوازي أو بروليتاري مرتدية رداء الديمقراطية لأن النواب المنتخبين لا يمكن استدعاؤهم طيلة مدة ولايتهم . فإرادة الشعب وسيادته ـ العنصر الرئيسي للديمقراطية الثورية ـ تحولا الى إرادة وسيادة النواب ، أي الى سيادة وإرادة الأقلية التي ابتعدت أكثر فأكثر عن الشعب فيما خص مصالحها وطموحاتها ، وغدت النخبة المميزة للسلطة هي التي تزداد قوة بفعل إستنادها الى السيادة الشعبية » (L. Tadic) .

وقد قال توكفيل في تحليل بعيد كل البعد عن صراع الطبقات « أنه التناقض عينه أن يكون الشعب بائساً وسيداً في الوقت نفسه » .

4 ـ يتعزز التحكم بالآلة القانونية للديمقراطية من خلال تغييب معارضة حقيقية

في الحقيقة إن التناقضات بين الطبقات المعروضة أعلاه تتقلص بشكل اصطناعي ويظهر نوع من الترابط الاجتماعي .

ويتبلور التوافق ويتم بواسطة نمو بعض الايديولوجيات الموجودة . وهي في الأعم الأغلب أيديولوجيات ذات قدرة على تعويض الحرمان أو الخوف الجماعي . ومن بين الايديولوجيات الفريدة الجديدة بالملاحظة :

العنصرية : فالعنصرية ليست أيديولوجية خاصة بطبقة اجتماعية معينة ، وهي عندما تُستغل من قبل الآلة الايديولوجية للدولة بمفهومها السابق الذكر ، قد تلاقي صدى واسعاً بين شرائح متنوعة وهامة من السكان . ويشهد على ذلك تاريخ مجتمعات متعددة تدعي الديمقراطية .

القومية : وتمثل القومية عاملاً هاماً في الترابط والوحدة . وهي في الأغلب تنهي الصراعات الطبقية وخصوصاً عندما ترتدي طابعاً وطنياً خلال الحرب أو التهديد باستخدام الحرب .

الدين : تقوم الديانات جميعها بدور مهم في التلاحم الاجتماعي بدعوة اتباعها الى التنازل والتسامح (دور الكنيسة الكاثوليكية التقليدية والاسلام) ؛ ولا توجد دولة يستقل فيها الدين سياسياً عن النظام رغم القول بمبدأ فصل الدين عن الدولة أي فصل الروحاني عن الزمني .

5 ـ ما هي النتيجة التي يمكن استخلاصها من تحليل صراع الطبقات في الوضع الراهن للديمقراطية الليبرالية ؟

- يسمح التحليل أولاً بتفسير الاختلال الكبير القائم في الدول المعنية بين : الحياة الاجتماعية والحياة السياسية والانتخابية . فمن الناحية الاجتماعية يظهر الاختلال (بالاضرابات والعنف والمظاهرات العفوية والأزمات الجامعية وتطوير مجتمعات معارضة للمجتمع الموحد كظاهرة الهيبيين مثلاً ، وبصورة عامة ردات الفعل ضد مختلف أشكال الاضطهاد : والحركات النسائية وحركات الشبيبة ، والبحث عن شكل لحياة اجتماعية يختلف عن الأسرة التقليدية والمؤسسة الرأسمالية ، وحركة حماة البيئة) . أما من النواحي السياسية والانتخابية فيتمثل الاختلال (باستقرار وثبات الهيئة الناخبة بشكل إجمالي) .

هذا الاختلال يعري سوء التفاهم المرتكز فقط على السمة القانونية والشكلية للديمقراطية .

- لم يعد يسمح التحليل بواسطة صراع الطبقات (أمام إمكانية تكيّف الرأسمالية) بالتنبؤ بنهاية الديمقراطيات الحرة بشكلها القائم في الوقت الراهن ولا بانتصار البروليتاريا وبفناء الدولة . بيد أنه يواصل تفسيره للجمود الحالي للمجتمعات من خلال تطور البيروقراطية .ويقابل هذا الجمود في بعض الأحيان الطريق المسدود المؤقت لصراع الطبقات .

ـ ويسمح التحليل باستعماله المنهجية الديالكتيكية أن يلاحق بانتباه عمليات التحولات الاجتماعية التي بدأت حركتيها وتحليل هذه العمليات . يتم استخدام الديالكتيكية بواسطة البحث العلمي والدراسة الدقيقة للتناقضات القائمة وتخطي هذه التناقضات ودراسة التناقضات الاجتماعية الجديدة التي هي في مرحلة التكوين .

الفقرة الثانية : التحليل بواسطة نظرية النخبة

تتعارض نظرية النخبة أساساً مع النظرية السابقة من ناحية التفسير الذي نقترحه لعلاقات السلطة بين المحكومين والحكام .

وقد تولدت نظرية النخبة عن المعارضتين التاليتين :

ـ معارضتها للديمقراطية : منذ البداية نتجت نظرية النخبة عن منازعة المثال الديمقراطي . بيد أنها لا تُقدم في الوقت الحاضر في الديمقراطيات الحرة على أساس المصطلحات المشار اليها . تضم الصيغ الحديثة ، في الواقع ، ما يزيد على مئة فكرة للديمقراطية ، وهي تميل الى أن تصبح مفسرة للنظم الديمقراطية .

ـ معارضتها للماركسية : اقترح كبار علماء الاجتماع نظرية النخبة ، (Weber وخصوصاً Pareto وMosca ومن ثم W. Mills ، كبديل لنظرية الطبقات الاجتماعية . وبما أن هؤلاء العلماء لم يتفقوا مع التحليل الماركسي وخصوصاً نتائج هذا التحليل (صراع الطبقات وثورة البروليتاريا ودكتاتورية البروليتاريا) فإنهم أرادوا أن يبرهنوا أن باستطاعة علم الاجتماع اقتراح تفسيرات ودفاعات مختلفة للديمقراطيات الحرة .

أولاً : أسس نظرية النخبة : تقوم هذه النظرية على أساسين رئيسيين يتعارضان أصلاً مع نظرية الطبقات الاجتماعية .

1 ـ يتعلق التعارض الأول بوجهة نظر تشاؤمية تخص قدرة الانسان وإمكانيات تحسين أوضاعه . ترتكز هذه النظرية على الاعتقاد بالتفاوت الطبيعي . (مكيافلّي) .

تبرز النخبة بواسطة قيمها ومواهبها الطبيعية . وهي تضم العدد القليل من الأفراد ، كل في نطاق عمله ، ممن نجحوا في حياتهم وتوصلوا إلى درجة عليا في التسلسل المهني .

يقول V. Pareto الذي ساهم في بناء هذه النظرية بشكل حاسم « لنفترض أننا نعطي لكل فرد علامة على مؤهلاته في جميع النشاطات الانسانية وذلك حسبما هو معمول به في الامتحانات حيث نعطي علامات في مختلف مواد التدريس . مثلاً نعطي عشر علامات لمن يبرع في مهنته ، وعلامة لمن لم ينجح في الحصول على زبون واحد حتى نتمكن من إعطاء صفر لمن هو غبي فعلاً . ونعطي ست علامات لمن عرف كيف يحصل على ملايين الفرنكات ، وعلامة واحدة لمن توصل تقريباً الى أن لا يموت من الجوع ، ونعطي صفر لمن أدخل في مأوى للمعوزين . . . وهلم جرا في جميع فروع النشاط الانساني . ثم نكوّن طبقة من هؤلاء الأفراد الذين يمتلكون العلامات المرتفعة جداً في الميدان الذي بذلوا فيه نشاطهم ، ونعطي لهذه الطبقة تسمية النخبة » .

انتقد أحد علماء الاجتماع المعاصرين وجهة النظر هذه قائلاً : « هذا هو الافتراض الصريح أو الضمني بقدرة الانسان على الانسان أي بسيطرة الأقوياء على الضعفاء ، بسيطرة من هم في الأعلى على من هم في الأسفل ، بسيطرة الناجحين على من هم بين بين أو على الفاشلين ، بسيطرة النشيطين على الكسالى ، وأخيراً وليس آخراً بسيطرة الأغنياء على الفقراء ومن الطبيعي

أن يضم هذا الافتراض بحد ذاته واقعة لا تتطلب أية دراسة خاصة ولا أي تبرير . واقعه هي المجرى الطبيعي للأشياء » (L. Tadic) .

مقابل هذه النخبة التي حددها Pareto توجد الطبقة الشعبية ، جمهور خطير لأن البنية الغريزية للانسان لا تقوده إلّا إلى القيام بأعمال مضرة بقدر ما هو مشبع بالأنانية والأهواء الأخرى السيئة .

كم من السهل ملاحظة أن هذه النظرية التي عاب مؤيدوها كثيراً على الماركسيين قولهم بحتمية نظريتهم (حتمية العامل الاقتصادي ونتيجة صراع الطبقات) ، لا تقل حتمية عن نظرية الماركسيين لأنها تدعي أن كل المجتمعات مقسمة وستبقى مقسمة إلى شريحتين اجتماعيتين ، وهي تصر على هذا التقسيم . وهذا يعني تحويل الفئات التاريخية والاجتماعية الى مزايا طبيعية ومادية لتبرير قوة النخبة وعجز الطبقات الشعبية . نشير إلى أن تحليل الطبقات الاجتماعية يرتكز على الفئات التاريخية والاجتماعية .

2 ـ أما التعارض الثاني فيتعلق بالإقرار بتكافؤ العوامل المفسرة للمجتمع .

بعض علماء الاجتماع أمثال Weber أو Pareto شيدوا علم الاجتماع الخاص بهم على معارضتهم الماركسية : وعليه فقد نازعوا المكانة المميزة التي خصها ماركس للعامل الاقتصادي كعامل مفسر للمجتمعات الرأسمالية .

إقترح ماكس فيبر نفسه في « الأخلاق البروتستانية وروح الرأسمالية » تفسيراً لهذه المجتمعات . وحسب هذا التفسير قد تكون المعتقدات الدينية هي العامل الحاسم في السلوكيات الاقتصادية وبالتالي سبباً في التحولات الاقتصادية للمجتمعات .

أما Pareto فقد كتب من جهته في محاضراته « الاقتصاد السياسي » سنة 1896 « يبدو أن التفاوت في توزيع المداخيل يعتمد كثيراً على طبيعة الأفراد

نفسها أكثر من اعتماده على التنظيم الاقتصادي للمجتمع . وقد يكون للتحولات الجذرية لهذا التنظيم تأثير ضئيل لكي تعدل قانون توزيع المداخيل » .

هذا يعني أن مفكري نظرية النخبة يتخلون عن إظهار الكيفية التي يمكن فيها لطبقة حزمت أمرها ، بفعل موقعها الاقتصادي ، على أن تسيطر فعلاً على جميع قطاعات الحياة الاجتماعية ، كما أنه في حال رفض هذا التفسير يتخلى مفكرو نظرية النخبة عن تفسير الظواهر المعنية به . فإرادة تجريد أي عامل من عوامل التفسير من امتيازاته ، يؤدي إلى التضحية بالتفسير نفسه .

ثانياً : النخبة « أو النخب » والسلطة : منذ إدعائها بتحليل وإدراك الحقيقة الاجتماعية والسياسية واجهت نظرية النخبة معضلة خطيرة ألا وهي : معرفة العلاقات بين النخبة والسلطة . هل من الممكن التحدث عن « نخبة » أو من الأفضل أن نشير الى « النخب » .

التعريف الذي قدمه Pareto للنخبة هو تعريف موضوعي وحيادي : تتكون النخبة من الأشخاص الذين حصلوا على علامات جيّدة في مباراة الحياة » (R. Aron les etapes de la pensée sociologique) . إلاّ أن Pareto يعي أن هذا التعريف الواسع لا يقدم العون الكافي لتفسير أواليات السلطة . كما وانه تقدم بتعريف ضيّق « للنخبة الحاكمة » ، ويتعلق الأمر بمجموعة صغيرة ، من بين الذين نجحوا في حياتهم ، تمارس وظائف سياسية أو اجتماعية قائدة .

إذا كان لهذا التعريف فائدة تصنيف وصفية ، إلاّ أنه محدود كأداة تحليل . وقد واجه علماء الاجتماع المعاصرون هذه المعضلة الكبرى وقدموا لها الحلول المختلفة . وقد اقترح W. Mills ، في L'élite au pouvoir ،

صورة « لنخبة موحدة » تعمل كمجموعة منظمة تدافع بالتضامن عن المصالح المشتركة لجميع أعضائها سواء أكانوا سياسيين أو قادة اقتصاديين أو رؤساء عسكريين ؛ وقد كتب : « إن تعريف النخبة الحاكمة بواسطة وسائل السلطة ، يجعلنا نقول أن هذه النخبة تضم الأشخاص الذين يشغلون مراكز القيادة » .

لم تلق وجهة النظر هذه الاجماع . وقد واجهت النقد وخصوصاً من قبل T.B. Bottomare و (La societé post-industrielle) A. Tourraine . (Elites et societé) .

في الحقيقة يشير W. Mills الى وحدة النخبة التي يرى فيها القاعدة لانسجام مصادرها الاجتماعية . إلّا أنه لا يشرح هذه الوحدة إلّا من خلال « صدفة عسيرة على العموم جمعت بين السلطات الاقتصادية والعسكرية والسياسية » ، وانه « لا يقدم أي تفسير واف لتضامن النخبة الحاكمة » . (T.B. Bottomore)

ولقياس الفارق الأول الجوهري بين هذا التحليل وتحليل الطبقات الاجتماعية يجب الاستناد الى العلاقات بين النخبة والسلطة .

- تفترض فكرة النخبة الحاكمة معارضة أقلية قائدة ومنظمة للجماهير الشعبية غير المنظمة . فالعلاقات بين هذه المجموعات هي باتجاه واحد : من النخبة نحو الجماهير الشعبية وليس العكس .
- تفترض فكرة الطبقة المسيطرة معارضة طبقة اجتماعية لطبقات تابعة قادرة على تنظيم نفسها . فالصراع بين هذه الطبقات (صراع الطبقات) هو المحرك الأساسي للتحولات الاجتماعية .

على نظرية النخبة أن تبذل جهوداً لكي تدرك وتحلل حسب نهجها ظواهر المتغير الاجتماعي .

ثالثاً : النخب والمتغير الاجتماعي : يُفسر Pareto المتغير الاجتماعي من خلال ظاهرة « انتقال النخب » « ينبثق عن ظاهرة النخب الجديدة هذه، بفعل حركة الانتقال المستمرة ، شرائح اجتماعية دنيا في المجتمع ، تدخل في شرائح اجتماعية عليا ، فتزدهر مع هذه الشرائح الأخيرة ثم تعود وتصاب بالتفسخ وبالانحلال وبالزوال . ظاهرة النخب الجديدة هذه هي إحدى أهم نقاط الموضوع ، ومن الضروري أن نحسب حسابها لندرك الحركات الاجتماعية الكبرى » (Pareto, les systèmes socialistes) .

يفترض انتقال النخب هذا حركيّة اجتماعية كاملة ، ويعرف Pareto حق المعرفة أن مثل هذه الحركية لا وجود لها : « يوجد في النخبة ، وفي كل فترة ، أفراد لا يستحقون أن يكونوا جزءاً من هذه النخبة ، كما أنه يوجد في الطبقات الشعبية أفراد لهم من الصفات ما يؤهلهم للانتساب الى النخبة .

تحاول النخبة الموجودة ، بطبيعة الحال ، أن نكبح الى أقصى حدٍ ممكن جموح هذا الانتقال سواء باستبعاد المرشحين الجدد أو بامتصاصهم .

- يتميز انتقال النخبة في الحالة الأولى بالبطء : فالعناصر المستحقةَ للانتساب الى النخبة يمنع عليها ذلك ، بينما العناصر ذات الصفة الدنيا تتجمع في الشرائح العليا . يرى Pareto بذلك السبب الرئيسي للثورات ، رغم أنه لم يقم بأية دراسة مقارنة منهجية تسمح بتأييد ودعم هذا الرأي .
- في الحالة الثانية تحاول النخبة الموجودة امتصاص المرشحين الجدد مما يسمح بتجنب الثورات . هذه حالة النخبة الانكليزية التي بذلت منذ قرون عديدة جهوداً لاستقبال الموهوبين الذين لم يولدوا في الطبقة القائدة .

بيد أن أية واحدة من هاتين الفرضيتين لا تدرك التحولات الفعلية للبنى الاجتماعية . فهي تحلل فقط « حركة دورية دائمة » لا تغير شكل المجتمع : وتقضي بسيطرة نخبة على مجموع السكان . هذه السيطرة تبررها الفروقات الفردية للمؤهلات والمزايا .

وهذا يسمح بقياس فارق ثانٍ جوهري بين نظرية الطبقات الاجتماعية ونظرية النخبة .

- ترفض نظرية الطبقات الاجتماعية أن تُبنى على التفاوت الطبيعي وتفسر ديمومة التفاوت الاجتماعي بأهمية الآلة الايديولوجية للدولة (تربية ، ثقافة إعلام الخ) .
- تعيد نظرية النخبة الاعتبار الى التفسير بواسطة التفاوت الطبيعي وترى فيه مبررات التفاوت الاجتماعي .

أظهر علماء اجتماع نظرية النخبة (أمثال Pareto وMosca ومن جاء من بعدهم) كيف أن بعض الأفراد غيروا مركزهم الاجتماعي . بيد أن هؤلاء العلماء لم يقيموا الدليل على الاطلاق على وجود حركة دورية فعلية : في الواقع انهم لا يذكرون إلا أمثلة عن أفراد ارتفعوا في التسلسل الاجتماعي ولم يقدموا أمثلة معاكسة . وعليه نتساءل عن الكيفية التي تمكننا من تصديقهم عندما يتكلمون عن انتقال النخب ؟ يفترض هذا الانتقال أن باستطاعة ابن العامل أن يصبح وزيراً (وقد يحصل هذا الأمر) ، وكذلك يحتمل أن يصبح ابن الوزير عاملاً (وهذا أمر نادر جداً) .

ألا يوجد بالحري توسيع للطبقات الوسطى المالكة لبعض عناصر السلطة ؟

يحاول علماء الاجتماع المعاصرين بذل الجهود ليعوا الحقيقة بكاملها بالتمييز بين نخب السلطة والنخب النافذة المؤثرة : وإن تكن هذه الفئة الأخيرة لا تشغل مراكز في السلطة فهي مع ذلك تمارس دوراً لا يستهان به في العمل التاريخي لمجموعة ما من خلال « الأفكار والعواطف والانفعالات التي يعبرون عنها أو التي يجسدونها » (G. Rocher, le changement social) .

رابعاً : الديمقراطيات الليبرالية ونظرية النخبة : إن الوسائل التي تستخدمها النخبة للمحافظة على صفتها هذه هي « القوة » و« الحيلة » . (هذا هو التفسير الميكيافيلّي لسلطة الأمير) .

إن الحالات التي تستخدم فيها النخبة القوة بصورة علنية لا تخص الديمقراطيات الليبرالية وإنما الدكتاتوريات (راجع الفرع الثاني) .

من الأجدر أن ندرس هنا الحالات التي تستخدم فيها النخبة الحيلة . تقوم هذه الحيلة على تصوير الديمقراطية عبر مصطلحات تتلاءم مع احتفاظ النخبة بمكانها في السلطة .

- إذا كان Pareto ثابر على إدانة الفكرة العصرية للديمقراطية ، فإن اتباعه وخصوصاً Mosca ارتضوا بالديمقراطية التمثيلية ولكن مع بعض الاستخفاف : « لا ينتخب الناخبون الممثل ، ولكن ، كقاعدة عامة ، يُصار الى انتخابه بواسطتهم . . . إلاّ إذا تولّى أصدقاؤه هذه المهمة بالسعي لانتخابه » .

هذا يعني الإقرار بالقدرة على التحكم بالنظام التمثيلي في الديمقراطية واستغلاله لصالح النخبة .

وينضم W. Wills إلى هذا الرأي عندما ينكر على الشعب دوره في مراقبة النخبة الحاكمة بواسطة التصويت .

- أما بعضهم الآخر فقد حاولوا أن يسوّا التناقض القائم بين الأقلية القائدة (النخبة) وحكومة الأكثرية أو الجميع(الديمقراطية) بصورة مغايرة : وذلك بالتأكيد على أن عبارة الديمقراطية التي تقول بـ « حكومة بواسطة الشعب ولأجل الشعب » تعبر عن مثال مستحيل المنال وان مبدأ الديمقراطية السياسية يعمل على فتح باب المنافسة من أجل الاستيلاء على السلطة ، نظراً لأن المراكز الآمرة في المجتمع هي في متناول الجميع .

« تسيطر النخب على التكوين السياسي الحالي . بيد أن هذا القول لا يعني أن المجتمع غير ديمقراطي ، لأنه يكفي على الديمقراطية أن يتمكن المواطنون أن يعبروا من وقت لآخر عن طموحاتهم ، حتى وان لم يكن باستطاعتهم الاشتراك مباشرة في إدارة الدولة » (Karl Mannheim) .

وقد بذلت أيضاً محاولة للتوفيق بين الفكرتين على صعيد آخر . الغاية من المحاولة شرح النظام الاجتماعي بكليته وليس فقط شرح النظام السياسي : إن فكرة المساواة التي تطرحها الديمقراطية كمسلمة (وتنظمها الديمقراطيات الليبرالية من الناحية الشكلية) يُعبر عنها « بتكافؤ الفرص » . وينجم التفاوت الاجتماعي عن استغلال تكافؤ الفرص من قبل الأفراد بطرق مختلفة .

إن فهم نظرية النخب على هذا النحو يجعل من هذه النظرية نتيجة طبيعية لنظرية الحرية الاقتصادية : « ليست نظرية النخب في الأساس إلّا تلطيفاً لفكرة الحرية الاجتماعية . وليس مبدأ فرص التعليم إلّا أحد مظاهر النظرية الفردية الاقتصادية التي تشدد على المنافسة والانتهازية » (R. Williams) .

- يبدو واضحاً أن مفكري نظرية النخبة ، رغم بعض التنازلات التي قدموها لصالح المساواة ، يبررون وجود المجتمعات غير المتساوية .

فتكافؤ الفرص بالنسبة لهم يعني أن التفاوتات الملازمة للمجتمع تتقلص في كل جيل حتى يتمكن الأفراد فعلاً من تنمية مؤهلاتهم الشخصية .

بيد أن جميع الدراسات التي تناولت ظروف تكافؤ الفرص ، في الميدان التربوي مثلاً ، دلت على مقدرة « قوة وتأثير الفروقات الطبقية على فرص نجاح الأفراد » (T.B. Bottomore) .

عملاً بالارادة التوفيقية مع الديمقراطية ، تحتوي نظرية النخبة على عامل تنازلي لأنها تقود الأشخاص الفاشلين اجتماعياً الى تفسير هذه الواقعة إما كنتيجة لعجزهم الطبيعي أو لقصورهم ، أي نتيجة عجزهم عن استخدام مواهبهم الطبيعية .

- من الأهمية أن نشير إلى أن النظريات الاجتماعية التي رغبت بتفسير النظام الديمقراطي الحر تفسيراً علمياً ، وجدت نفسها متورّطة اجتماعياً وعقائدياً .

من خلال التفسير الذي تقترحه نظرية النخبة للديمقراطية الليبرالية ، ومن خلال نظرتها التشاؤمية عن إمكانيات تطور الطبقات الشعبية ، فإن نظرية النخبة تؤدي إلى أيديولوجية وموقف سلبي .

وعلى النقيض من ذلك وبفعل الثقة التي تضعها في مؤهلات الانسان وبفعل التقصير في تحقيق الديمقراطية الليبرالية ، فإن نظرية الطبقات الاجتماعية توصلت الى أيديولوجية والى موقف قتالي .

الفرع الثاني : الدكتاتوريات

تستلزم فكرة الدكتاتورية (مثل فكرة الديمقراطية) بعض الايضاحات التي لا يمكن تقديمها إلّا بدراسة التحليل التقليدي الذي نُفذ على النماذج الأوروبية . ومن ثم سندرس التحاليل الاجتماعية .

البند الأول : العرض الشكلي لفكرة الدكتاتورية

تثير الدكتاتورية للوهلة الأولى مقولة فقدان الحرية وقيام نظام سلطوي مهما يكن نوع المجتمع المعني .

إلّا أن الظواهر الاجتماعية والسياسية متباينة جداً سواء تعلق الأمر بالمجتمعات الاشتراكية أو الرأسمالية .

ظواهر الدكتاتوريات الخاصة بالمجتمعات الاشتراكية سنتناولها بالدرس لاحقاً بالنسبة لدكتاتورية البروليتاريا المؤقتة أو بالنسبة لدكتاتورية طويلة الأمد المتمثلة بحزب واحد أو بالبيروقراطية .

الدكتاتوريات التي تتطور في المجتمعات الرأسمالية هي دكتاتوريات يمينية : لا تثير فرضية الدكتاتورية فكرة عدم المساواة فحسب وإنما تثير أيضاً مسألة فقدان الحرية لانقطاع الصلات مع التقاليد الليبرالية . (نشير بصدد عدم المساواة إلى أنها صلة مشتركة بين جميع المجتمعات الرأسمالية وتتولد عن الحرية الاقتصادية وقانون المنفعة) .

وسنستعمل اصطلاح الدكتاتورية هنا بمعناه العام لنشير إلى جميع الأنظمة التي تلغي الحرية . بيد أن دراسة معمقة أكثر مما هو مقرر في إطار هذا الكتيّب عليها أن تثابر على إبراز الفوارق الموجودة بين الدكتاتوريات وبين الفاشية والقيصرية والبونابرتية .

- الفاشية : عرّف اندريه هوريو الفاشية كـ « استعمال ، في بعض الظروف ، فن الاستيلاء على السلطة من قبل أقلية فاعلة واستخدام فكرة المجتمع الموحد (متجسداً بالحزب الواحد) لصالح الطبقة المسيطرة (التي تخشى خسارة امتيازاتها) وليس لصالح مجموع المواطنين » .

- القيصرية ، تعني القيصرية اتحاد السلطة الشخصية والموافقة الشعبية .

- أما البونابرتية بأنواعها الفرنسية فإن « أحد مظاهرها الأساسية هو الاستقلالية النسبية الخاصة للدولة بالنسبة للطبقات المهيمنة ، تضحي هذه الطبقات بهيمنتها لصالح سيّد مخلّص حتى يحافظ على سيطرتهم الاقتصادية والاجتماعية » (Fascisme et dictature, N. Poulantzas) .

الفقرة الأولى : العرض السلبي بالنسبة للديمقراطية الليبرالية

تحلل النظرية القانونية الدستورية الدكتاتوريات بمصطلحات شكلية مثلما تفعل بالنسبة للديمقراطيات .

تردّ معظم الدراسات وجود الدكتاتوريات الى أزمة مؤسسة أو بالتحديد الى أزمة الدولة الديمقراطية البرلمانية .

العرض الشكلي للدكتاتوريات هو إذن عرض « فارغ » ، لأن مختلف العناصر المكونة لظاهرة الدكتاتورية هي عكس عناصر الديمقراطية الليبرالية . وعليه يوجد :

1 - تشابك في السلطات : فالحرية التي يضمنها مبدأ فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ، تتأثر ، وتتركز السلطات بين يدي رجل واحد أو مجموعة صغيرة من الرجال .

2 - تقليص وحتى إلغاء حرّية التعبير وحرية الصحافة : فالاعلام الذي يُعد العنصر المكون للسلطة السياسية تحتكره الأقلية الحاكمة .

3 ـ منع بعض الأحزاب السياسية أو حتى تقليصها الى حزب واحد ، أي غياب حرية التنافس على السلطة (Demichel : الدكتاتوريات الأوروبية) .

4 ـ عدم استعمال الاقتراع العام إما بإلغاء الانتخابات التي قد تؤدي إلى تمثيل الشعب أو بالتحكم بهذه الانتخابات بفعل الإكراه أو التهديد اللذين تمارسهما السلطة الحاكمة على الشعب .

5 ـ تقليص وحتى إلغاء الحريات الفردية بكاملها : حرية التنقل ، حرية التجمعات ، حق الاضراب .

العناصر السلبية هذه لا تكوّن مع ذلك العرض الشامل الشكلي للدكتاتوريات . تعرض النظرية الدستورية والسياسية عناصر أخرى تكوّن ما يمكن تسميته الآلة القمعية للدول الدكتاتورية .

الفقرة الثانية : الآلة القمعية للدكتاتوريات

تقر النظرية الدستورية بأن العناصر الأساسية لآلة القمع تتواجد أيضاً في الديمقراطيات الليبرالية : كل دولة تمثل عنصراً من الإكراه حتى في النظام الليبرالي . وكل دولة تستند الى شرطة وقضاء وجيش تعمل على تأمين رد الأخطار من الخارج وحفظ النظام في الداخل .

بيد أن العرض القانوني يعلّمنا أن التوافق الأكثري وحرية التعبير في الديمقراطية الليبرالية الممنوحة للأقلية لا يسمحان باستخدام الآلة القمعية إلّا على أساس قاعدة القانون الذي ينظم المجتمع . ينظم هذا القانون ممارسة السلطة السياسية بواسطة آلة الدولة وبضع القيود على تدخل هذه الآلة .

العرض القانوني يضع معارضة « دولة الحق » أمام « الدولة البوليسية » التي تميز الدكتاتوريات . وعليه يحل تعسف رجل أو مجموعة صغيرة من الرجال محل القانون الذي يصبح عاجزاً عن وضع الحدود ، فتصبح ممارسة السلطة غير محدودة .

والممارسة غير المحدودة للسلطة غير جائزة إلا بفضل وسائل خاصة :

1 ـ **الجيش** : الدكتاتورية نظام لا يرتكز على القانون ، فهي لذلك تعتمد بصورة أساسية على القوة المادية . والعنصر الأساسي هو الجيش : يستطيع هذا الجيش إذا رغب رؤساؤه أن يتغلب على تصلب وعناد الشعب الأكثر جرأة (مثلاً الحرب الأهلية الاسبانية 1936 -1938) . وهكذا فالجيش (الذي عليه أن يخضع في العادة في الديمقراطيات الليبرالية للسلطات المدنية في الدولة) ، يسعى ، نظراً لزعزعة البنى الاجتماعية ، الى ممارسة السلطة : إما مباشرة بشغله لمراكز الادارة في الدولة على جميع المستويات ، أو مداورة من وراء ستار المدنيين (نظام العقداء في اليونان) .

2 ـ **الميليشيات** : هي تنظيمات مختلفة عن الجيش تعبر عن الاتجاه الموازي لشبكات السلطة : الحزب الوحيد . هذا الحزب هو أداة تستخدم لنشر عقيدة النظام . يقيم الحزب سيطرته وخصوصاً من خلال الخلايا التي يوجدها ، ودخوله في مختلف آلات الدولة . ويقوم بهذا العمل بطريقة سرية في أغلب الأحيان باستناده إلى ميليشيات خاصة منظمة تنظيماً عسكرياً مسلحاً كالجيش . هذه الميليشيات تشكل الدعم المادي للنظام . مثل الفاشيون الايطاليون في عهد موسوليني ، والفرق الهجومية في الحزب القومي ـ الاشتراكي في عهد هتلر .

3 ـ **القمع** : تستخدم جميع أشكال الدكتاتوريات الوسائل القمعية : وهذا

يعني تصفية المعارضين بتجريدهم من كل فاعلية ومن حرية العمل .
وهذا يفترض وجود بوليس سياسي سري (مثلاً الغستابو الألماني)
يعمل بفضل شبكة من المخبرين . ويستعمل البوليس .

- القمع الجنائي العادي ، بفعل تشابك السلطات يُظهر القضاء في الأعم
الأغلب ليونة وطواعية زائدة .

- غير أنه قد تبقى السلطة القضائية في بعض الأحيان معارضة للنظام (مثلاً
في اليونان قضية Lambrakis التي كانت موضوع فيلم «Z») .

وعليه تزداد قوة القمع بواسطة القضاء الخاص : هذا هو القمع
السياسي الحقيقي الذي لا يعتمد على قوانين محددة ، وهو يسمح بتصفية
المعارضة للنظام أو بلجمها بإلقاء القبض على المعارضين بأعداد كبيرة
وبالتعذيب وبالسجن في مخيمات الاعتقال وفي الاعدامات . مثلاً : ألمانيا
النازية ، اليونان في عهد العقداء، إسبانيا في عهد فرانكو .

4 - **الدعاية** : السمة الحقيقية للنظام متخفية وراء ستار اجماع الجسم
الاجتماعي الذي تم تحقيقه بفضل تطوير الوسائل الدعائية . تحاول
هذه الوسائل إظهار النظام وكأنه نظام شرعي .

طورت النظم الفاشية (الايطالية والألمانية خصوصاً) الدعاية بشكل لم
يكن معروفاً من قبل بنقلها العمليات الدعائية التجارية العصرية
واستخدامها وسائل الاعلام الجماهيري (راجع J.M. Domenach ،
الدعاية السياسية) .

5 - **الدعم الخارجي** : يظهر هذا الدعم في الدكتاتوريات المعاصرة (دور
وكالة الاستخبارات الاميركية C.I.A) .

وهكـذا يحاول العـرض الشكلي للدكتـاتوريـات من خـلال النـظريـة القانونية أن يشير إلى انقطاع الروابط بين الحكام والمحكومين . وقد يحدث أن يبقى الشكل الديمقراطي البرلماني للدولة سليـماً في الظاهـر ، بينما تفقـد الأحزاب السياسيـة التقليديـة من أهميتها بفعـل تطويـر الشبكات المـوازية السرية (الميليشيات مثلاً) والآلة القمعية للدولة التي تقلب النظام القانوني القائم.

وعليه يكون هناك انتقال للسلطة من الحكومة الرسمية القـائمة فعـلاً (أحزاب تقليدية برلمان) الى الآلة الحقيقية .

البند الثاني : التحليلات الاجتماعية للدكتاتوريات

اقتـرحت المدارس الفكـرية الاجتمـاعية المختلفـة تحليـلات متنـوعـة للدكتـاتوريـات ، إن أي تحليل من التحليـلات لا يمكن اعتباره « بـريئاً » سياسياً وأيديولوجياً .

- بالنسبة لبعض علماء الاجتماع ومن بينهم علماء المدرسة الوظيفية ، تشكل الـدكتاتـوريات وخصـوصاً الفـاشية ، ببسـاطة ، أحـد أنـواع الـدولـة الرأسماليـة في مرحلة من مـراحل تـطورها . وهـذا يعني أحد أشكـال أمراض نظام الديمقراطيات البرلمانية البرجوازية . فالأزمة التي هي سبب وجود الفاشية واستمرارها تعتبر كعامل اضـطراب في النموذج الـوظيفي (أنـظر Talcott Parsons ، Quelques aspects sociologiques de mouvements fascistes) .
- إن تطورات أكثر أهمية ستكرس لتحليل الدكتاتوريـات من قبل منـظري النخبة ومنظري الماركسية والطبقات الاجتماعية .

الفقرة الأولى : الدكتاتوريات ونظرية النخبة

يقيم منظرو نظرية النخبة ، كـما ذكرنـا ، مجمل تحليلهم عـلى فرضيـة

التفاوت الطبيعي المحتوم . من البديهي أن الفكرة مناقضة تماماً لأسس نظرية الديمقراطية نفسها .

وقد رأينا كيف أن أحد التيارات الفكرية للمدرسة الاجتماعية للنخبة في بداية القرن العشرين ومن ثم في الوقت الحاضر ، رضي بفكرة الديمقراطية التي تحققت في المجتمعات الرأسمالية الغربية .

بيد أن نظرية النخبة أعطت تياراً آخر من التفكير أكثر إنسجاماً مع مقدمات النظرية حيث استخدمت الأفكار الواردة فيها لتبرير وشرح الدكتاتوريات : يوجد روابط مباشرة يتوجب إقامتها بين علم الاجتماع المحافظ الذي قال به Pareto والفاشية الايطالية . حتى وان كان Pareto قد أظهر فيما بعد ثغرات هذه النظرية فإنه أكّد في الأيام القليلة التي تلت استيلاء موسوليني على السلطة على سعادته لأنه يكون رجل انتصار الفاشية وسعيداً أيضاً لكونه عالماً صاحب نظريات ثبتت صحتها .

حسب فكرة Pareto أن عدداً قليلاً من الناس في كل فرع من النشاطات يملك المواهب والمؤهلات الضرورية « ليحصل على أحسن العلامات » . هذه الفكرة طُبقت على الفكر السياسي من قبل بعض المؤلفين أمثال Joseph de Maistre وde Bonald ، وطبقت أيضاً على الفلسفة من قبل نيتشه . علم الاجتماع المحافظ هذا يُستخدم لتبرير تفوق النخبة على الطبقات الشعبية بمهارتها التنظيمية التي يقابلها ميل الطبقات الشعبية الى الفوضى وعدم التنظيم . ويبرر هذا العلم أيضاً سيطرة الانسان على الانسان ، ويولد بالتالي نتائج ثلاثة مرتبطة فيما بينها برباط وثيق تُعتبر قاعدة النظم السياسية الدكتاتورية .

أولاً : فكرة المراتب الطبيعية : تنبثق هذه الفكرة بصورة منطقية عن

فكرة عدم المساواة الطبيعية . ومنذ الوقت الذي يصبح فيه بالإمكان تقييم الأفراد وفق العلامات التي يستحقونها على نشاطاتهم ، يصبح من الممكن تصنيف الأفراد حسب سلّم القيم : فنجاحهم لا يتوقف فقط على الظروف الاجتماعية التي تحيط بهم ، وإنما على مواهبهم ومؤهلاتهم الطبيعية الفطرية . إن من شأن التفاوت هذا ، بل وعليه أن يولد مراتب اجتماعية هي طبيعية بحد ذاتها .

وعليه ليست الأسباب العملية للعمل الاجتماعي والتنظيمي التي ستفسر التساؤلات حول امتلاك بعض الرجال امكانية قيادة الآخرين . الاسباب هي أسباب « طبيعية » .

طبقت جميع الدكتاتوريات هذه الفكرة : الرجل ـ الدكتاتور ـ والطبقة القائدة المحيطة به لهما الحق بقيادة الآخرين من دون أن يكون لهؤلاء الآخرين دور في تعيينهم في مراكز القيادة . فالقادة هم بحكم الطبيعة فوق الطبقة المنقادة .

طبقت الدكتاتورية الفاشية هذه الفكرة بجميع نتائجها . فهي لم تصر فقط على ضرورة التسلسلية في الرتب والنظام والطاعة بل انها أعطت هذه الضرورات قيماً مطلقة . « مما لا شك فيه أن الفاشية تنادي بتضامن الأفراد . إلّا أن هذا التضامن هو تضامن في الرضوخ ، وهي تمجد العنف ولا تكتفي بأن تحكم بتعقل واتزان على الدور المؤثر للعنف في السياسة ، بل تنذر نفسها لعبادة صوفية تقوم على القساوة بحد ذاتها » .

(Barrington Moore, les origines sociales de la dictature et de la démocratie)

وهي فكرة المراتب الاجتماعية الطبيعية ذاتها التي تفسر بقاء

الدكتاتوريات الى ما بعد الفترات المؤقتة لقيامها : إذا كـان هناك كثير من الأغبياء يتأثرون بالأهواء المضرة وإذا كان هناك عدد ضئيل جداً من الناس يتمتعون بالذكاء والمؤهلات الضرورية لقيادة المجتمع ، فسيصبح النظام الاجتماعي مهدداً في كل لحظة من قبل طبقات الشعب الهمجية ، وعليه يجب أن يكون النظام التسلطي نظاماً دائماً . فهو الوحيد الذي يسمح « بالدفاع عن الغرب » ؛ الدفاع عن قيم الحضارة الغربية والمحافظة عليها عملاً على بعث وانتشار بعض الأفكار :

- الثقة بالفرد
- ضرورة الحوار
- تقديس العقل .

والتناقض العجيب يكمن في أن العدد الضئيل الذي يعتبر نفسه المؤتمن على قيم الحضارة الغربية يحافظ بالوقت نفسه على نظام يتميز :

- بتقليص الحريات الفردية وبانعدامها .
- بإقصاء الحوار من الحياة السياسية
- بالتنديد بالعقل .

« بالنسبة للرجل الفاشي الذي يعتمد على العقل ، ليس العقل هو الأساس في تقييم الفرد ، بل السلالة ، الدم ، الأسرة، الأرض ، التقاليد ، كل القوى الخفية التي لا يمكن تفسيرها تفسيراً عقلانياً لكنها تحدد في الحقيقة أو عليها أن تحدد السلوكيات » (A. Haurio) .

ثانياً : فكرة الرئيس السماوي : إحدى النتائج الممكنة لفكرة تصنيف رتب الأفراد هي تعيين الأفضل من بينهم . نعترف مع نيتشه أنه يوجد فوق الناس بعض « الرجال الفوبشرين Surhommes » النادرين . وما على

المجتمع الذي يخسر العدد الأكبر منهم بفعل البربرية الاّ أن يبتهج لاكتشاف أحد هؤلاء الرجال . إنه إذاً رئيس طبيعي وسماوي . وشرعيته لا تقوم على أساس عقلاني وإنما ترتكز فقط على قدرته ومؤهلاته الشخصية .

وهكذا يفرّق Max Weber بين ثلاثة أنواع من السيطرة :

- التقليدية : مثل الملكية الوراثية
- العقلانية : مثل الديمقراطية
- الشخصية : مثل الدكتاتورية

فالدكتاتور هو الشخص الذي يملك مواهب ومؤهلات أكثر من غيره . وهو الوحيد القادر على فهم تفسير القوى الخفية للجماعة . فمن الطبيعي أن تعبده : صورته واسمه يجب أن يكونا في كل مكان .

ثالثاً : فكرة العنصرية : النتيجة الأخرى الممكنة هي فكرة تصنيف رتب الأفراد والمقارنة بين سلالات عليا وسلالات دنيا .

إن العلاقات الممكن توزيعها بين الأفراد لا تستخدم فحسب لتوزيع الأفراد واحداً واحداً على أساس القيم ، بل وتستخدم أيضاً لتقسيم المجموعات بكاملها إلى : أجناس . ومن أشد المدافعين عن هذه الفكرة Fichté وGobineau (أنظر خصوصاً Gobineau , essai sur l'inegalité des races) .

وقد استخلص هتلر النتائج العملية من هذه الفكرة : فالمجموعة « الآرية » تمثل نخبة جماعية بالمقارنة مع ما تبقى من البشرية وبالتحديد بالمقارنة مع اليهود .

فكرة العنصرية تقوي كذلك فكرة القومية : تتلاحم الأمة بفعل السلالة والدم . جميع الوسائل جيدة للدفاع عن الأمة ضد من يهددها باستمرار ويحاول تدميرها .

يسمح النداء العنصري والقومي هذا بإنكار حقيقة صراع المصالح الاقتصادية مثلاً : إعلان جمعية المالكين للأراضي في اليابان سنة 1928 : « نحن نتذكر التقاليد العظيمة لوطننا ونفكر بالتاريخ المجيد للنخبة الوطنية في القرون الماضية ، دعونا نبرز العلاقات المنسجمة التي تسود بين رأس المال والعمل ، ودعونا نحافظ على السلام بين المزارعين والمالكين بطريقة تساهم في نمو قرانا . أين هي الشياطين الغاضبة التي تصرخ بأعلى أصواتها داعية الناس الى صراع الطبقات ومثيرة للكراهية بين المزارع والمالك ؟ وماذا يحدث لوطننا لو تركنا هذه النفوس الشريرة تواصل حملتها بحرية ؟ » .

حُرر هذا الاعلان عندما تنازل المالكون عما يتراوح ما بين 5/3 و3/2 انتاج الأرض التي يملكونها . (وقد ذكره Barrington Moore في Les origines sociales de la dictature et de la démocratie) .

الفقرة الثانية : الدكتاتوريات ونظرية الطبقات الاجتماعية

إن هدف نظرية الطبقات الاجتماعية هو البحث ، وراء عناصر العرض الشكلي ، عن حقيقة القوى الاجتماعية التي تتصارع فيما بينها وعن كيفية تكوين الدولة الدكتاتورية في ظل هذا الصراع . « إذا انعمنا النظر فقط فيما يجري على مقصورة المسرح السياسي ستصبح هذه المقصورة ستاراً يحجب الأواليات العميقة لصراع الطبقات حيث تمارس السلطة الفعلية » (N. Poulantzas ، الفاشية والدكتاتورية) .

كل حالة خاصة من حالات الدكتاتورية تتطلب تحليلاً خاصاً للقوى الاجتماعية وللظرف الذي تُمارس في داخله تلك القوى الاجتماعية سلطتها . سيتم توضيح هذه الطريقة من خلال الأمثلة على الفاشية .

أولاً : المسار الاقتصادي : من المبتذل القول أن الصعوبات الاقتصادية هي مصدر الدكتاتوريات وخصوصاً الفاشية ، وإن التحليل

التقليدي يستعرض تلك الصعاب بصورة منتظمة .

- فاليابان لم يدخل في العصر الصناعي الحديث الاّ من خلال أزمة اقتصادية خطيرة جداً منذ سنة 1927 وحتى سنة 1930 . وقد رافق هذه الأزمة :
  - هبوط الأسعار وخصوصاً الرز ومن ثم الحرير مما أدى الى إفلاس وإفقار عدد كبير من الفلاحين اليابانيين .
  - تخفيض رواتب الساموراي مما أضرّ بهم أشد الضرر .

- وقد عرفت ألمانيا ما بين سنة 1929 و1932 أزمة اقتصادية حادة سمحت بالتفكير بالحكم على الرأسمالية .

- وفي إيطاليا ، حيث تضخمت الصناعة بسبب كثرة الطلبات الحربية ، وجدت البلاد نفسها بعد سنة 1918 محرومة من الأسواق التجارية ، كما أن الديون الخارجية زادت بشكل مذهل وخطير .

وقد أخذ التحليل الماركسي الظرف الاقتصادي للفاشية لكي يتعمق في دراسته ويبدي الملاحظات التالية :

1 - ان الفاشية تنبعث في فترة خاصة : هي فترة انتقال من الرأسمالية التنافسية الى الرأسمالية الاحتكارية . من الدولة الشرطي الى الدولة - السماوية المتدخلة .

تحلل المصطلحات هذه التعديلات المعمقة للأشكال السياسية للدولة الرأسمالية بمقارنتها مع ما سبقها من أشكال . وعليه يوجد انتقال من مرحلة الدولة الرأسمالية الى مرحلة أخرى . وقد يتم الانتقال داخل طريقة الانتاج نفسها : طريقة الانتاج الرأسمالي .

بيد أن عدداً من الدول قد تأثرت بصعوبات الانتقال الى الرأسمالية الاحتكارية وبفعل الأزمات الاقتصادية : ينسجم الوضع في كل من

فرنسا ، بريطانيا ، الولايات المتحدة ، مع هذا التحليل : ولذلك لم تصب هذه الدول بالفاشية .

من الواضح أن مرحلة معينة من تطور الرأسمالية لا تكفي لشرح الفاشية وتفسيرها . فالفاشية تتوازى مع دولة استثنائية تطلب تفسيراً اضافياً .

2 ـ تقوم الفاشية في الدول حيث تكون عملية الانتقال فيها مصحوبة بالتجمع الخاص للتناقضات . فهي تقابل ظرفاً خاصاً من صراع الطبقات .

ف يحدث هذا الصراع على مستويات مختلفة من النمو الصناعي (تحليلات الدولية الثالثة تدل على خطأ في هذا الصدد . فهي تفسر مجيء الفاشية الى إيطاليا بفعل تخلفها الاقتصادي في عملية التطور الرأسمالي : كانت التحليلات تقول أن الفاشية محصورة بالدول المتخلفة والدول نصف الزراعية . لا يمكن لهذه الفاشية أن تقوم في ألمانيا بسبب الازدهار الاقتصادي لهذه الدولة الصناعية (راجع فيما يتعلق بهذه النقطة تفسير N. Poulantzas في (الفاشية والدكتاتورية) وشرح الدول الفاشية Maillon de la chaine impérialiste) .

3 ـ استفادت الدكتاتوريات الحديثة (اليونان ، البرتغال ، إسبانيا) من الدعم الخارجي ، إلّا أن من الصعب تحديد مكانة هذا الدعم ، وان كان ذلك قابلاً للجدل .

● لا بد من التساؤل أولاً حول المدلول الصحيح لهذا الدعم . يُندد به باستمرار على أنه دعم سياسي من قبل القوى الامبريالية وخصوصاً الولايات المتحدة للأنظمة الفاشية . أما التحليل الحالي للدعم الخارجي

فيرى فيه بالضبط ظاهرة اقتصادية تابعة : فالشركات الأجنبية (المتعددة الجنسيات) تستعمل في بعض الدول التابعة كلفات الانتاج المفيدة لكي تقيم الشركات انتاجها الاجمالي في تلك الدول بصورة نهائية .

ليست الغاية من التدخل السياسي الصرف (وكالة الاستخبارات الاميركية C.I.A) إلّا تشجيع ومراعاة دخول الاستثمارات . أما الهدف من الدعم الخارجي للأنظمة السياسية الدكتاتورية فهو جر هذه الدول الى نوع من التطور يتبع في مسيرته الامبريالية . أما الرأي السائد فيقول بأن القصد من الدعم الخارجي هو المحافظة على حالة التخلف الاقتصادي في تلك الدول .

- لا بد من التساؤل أيضاً حول المكانة النسبية للدعم الخارجي للأنظمة الدكتاتورية . بالنسبة لبعض المحللين إن نظرية التآمر هي التي تطبق في هذا الحال مع اعطاء الأولوية للعوامل الخارجية نظراً لأن التدخل الخارجي هو مباشر وفوري . أما بالنسبة للمحللين الآخرين ومن بينهم (Poulantzas : أزمة الدكتاتورات) ، فإن على التدخلات الخارجية أن تأخذ بالحسبان مراكز القوى الداخلية التي لها وزن خاص ومهم .

من الأهمية أن نشير إلى موقع مختلف الطبقات الاجتماعية في عملية قيام الفاشية .

ثانياً : موقع مختلف الطبقات الاجتماعية : في الظروف الخاصة بالفاشية ، لا تقتصر التناقضات بين الطبقات الاجتماعية ، كما هو الحال في العمليات الاجتماعية الأخرى ، على المستوى الاقتصادي وحده . فالتناقضات تمتد بشكل مميز الى الصعيدين السياسي والايديولوجي .

الصراع السياسي للطبقات الحاكمة ضد سواد الشعب له دور بارز ومؤثر على الصراع الاقتصادي : هذه هي حركة تسييس صراع الطبقات .

1 ـ التسييس هـذا له تـأثير خـاص داخل الـطبقة المهيمنـة : أثنـاء الفتـرة التحضيرية للفاشية ، فبـدلاً من أن نصل كـما هو منـطقي الى تضامن وتلاحم مختلف أجزاء هذه الطبقة في وجه العدو المشترك المشهّـر به علناً بالتسييس ، فالفترة هذه تزيد في التناقضات الداخلية : ولا يمكن لأي قسم من الطبقة المهيمنة أن يفرض نفسه على الأقسام الأخرى الحاكمة لا مباشرة ولا مداورة بواسطة التمثيل البرلماني داخل الدولة .

وعليه يسود عدم استقرار : فتتنـاوب الفئات المختلفـة المكونـة للطبقة المهيمنة على السلطة ، ولا تستطيع أية واحدة منها تأمين هيمنتها السياسية . هـذه الهيمنـة لا تتحقق إلاّ لاحقـاً عنـدمـا تصبـح الفـاشيـة في السلطة . فالأحزاب السياسية التقليدية هي التي تعارض الحزب الفاشي بصورة علنية في الغالب ، إلاّ أن هذا الأخير يستفيد من حالة البلبلة السياسية التي تميـز سلوك الـطبقة المسيـطرة في تلك الفترة ، وتتجـه الأحزاب التقليـدية نحـو أشكـال الدولـة الاستثنائيـة: مثلاً في ألمـانيا أو اليـابان ، تفسر استمـرارية التقاليد الاقطاعية في جزء منها المحافظة على التناقضات في صفوف الـطبقة المسيطرة .

وبصورة خاصة في ألمانيا ما بين سنة 1924 و1929 تطور أحد التناقضات بين مصالح الرأسمالية الصناعية والمالية وبـين الملكية الكبيـرة للأراضي : وقد تأثرت الطبقة الأخيرة بالانخفاض النسبي لأسعار المنتجـات الزراعية ، وقد عمل الرأسمال الكبير الاحتكاري على المحافظة على هذه الوضعيـة ، وقد خشي من أن ارتفاع الأسعار في الزراعة سيترك آثاراً على أسعار كلفات منتجاته وخصوصاً عـلى الرواتب . تسجـل هذه الفتـرة انتصار الـرأسمال الصناعي على ملكيـة الأراضي (راجع L'économie allemande sans le nazisme C. Bettlheim) .

يحتدم تناقض مهم آخر بين الرأسمال الاحتكاري الكبير والرأسمال الوسطي قبل وصول الفاشية الى ألمانيا . وقد قاوم الرأسمال الوسطي امتصاصه من الرأسمال الاحتكاري . أدى هذا التناقض الى قيام سياسة تسوية بين الرأسمال الوسطي والطبقة العمالية في سبيل التصدي لمشاريع الرأسمال الاحتكاري . سياسة « تعاون الطبقات » هذه تدل بوضوح على الانقسامات القائمة داخل الطبقة المسيطرة . وقد قُلّص من حجم التناقضات بعد انفتاح النازية لصالح الرأسمال الكبير .

- وفي اسبانيا الفرانكية قدمت الطبقة المسيطرة التناقضات نفسها : الدعم المتنوع للجنرال فرانكو : كبار مالكي الأراضي ، الأوساط المالية والصناعية ، البيروقراطية العليا . هذه التناقضات تتصادم في خصامات جعلت النظام الفرانكي يرتكز على لعبة التوازن بين العناصر الأساسية لهذا التحالف الأوليغارشي .

2 - عانت الطبقة العمالية أثناء الفترة التحضيرية للفاشية من سلسلة من الهزائم المميزة . نعني بذلك الاخفاق في تحقيق أهدافها السياسية .

إزداد ضعف الطبقة العمالية وسواد الشعب وشكل هذا الاستقرار في الصراع فترة استراحة للبرجوازية التي تعمل على تقوية نفسها وعلى أن تكد وتجتهد في سبيل إزالة المكاسب الاقتصادية والسياسية الحقيقية للطبقات الشعبية .

ويقابل هذا أن التنظيمات الثورية هي مرتع لأزمة أيديولوجية مميزة ؛ فالأحزاب الشيوعية تجد نفسها مقسمة ومقطوعة عن الجماهير الشعبية التي تتقدم فيها الايديولوجية البرجوازية (أحزاب ونقابات اجتماعية ديمقراطية)

والبرجوازية الصغيرة (فوضوية نقابية[1] والعفوية) .

تمارس التنظيمات الفاشية بوجه الطبقة العمالية على السواء :

- قمعاً جسدياً .
- وضغطاً أيديولوجياً ، بعرضها عليها المثال النقابي كتعبير عن طموحات البروليتاريا :

مثلاً :

- في ألمانيا ، ضربت سلسلة من الهزائم طبقة العمال الألمانية .
- ما بين سنة 1918 و1919 هزيمة الجمهورية السوفياتية في بفاريا وتنفيذ الاعدام بالمئات .
- في آذار ـ مارس 1920 حصل إضراب عام ضد انقلاب Kapp ، لكن العمال لم يستغلوا النصر .
- في سنة 1923 فشل نضال الطبقة العاملة مما أسفر عن حظر نشاط الحزب الشيوعي الألماني وتسريح الطبقات الشعبية التي اكتفت من صراعها بالمطالب الاقتصادية وانهيار فاعلية النقابات وتزايد تأثير الايديولوجية الاشتراكية الديمقراطية حتى في صفوف الحزب الشيوعي الألماني .

امتلكت الاشتراكية الديمقراطية منذ سنة 1924 ميليشيا عمالية مسلحة ذات فاعلية قوية 160000 عضو . وقد رفضت باستمرار استخدام هذه القوة وقد اقترحت قيام معارضة لشرعية هتلر بعد انتخابات آذار ـ مارس 1933 . لقد خلقت التنظيمات النازية سنة 1925 « المنظمة القومية الاشتراكية لخلايا المؤسسات » وحاولت من ورائها أن ترسخ قوتها حتى داخل طبقة العمال .

---

(1) مذهب ثوري يسند الى النقابات أمر تنظيم المجتمع . المنهل بيروت . دار العلم للملايين 1970 .

وتضم هذه الخلايا أفراداً من بين العمال المنبثقين حديثاً عن الوسط الزراعي الذي أصيب بأزمة ، ومن ثم من بين الأفراد العاطلين عن العمل وخصوصاً الشباب . لم يكن الترشيح هذا استعراضياً بل توصلت القومية الاشتراكية الى إضعاف الطبقة العمالية وتجريدها من كل فاعلية وذلك باستخدام بعض الكلمات والشعارات العزيزة على طبقة العمال ذات الطابع الاشتراكي (وسائل الانتاج هي ملك الشعب الألماني بأسره) وبامتصاص العطالة بطريقة استعراضية ، وفيما بعد تم انشاء جبهة العمل وكرّاس سجل العمل ، وقد استُخدمت النقابات الى حدها الأقصى كأحد عناصر آلة ايديولوجية الدولة .

- في ايطاليا : أسفرت انطلاقة ثورية استثنائية لطبقة العمال سنتي 1918 و1919 عن مكاسب سياسية واقتصادية هامة . بيد أن فشل احتلال المصانع سنة 1920 و1921 أدى الى التسريح العام . وقد أثر هذا على فاعلية الحزب الشيوعي الايطالي المنقسم جداً على بعضه .

3 ـ **الطبقات الوسطى** : نعني بها البرجوازية الصغيرة . بيد أن دورها كطبقة اجتماعية مهم جداً . وتضم هذه الطبقة :

- من جهة البرجوازية التقليدية المنبثقة عن الانتاج الصغير (الحرفي) والملكية الصغيرة (تجارة صغيرة عائلية) . هذه الطبقة هي طبقة انتقالية ناتجة عن شكل الانتاج التجاري الصرف ، وهي مرشحة للزوال .

- ومن جهة ثانية العمال الأجراء للقطاع الثالث (قطاع التجارة والبنوك والخدمات والتأمينات الخ . .) هذا القسم غير مدعو للإنهيار وإنما الى التوسع .

لا يملك هذان القسمان المكانة الاقتصادية نفسها ، إلّا أنهما يشكلان طبقة واحدة بسبب المستوى الايديولوجي والسياسي الذي يتميز بـ :
ـ معارضة الرأسمالية ولكن على أساس المساواة : الاعتقاد بالدولة المحايدة
ـ ميل الى البرجوازية .

بيد أن هذه الأقسام تلاقي عقبات كأداء في تنظيم نفسها داخل أحزاب سياسية وتتأرجح حسب الظروف من جهة إلى أخرى . تنجم تلك العقبات عن المظهر السلبي لتلك الجماعة ، كونها لا تنتمي الى الطبقة المسيطرة ولا إلى طبقة العمال .

ومع ذلك تستطيع هذه الفئات وفي ظروف خاصة (كما هو الحال بالنسبة للفاشية) أن تقدم نفسها على أنها قوة اجتماعية شرعية : وهكذا كانت البرجوازية الصغيرة إحدى الضحايا الاقتصادية الأساسية للفاشية ، إلّا أنه لأسباب أيديولوجية دعمت الفاشبة حتى النهاية .

غير أن هذا الدعم لم يكن دعماً كلياً وعنيفاً : مقابل هزيمة الطبقة العمالية ، ركزت البرجوازية الصغيرة اهتمامها على الاشتراكية الديمقراطية : وعندما اكتشفت أن مصالحها لا تهم الاشتراكية الديمقراطية ولا تدافع عنها تحولت نحو الأحزاب الفاشية أي نحو البرامج التي عكست المشاعر الحقيقية للبرجوازية في الفترة التحضيرية للفاشية . وقد أهملت هذه المصالح لاحقاً لصالح الرأسمال الكبير : وهكذا وبواسطة الأحزاب الفاشية مالت البرجوازية نحو الطبقة المسيطرة بالرغم من حجم التناقضات بينهما متواطئين على النقاط التالية :

ـ عبادة النظام والدولة (تقديس السلطة) .
ـ عبادة الحكم التعسفي (مظهر غير قانوني : ابعاد القانون : أوامر الرئيس

هي القانون والقاعدة ، أيديولوجية أدبية ، موضوعات الشرف والواجب .

ـ مظاهر النخبة ـ العنصرية ـ القومية ـ العسكرتارية .

ـ دور الأسرة والتربية . تعبئة الشبيبة .

مثلاً في ألمانيا : ضربت أزمة خطيرة الانتاج الصغير والتجارة الصغيرة بفعل تمركز الرأسمال وخسارة ما يقارب النصف من مداخيل هذين القطاعين .

زيادة عدد العمال الاجراء غير المنتجين ، وتخفيض قوتهم الشرائية .

برهنت النتائج الانتخابية على دعم البرجوازية الصغيرة للحزب القومي الاشتراكي ، وعلى انهيار أحزاب الأحرار الوسط التي تعتمد على مؤيدين من البرجوازية الصغيرة .

4 ـ **طبقة المزارعين** : تضم هذه الطبقة أقساماً مختلفة مثل : كبار مالكي الأراضي الزراعية الغنية ، وأصحاب الأملاك الوسطى والجزئية ، والعمال الزراعيين غير المالكين .

سمحت الفترة الفاشية بإدخال العلاقات الرأسمالية الى الأرياف : استدانة المالكين الصغار للأموال وعجزهم عن دفع الديون ومن ثم نزع ملكيتهم وتحويلهم الى مزارعين .

رافق الأزمة الاقتصادية هذه في الأرياف أزمة سياسية وأيديولوجية عميقة : فكان الأفراد الأشد فقراً من طبقة المزارعين هم الأكثر تأثراً بأيديولوجية الملكية الكبيرة (خرافة وحدة المزارعين) . وهذا سيصيب في الأعم الأغلب في الأيديولوجية الاقطاعية .

لم تكن الفاشية بحد ذاتها ظاهرة زراعية : ولم تترسخ في الأرياف إلّا بصفتها تعبيراً عن ردة فعل القطاع الزراعي ضد رأسملة الزراعة ، مما سمح بحجب التناقض الأساسي القائم بين المزارعين الفقراء وكبار المالكين للأراضي . مثلاً في اليابان . تميزت الفترة التي سبقت الفاشية بعدد من ثورات الفلاحين بسبب « غلاء الأجور والربا الفاحش والضريبة الباهظة » التي تجسد تدخل العلاقات الرأسمالية في الأرياف .

في ألمانيا كان المزارعون من أكثر المؤيدين للنازية في الانتخابات ، يشكل « المزارعون الصغار والوسط احتياطياً لا بأس به وكانوا على الدوام السد المنيع ضد الآلام الاجتماعية التي نعاني منها اليوم . . . » (هتلر ، كفاحي) استثمار الطبقة الحاكمة لهؤلاء الفلاحين هو استثمار زهيد وغير منتج .

بيد أن الحالة الاقتصادية للزراعة ما انفكت تزداد سوءاً : القسم الأكبر من المشاريع الزراعية هي في حالة عجز مالي . وأمام جمود الاشتراكية الديمقراطية وخيبة أمل المزارعين بها ، فقد مرّ هؤلاء بأزمة سياسية أيديولوجية أفادت القومية الاشتراكية . إلّا أن هذه الأخيرة مارست سياسة زراعية مساندة لكبار المالكين للأراضي وللمزارعين الأثرياء (حماية أسعار الحبوب - زيادة ريع الأراضي الزراعية - التخفيض الجائر لأجور العمال الزراعيين) .

ثالثاً : تفسير النظرية الماركسية للدولة الفاشية : تحاول نظرية الصراع بين مختلف الطبقات الاجتماعية أن تبرهن على أن الدكتاتورية هي « كالصاعقة لا تحدث في سماء صافية » وانها ليست امتداداً لبعض أصول الديمقراطية البرلمانية ، بل هي تغيير لشكل الدولة .

ـ تنتسب الدولة الفاشية الى الدولة الرأسمالية : وكل واحدة منها تملك خصائص مشتركة .

ـ بيد أنها شكل لدولة استثنائية تقابل أزمة سياسية (وداخل هذا الشكل للدولة الاستثنائية ، شكل للنظام الخاص ؛ يوجد أشكال أخرى : الدكتاتورية العسكرية والبونابرتية . . . الخ .

وهي شكل لدولة استثنائية تتميز :

● بالانتهاء الكلي لجميع المؤسسات الى الدولة . لا وجود لمؤسسات أو منظمات مستقلة بين الدولة من جهة والمجتمع المدني من جهة ثانية . مجموعة الآلة الايديولوجية للدولة تلقى في الدولة الاستثنائية كياناً رسمياً . غير أن الدولة الديمقراطية تنكر تلك الآلة الايديولوجية كآلة خاصة باسم الحياد وعلمانية الدولة .

● بالتعديل المميز للنظام القانوني . ينظم هذا النظام ممارسة السلطة في الدولة الرأسمالية ويضع القيود على تلك الممارسة . أما في الدولة الاستثنائية فهو يتخلى عن مكانته لصالح الحكم الاستبدادي .

هاتان الفرضيتان هما جزء من العرض الشكلي للدكتاتوريات . ويحاول التحليل الطبقي أن يفسرهما : إذا لم يعد فن التقنين في الأنظمة الفاشية (أو بصورة عامة في الدول الاستثنائية) قائماً ، تصبح وظيفة القانون تنظيم موائل القدرة التي تنطوي على درجة معينة من الثبات والاستقرار. أما الأزمة التي تواجه الدولة الاستثنائية فهي الوضعية غير المستقرة والزائلة المتميزة بالمظهر المتحرك لموائل القدرة داخل الجبهة الحاكمة : وهكذا من الصعب أن تتبلور تلك الوضعية وتصبح قاعدة قانونية .

● يحدد الانفصال بين الحكام والمحكومين تعليق المبدأ الانتخابي لصالح تعبئة عامة للجماهير الشعبية في إطار الحزب الواحد .

رابعاً : نهاية الدكتاتوريات : لم يكن للتحليل الاجتماعي الوقت الكافي ليثابر على دراسة نهاية الدكتاتوريات الفاشية في ألمانيا وإيطاليا واليابان ، ولا تحليل موائل القدرة الداخلية التي تؤدي إلى انهيار تلك الأنظمة ، لأن الظرف الدولي للحرب العالمية الثانية ونتائجها أدت الى نهاية الأنظمة الفاشية .

ويختلف الأمر بالنسبة للدكتاتوريات الحديثة (اليونان ، اسبانيا ، البرتغال) .

إن تفسير تطور الأنظمة الدكتاتورية بالنسبة للعلاقات بين مختلف الطبقات الاجتماعية يقودنا الى التفكير :

1 ـ بأن عملية التحرر التي تسفر عن سقوط هذه الأنظمة ليست بالضرورة مرتبطة بالانتقال الى الاشتراكية . فهي مجرد تصعيد لصراع الطبقات يقوم بالتحديد على ارتفاع نسبة البطالة .

تقود طبقة العمال هذا الصراع ويشترك معها جزء مهم من البرجوازية الصغيرة الجديدة المقيمة في المدن (تدمير الطبقات الوسطى) ، الشرائح الاجتماعية هذه ، ورغم زيادة قوتها الشرائية الفعلية ، فهي شديدة الحساسية ضد استغلالها حتى ولو كان هذا الاستغلال نسبياً (إتساع الهوة بين زيادة الأجور وبين المنافع) . وإن تصاعد صراع الطبقات هو عامل حاسم في قلب الدكتاتوريات حتى ولو لم يقم الشعب بانتفاضة مباشرة أو غير مباشرة .

2 ـ بأن الطبقات المسيطرة في الدول الاستثنائية تنقسم الى قسمين متباينين

أثناء عملية التصنيع الحديثة : بورجوازية أهلية (اتحاد الصناعيين اليونان ، المعهد الوطني للتصنيع الاسباني) تميز باستقلاليتها النسبية بالنسبة للرأسمال الأجنبي (القطاع الصناعي) : والبرجوازية الكومبرادورية المعتمدة كلياً على نفس الرأسمال الأجنبي (القطاع المصرفي) .

3 ـ بأن البرجوازية المحلية مالت نحو عملية التحرير الصناعي . إلاّ أنها بدت عاجزة عن تأمين استقلالية فعلية أمام الرأسمال الأجنبي ، ولهذا وبدلاً من أن نختار التبعية المباشرة للولايات المتحدة الاميركية اختارت تبعية مبطنة للسوق الأوروبية المشتركة حيث تمارس دول هذه السوق ضغوطاً على تلك الدول لحملها على إقامة الديمقراطية كشرط مسبق لانضمامها الى المجموعات الأوروبية .

4 ـ وان بيان التناقضات الداخلية والخارجية يؤدي بالتالي الى بدء عملية التحرير (وهذا ما حدث فعلاً في أوقات مختلفة في اليونان والبرتغال واسبانيا) التي قدمناها كمثل على الدكتاتوريات الفاشية . غير أن التناقضات تلك لا تؤدي إلى العبور للإشتراكية (وهذا ما يفسره بصورة خاصة تطور النظام البرتغالي منذ 25 نيسان (ابريل) 1974) .

الفصل الثالث

السلطة والمجتمع في الدول الاشتراكية

مقدمة :

البند الأول : تحديد حقل الدراسة

أولاً - يثير تطبيق الأفكار الأساسية التي يتضمنها هذا الكتيب صعوبات خاصة :

1 - بالنسبة للنموذج الاشتراكي للعلاقات الاجتماعية للانتاج .

● لا ينطلق تحديد ميدان الدراسة ، في هذا الصدد ، من تعريف مثالي وقواعدي للاشتراكية ، وهذا ما يجب أن يكون عليه ، يوجب إقامة هذا التعريف تعيين حدٍ ثابت وتعسفي ، ووراء هذا الحد يمكن اعتبار الاشتراكية قد تحققت ، في حين أن الحركة التاريخية متطورة ومتنوعة .

● يرتكز تحديد ميدان الدراسة على معيار بسيط وشامل للظروف المادية للتطور الاشتراكي ، بحيث لا تعني بذلك أن تحقيق هذه الظروف يكفي لإقامة العلاقات الاجتماعية الاشتراكية بصورة نهائية .

● المعيار البسيط والشامل هذا هو الملكية الجماعية لوسائل الانتاج والمبادلات . تعتبر الملكية هذه كشرط ضروري للاشتراكية على مستوى

البنية التحتية المادية ، وكمحققة لأول انقطاع أساسي بالنسبة لوسيلة الانتاج الرأسمالي .

● تبقى المسألة مع ذلك مطروحة وتدور حول معرفة ما إذا كان الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، المعتبرة كمصدر أساسي لاستغلال الانسان للانسان ، هي الشرط الوافي للعلاقات الاجتماعية الاشتراكية . وهنا نحاول تقديم تعريف لهذه العلاقات وإيضاحها . على هذا التعريف أن :
- يأخذ بالحسبان التجارب التاريخية .
- يسمح بتقدير هذه التجارب وبوضعها في حركة تشييد العلاقات الاشتراكية .

والعبرة من هذا المسعى المرتكز على الممارسة التاريخية والنظرية ، هي ثلاثة :
- الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ليست بالشرط الكافي لإقامة العلاقات الاشتراكية .
- تشكل إقامة هذه العلاقات سياقاً تاريخياً ينطلق من تحقيق الظروف المادية ، ويتضمن من جهة ثانية تحولاً في ميدان البنى الفوقية الايديولوجية وخصوصاً القانونية والسياسية .
- تميّز الملكية الجماعية لوسائل الانتاج بالتالي مجموعة من المجتمعات أدت بالتحليل الماركسي نفسه أحياناً إلى :
● وصفها بكل بساطة « بالمجتمعات الانتقالية » (Ch. Bettelheim) أو « بالمجتمعات اللاحقة للرأسمالية » (Mihailo Markovic) .
● وضعها على جانب الاشتراكية ، وذلك بتعريف هذه الأخيرة بـ « سيطرة المنتجين على ظروف عملهم وعائدات هذا العمل » (Ch.

(Bettelheim ، هذه السيطرة تحتاج الى ظروف (وخصوصاً السياسة) غير الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج .

2 ـ فيما يتعلق بمستوى نمو القوى المنتجة الذي توصلت اليه الدول « الاشتراكية » في أحد مراحل هذا النمو .

في الحقيقة يختص هذا الفصل بالدول الاشتراكية النامية . وتظهر صعوبتان في هذا الصدد :

- الثورة الاشتراكية قامت بشكل عام في المجتمعات المتخلفة نسبياً في نموها الاقتصادي . في الحقيقة ، وحسب المفهوم النظري ، على الثورة الاشتراكية أن تقوم في المجتمع الرأسمالي المتقدم وتنمو في هذا المجتمع .
- يمر تكوين « المعسكر الاشتراكي » تاريخياً عبر عوامل متعددة ، وقد يحصل أن مستوى النمو يختلف بين بلدٍ وآخر في فترة من الفترات .

تضم نوعية الدول الاشتراكية في وقتنا المعاصر

1 ـ الاتحاد السوفياتي منذ ثورة 1917

2 ـ مجموعة الديمقراطيات الشعبية الأوروبية ، التي تكونت في منطقة النفوذ السوفياتي غداة الحرب العالمية الثانية .

3 ـ جمهورية الصين الشعبية (1949) .

4 ـ التطبيقات الحديثة لنموذج التطور الاشتراكي في آسيا (كوريا الشمالية والفيتنام) أو في المنطقة الاميركية (كوبا) .

في إفريقيا ، التجارب التي تنادي ، بالاشتراكية نادرة ، وحديثة العهد وغير مستقرة . من الصعب أن نستخلص العبر من هذه التجارب (أنغولا ، كونغو ، تنزانيا) .

يؤدي تنسيق المعيارين المذكورين الى :

- تفضيل الدول التي ألغت الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ومن بينها بشكل خاص الدول التي لها أطول تجربة تاريخية ، وبالتالي الغنية بخبراتها (وخصوصاً الاتحاد السوفياتي) .

- مراعاة النماذج النوعية للتجارب (الصين) . في الحقيقة أن الفروقات بين المستوى الانمائي الذي وصلوا اليه اليوم لا يعرض وحده جميع العناصر المتنوعة الموجودة .

ثانياً : اشتراكية واشتراكيات : 1 ـ يوجد فروقات فيما خص :

- توسيع تأميم وسائل الانتاج نفسها (راجع الزراعة البولونية ، فقد بقيت بمعظمها ملكية فردية) .

- تكوين العملية الثوروية الأولية : داخلياً (الاتحاد السوفياتي ، الصين ، كوبا) ، أو بصورة رئيسة خارجياً (الديمقراطيات الشعبية الأوروبية) .

- التقاليد الوطنية والبنى الايديولوجية السابقة للثورة (الصين ، بولونيا ، بالنسبة للثقافة أو الدين) .

- المستوى الانمائي الذي وصلوا اليه أثناء الثورة (تشيكوسلوفاكيا ، صنّعة نسبياً) .

- الوضع من الناحية الدولية ، وخصوصاً فيما يتعلق بتقسيم العالم الى مناطق نفوذ (كوبا وكوريا) .

عناصر الفروقات هذه تتعاون على التكوين التدريجي « لنماذج » متعددة للتطور الاشتراكي .

ملاحظة : إن إمكانية تعدد الطرق الخاصة والسبل المؤدية الى الاشتراكية

تلهم الفكر الماركسي خارج الدول الشيوعية . أنظر الحزب الشيوعي الايطالي ، الحزب الشيوعي الفرنسي ، الحزب الشيوعي الاسباني . وما نسميه الشيوعية الأوروبية .

مع ذلك لا تستبعد هذه الفوارق عناصر مشتركة للتنظيم الاجتماعي والسياسي .

2 ـ إن عوامل الوحدة هي عوامل حقيقية ، بيد أنها ليست حسية بكليتها . وتتألف بصورة أساسية من :

- عناصر مشتركة للتنظيم الاقتصادي والاجتماعي المتضمنة مبدأ الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج .
- وعناصر مشتركة للتنظيم السياسي .

وقد أتى القانون الدستوري على ذكر تلك العناصر ؛ ونخص بالذكر :

ـ المنظمة الدستورية حيث المظهر العضوي أقل أصالة من المظهر الوظيفي : وحدة السلطات ، التسلسل الوظيفي للأعضاء : الميزة الثانوية نسبياً للقواعد الدستورية المتعلقة بالصلاحية .

ـ الحزب الواحد من حيث القانون أو الواقع .

ـ الحريات الحقيقية بالمقارنة مع الحريات الشكلية للديمقراطيات الليبرالية .

- إستناداً الى المرحلة التاريخية الأولى ، لاقى الرجوع الى « النموذج » السوفياتي ، النقد من جهات متعددة .

- الاستناد الى النظرية الماركسية ـ اللينينية : بيد أن هذه النظرية فُسرت تفسيرات متنوعة . فالدول الاشتراكية تتهم بعضها بالانحرافية ، وقد قام بينها الانشقاقات (يوغوسلافيا الصين والبانيا) .

يلي العنصر الأخير متطلبات منهجيات الدراسة .

البند الثاني : المنهجية

إن هدف علم الاجتماع السياسي في البلاد الاشتراكية هو دراسة نقدية للعلاقات بين البنى الاجتماعية وظروف ممارسة السلطة (راجع المقدمة والفصل الأول) .

أولاً : ضرورة القيام بهذه الدراسة استناداً إلى المنهجية الماركسية ، 1 ـ لأن النظرية الماركسية تقدم الوسائل :

- لدراسة شاملة للعلاقات الديالكتيكية بين البنى الاجتماعية والمؤسسات السياسية .
- لدراسة نقدية لهذه العلاقات .

2 ـ لأن تجربة الدول الاشتراكية هي التجربة المنهجية للنظرية الماركسية ـ اللينينية .

وخلافاً للديمقراطية الليبرالية في المجتمعات الرأسمالية التي تترك للقوانين « الطبيعية » للعرض والطلب حرية التصرف، فالديمقراطية الاشتراكية تتضمن تدخلاً إيجابياً ومنظماً ومدروساً للسلطة السياسية في سبيل إحلال نظام عقلاني للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية محل القوانين العمياء والمتغيرة لنظام العرض والطلب . (ويبدو هذا الأمر أكثر وضوحاً في المسار التاريخي للمجتمعات المتخلفة) .

إذاً من الواجب القيام بدراسة الدول الاشتراكية على ضوء التطبيق النقدي للمنهجية الماركسية على التجربة التاريخية للنظرية الماركسية .

يستلزم القيام بهذه المهمة التذكير بالعناصر الأساسية للنظرية الماركسية ـ اللينينية للدولة .

ثانياً : التذكير بعناصر النظرية الماركسية ـ اللينينية : النظرية الماركسية الأولية للدولة تتضمن :

ـ تحليلاً نقدياً للسلطة السياسية في الدول البرجوازية الرأسمالية (راجع الفصل الثاني) .
ـ تحليلاً للدولة الاشتراكية .

يتعلق هذا التحليل من الناحية الفرضية ، بالمستقبل ـ : بيد أنه يرتكز على التجارب التاريخية مثل التجربة التي شهدتها مدينة باريس سنة 1871 .

ويتضمن التحليل العناصر التالية :

ـ دراسة السلطة السياسية من خلال البنى الاقتصادية والاجتماعية ؛ علاقة الدولة مع بنية الطبقات وصراع هذه الطبقات ؛ ويستخلص من هذا النتائج التالية :
ـ تبقى الدولة الاشتراكية دولة لأن زوال الطبقات والتناقضات بينها لا يحدث بصورة تلقائية ، من خلال الاستيلاء على السلطة ، ولا بالغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج .

ـ الدولة الاشتراكية هي دكتاتورية البروليتاريا ، تمارس وظيفة قمعية على الطبقات المستغلة القديمة التي يتوجب تحطيم قوتها بصورة نهائية ؛
ـ ومع ذلك فالدولة الاشتراكية هي دولة ديمقراطية لأنها تؤكد على دكتاتورية الأكثرية الساحقة على الأقل ، مما يغير نوعية طبيعتها :
ـ الدولة الاشتراكية هي دولة تفنى تدريجياً ، كلما واصلنا إقامة مجتمع بدون طبقات ، فزوال الطبقات يسمح بإحلال « إدارة الأشياء » محل « حكومة الرجال » وإزالة الدولة كآلة خاصة للقمع .

الماركسية هي في الأساس ، فلسفة ضد الدولـة ، « هذا الـطرحْ فوق الطبيعة للمجتمع » (ماركس) .

ثالثاً : يسمح التذكير بهذه العناصر بتحديد موضوع هذا الفصل ومساره

- تقودنا مواجهة التجربة التاريخية للدول الاشتراكية مع المخطط الماركسي ، الى أن نحتفظ من هذا الأخير بعنصر أساسي ألا وهو : إقامة العلاقة بين البنى التحتية المادية (القوى المنتجة وعلاقات الانتاج بمعناها الصحيح) والبنى الفـوقية الايـديولـوجية (وخصـوصاً تنـظيم السلطة) . لا تتفق التجارب الاشتراكية فيما بينها حول هذه المسألة الأساسية . فهي تعبر عن أفكار متباينة إما بسيطة أو جدلية في هذه العلاقة .

- على صعيد تنظيم السلطة يبرز الخلاف بشكل خاص :

● من خلال تحليل الدولة (طبيعتها وحتى وجودها) ، فالتحليل يدور حول مصطلحات البنى الطبقية .

● من خـلال التحليـل الصحيـح لأشكـال السلطة ، التي تكشف عن ظهـور تناقضـات جديـدة ؛ يفرز هـذا النهج معضلة انتقـال جديـد للسلطة من طبيعة بيروقراطية .

● يدور تحليل هذه الهيمنة السياسية التي ترتدي الشكـل البيروقـراطي حول قضية البنى الطبقية التي تستوجب التوضيح .

الفرع الأول : الدولة والبنى الطبقية

البند الأول : الدولة الاشتراكيـة ، دولة الشعب بـأسره : نـظريات الحزب الشيوعي السوفياتي

حسب الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، تكـرّس الدولـة الروسيـة

ممارسة السلطة السياسية لمجموع الشعب .

يرتكز تقديم الدولة على هذا النحو بالطبع على تحليل البنى الاجتماعية ، ويكتمل هذا التحليل بتحليل مقابل يتناول الحزب .

الفقرة الأولى : تحليل المجتمع السوفياتي

المجتمع السوفياتي الحالي لم يعد يعرف التناقضات الطبقية . فالتغييرات التي حصلت على البنى الاجتماعية والبنية الاقتصادية للاتحاد السوفياتي اعتبرت وكأنها أدت الى هذا الوضع منذ سنة 1936 . فدستور سنة 1936 ، بالنسبة لستالين يضع ميزانية تطور تؤدي الى اعتبار الاشتراكية قد « تحققت بجوهرها في الاتحاد السوفياتي .

تغيرت البنية الطبقية للمجتمع السوفياتي بصورة أساسية : وقد تمت تصفية جميع الطبقات المستغِلة :

- كطبقة الرأسماليين في الصناعة .
- وطبقة الكولاك في الزراعة .
- وطبقة التجار والمضاربين في ميدان توزيع السلع .

بيد أن هذا لا يعني أن المجتمع السوفياتي هو في الوقت الراهن مجتمع بدون طبقات . فالطبقات لم تزل قائمة في الاتحاد السوفياتي ، لأنه يوجد داخل الطريقة الاشتراكية للانتاج طرق متعددة للملكية وسائل الانتاج .

وهكذا فالعرض الرسمي يميز بين :

- الطبقة العاملة (تقابل طريقة ملكية الدولة ـ الشعب) .
- طبقة التعاونيين الفلاحين الكولخوز (تقابل الطريقة التعاونية للملكية الزراعية) .

- فئة العمال غير الحرفيين . ويقدم هؤلاء على أنهم « شريحة اجتماعية » وليس كطبقة مميزة . وهم عبارة عن المثقفين وأهل الفكر .

غير أن هذه البنية الطبقية الجديدة هي بنية طبقات لا وجود للخلافات بينها لا من النواحي الاقتصادية أو السياسية (ستالين) .

فالطبقات الموجودة في الاتحاد السوفياتي هي « طبقات صديقة » و« حليفة » .

● فطبقة العمال وطبقة الفلاحين يقتربان بفعل المزايا المشتركة بينها والمتعلقة بطريقتي الملكية الاشتراكية .

● ومن جهة ثانية ان فئة المثقفين هم فئة جديدة من المثقفين المنبثقين عن الشعب والذين نذروا أنفسهم لخدمة الاشتراكية .

● فالتناقضات بين المدينة والريف ، وبين العمل اليدوي والعمل الفكري قد أزيلت .

وهكذا فالشعب السوفياتي موحد من النواحي الاجتماعية والسياسية والايديولوجية . هذه الوحدة لا يمكن هدمها (برنامج الحزب الشيوعي السوفياتي . المؤتمر الثاني والعشرون 1961) . فالهيمنة الاجتماعية في الاتحاد السوفياتي هي في تزايد متواصل (1977) .

وعلى هذا الأساس فبرنامج الحزب الشيوعي السوفياتي المعتمد سنة 1961 إرتأى للسنوات القريبة المقبلة الانتقال التدريجي الى الشيوعية ، مكرّساً الالغاء التام للطبقات . وفي الوقت الراهن يوصف المجتمع السوفياتي وكأنه « مجتمع اشتراكي متطور » . بحيث بلغت العلاقات الاشتراكية درجة متقدمة من النضوج ، وهي مرحلة منطقية على طريق الشيوعية (دستور 1977) .

وعلى أساس هذا التحليل للبنى الاجتماعية تطورت نظرية جديدة للدولة وتحليل جديد للحزب .

الفقرة الثانية : الدولة : من دكتاتورية البروليتاريا الى دولة الشعب بأسره

نتائج التحليل الذي يقول أن المجتمع السوفياتي لم يعد يعرف التناقضات الطبقية لم تنطبق فوراً على نظرية الدولة .

أولاً : فزوال التناقضات بين الطبقات ، وما رافقها من تصفية الطبقات المستغِلة ، لم تضع نهاية ، حسب ستالين ، لدولة دكتاتورية البروليتاريا .

كما يظهر دستور 1936 الذي يلحظ ، من جهة تحقيق الاشتراكية بمجملها ، من جهة ثانية ، بالنسبة لستالين ، وكأنه سجل لقوة دكتاتورية البروليتاريا . إذاً توجد الدولة ، وهذه الدولة هي دولة دكتاتورية البروليتاريا .

ولهذا سبب أساسي مستخلص من الوضع الدولي ، ألا وهو : محاصرة الرأسمالية لمجتمع سوفياتي معزول . المحاصرة الرأسمالية هي بنظر ستالين مناهضة لفناء الدولة ، التي عليها ، من الناحية النظرية ، امتصاص صراع الطبقات ، حتى أثناء فترة تطبيق الشيوعية .

ثانياً : لقد صُحح التحليل المشار اليه في المؤتمر العشرين (1956) والمؤتمر الحادي والعشرين (1959) للحزب الشيوعي السوفياتي ، وقد وضع عرض جديد . وفي تلك الأثناء قدم خروتشوف تقارير فحواها :

- إن انتصار الاشتراكية يجب بطبيعة الحال أن تتخلص منذ سنة 1963 من التجربة الستالينية لدكتاتورية البروليتاريا . هذه التجربة مورست في الواقع على « مواطنين شيوعيين شرفاء » .

- وإن النظريات الستالينية لم تكن سوى محاولة غايتهـا أن تبرر من النـاحية النظرية خطأ تلك التجربة .

- وعلى أي حال ، وعلى الصعيد الدولي ، فإن تقوية المعسكر الاشتراكي لا تتعارض مع امكانية التعـايش السلمي (1956) وتؤدي (1959) الى نهاية الحصار الرأسمالي .

وينتج عن هذا بالنسبة للحزب الشيوعي السوفياتي أن الدولة السوفياتية قد شهدت بعد سنة 1936 فترة انتقال لم تأخذ شكل دكتاتورية البروليتاريـا إلّا بسبب أخطاء ستالين ؛ وقد حالت هذه الأخطاء دون الانتقال المبكر الى شكل أرقى للدولة . وهذا الشكل تقدمت به النظرية سنة 1961 .

ثالثاً : أثناء انعقاد المؤتمر الثاني والعشرون للحزب الشيوعي السوفياتي (1961) وُضعت نـظرية دولـة الشعب بأسـره . وحسب بـرنـامـج الحـزب الشيوعي الذي تبناه المؤتمر المذكور :

- إن دكتاتورية البروليتاريا ضمنت الانتصار الكلي (على الصعيد الداخلي) والنهائي (على الصعيد الدولي) للاشتراكية والانتقال الى بناء الشيوعية .

وهكذا فقد أنجزت دكتاتورية البروليتاريا رسالتها التاريخيـة . وكفّـت عن أن تكون ضرورة للاتحاد السوفياتي .

- ومع ذلك لم تختفِ الدولة بمجرد خسارة دكتاتورية البروليتاريا لوجودها .
- إلّا أن طبيعتها قد تغيرت ، وتحولت الى دولة الشعب بأسره ، مما يترجم مصالح وإرادة مجموع الشعب .

● فوظيفة الدولة الأساسية هي تنظيم الانتقال الى الشيوعية .
● وتتميز دولة الشعب بتطوير الديمقراطية الاشتراكية وبتحسينها .

وقد تعد الكوادر وتستخدم الاقناع بدلا من الإكراه .

● من شأن تطوير هذا النظام أن يحول الدولة تدريجاً إلى نظام التسيير الذاتي للمجتمع الشيوعي ، وسيؤول الى زوال الدولة عند توفر الشرطين التاليين .

- إقامة مجتمع شيوعي متطور .
- انتصار الاشتراكية في العالم وترسيخها .

رابعاً : وقد كرّس هذا العرض بالدستور الجديد الصادر سنة 1977 ، بحيث يعرف إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية كـ « دولة اشتراكية للشعب بأسره تعبر عن إرادة ومصالح العمال والفلاحين، والمثقفين لجميع أمم البلد وأقوامه » (المادة الأولى) .

هذه النظرية الجديدة للدولة أُكملت بتحليل جديد للحزب الشيوعي .

الفقرة الثالثة : الحزب : من حزب العمال الى حزب الشعب بأسره

أساس النظرية الجديدة للحزب هو نفس أساس النظرية الجديدة للدولة : مقولة انتصار الاشتراكية هو مطلق ونهائي ، وإن الوحدة الأدبية والسياسية للمجتمع السوفياتي قد ترسخت وزادت قوة ومتانة (نظام الحزب الشيوعي السوفياتي 1961) .

إذاً تحاول فكرة الحزب التوفيق بين متطلبات متناقضة : تحليل تطور المجتمع من دون أن يفقد الحزب صفته كحزب طبقي . فبعد أن كان « حزب العمال » وتنازله عن دوره الطليعي ، أصبح الحزب الشيوعي حزب الشعب بأسره .

وهو لم يعد حزب الطليعة والنخبة : فهو يضم نخبة جميع العمال ، ويصبح طليعة الشعب بأسره ، (برنامج الحزب الشيوعي السوفياتي

1961) ، « رغم كونه حزب الشعب بأسره ، فهو لم يفقد ميزته الطبقية . بالطبع إن الحزب الشيوعي السوفياتي كان وسيبقى حزب الطبقة العاملة (تقرير بريجنيف ، المؤتمر الخامس والعشرون 1976) .

أولاً : وقد تحدد هذا النهج على صعيد المتسبين الى الحزب : لقد توقف الحزب الشيوعي عن أن يكون نواة محصورة بالثوريين المحترفين . لقد زادت فاعلياته وانفتح على جميع فئات العمال ، الذين يجب أن تتلاشى الفروقات بينهم (تقرير خروتشوف 1961) .

1 ـ لقد زادت فاعليات الحزب ثلاثة أضعاف خلال ثلاثين سنة . ويبلغ عدد المنتسبين في الوقت الراهن 16 مليون عضو : ومع ذلك فإن زيادة العدد ليس هدفاً بحد ذاته : فالحزب يحقق الصيغة النضالية لطالبي الانضمام (راجع تبادل البطاقات المقرر بالمؤتمر الرابع والعشرين) .

2 ـ فيما يتعلق بتركيبة الحزب نشير إلى أن هذه التركيبة تقترب من البنية الاجتماعية للسكان . فنسبة العمال المستخدمين مباشرة في انتاج الأموال المادية يميل نحو الزيادة. فتمثيلهم في الحزب إذاً هو بحسب أهميتهم الفعلية في السكان . ويمثل العمال 42% من المنتسبين .

على طبقة العمال أن تواصل على شغل مكانة مميزة في فاعليات الحزب (قرار المؤتمر الثالث والعشرون 1966) لتعكس الدور القيادي للعمال في حياة المجتمع (المؤتمر الخامس والعشرون) .

وسنلاحظ أنه بالرغم من تقدم نسبة العمال في الحزب الشيوعي فإن هذه النسبة تبقى ضعيفة نسبياً . لكن الملاحظ أيضاً أن التناقض النوعي هذا لا يثير القلق في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية : فالغالبية العظمى لفئة الموظفين (من مهندسين وفنيين) تنمو وتمارس دوراً يتزايد

باستمرار في عملية الانتاج . هذه الأكثرية هي في الوقت الحاضر من العمال والفلاحين : وعلى كل حال فإن الفوارق بين الطبقات هي في طريق الزوال (تقرير خروتشوف الى المؤتمر الثاني والعشرين) .

ثانياً : فيما يتعلق بعمل الحزب . يبقى الحزب الشيوعي حزباً مركزياً ، بيد أن انضمام أكبر عدد ممكن من سواد الشعب يتطلب توسيع الديمقراطية . وهذا لا يتم بدون صعوبة : فمؤتمر 1961 قرر فرض قواعد تهدف الى تحديد كادرات الحزب بصورة فاعلة ومدروسة ، بيد أن المؤتمر الثالث والعشرين سنة 1966 خفف من شدة هذه القواعد .

ثالثاً : وهكذا على الحزب الشيوعي أن يقدم النموذج لتطورٍ يهيء تحوله التدريجي الى قيام جهاز للتسيير الذاتي الشيوعي . وهذا لا يحصل إلّا في مرحلة متقدمة من الانتصار العالمي للشيوعية : وحتى ذلك الحين يواصل الحزب ممارسة وظيفته القيادية ؛ وهو يقوم بدورٍ متزايد في هذا الصدد .

فالأفكار التي عبّر عنها الحزب الشيوعي السوفياتي هي في الأساس لوصف أحد أشكال الدولة الوسيطة الواقعة بين دكتاتورية البروليتاريا والتسيير الذاتي الشيوعي .

وعليه يقترح الحزب الشيوعي السوفياتي نموذجاً للعلاقات بين المجتمع والدولة على قاعدة التجربة السوفياتية . غير أن هذه الأفكار لم تؤيدها جميع الدول الاشتراكية المعاصرة . وتصطدم التجربة ، بوجه خاص ، بنظريات الحزب الشيوعي الصيني .

البند الثاني : الدولة الاشتراكية ، دكتاتورية البروليتاريا ؛ نظريات الحزب الشيوعي الصيني

منذ الستينات والحزب الشيوعي الصيني يعارض بشدة النظريات

السوفياتية المتعلقة بالمجتمع الاشتراكي والدولة والحزب .

وبالنسبة لأنظمة الحزب الشيوعي الصيني المعتمدة في المؤتمر التاسع سنة 1969 وتحليل ماوتسي تونغ (1957) .

« يمتد المجتمع الاشتراكي على فترة تاريخية طويلة . وعلى طول هذه الفترة توجد الطبقات ، والتناقضات الطبقية وصراع الطبقات ، وحتى الصراع بين الطريق الاشتراكي والطريق الرأسمالي ، والخطر من إعادة الرأسمالية . . جميع هذه التناقضات لا يمكن إيجاد الحلول لها إلاّ بفضل النظرية الماركسية للثورة الدائمة . . . بقيادة دكتاتورية البروليتاريا » .

هذا التحليل الذي يختلف أساساً عن المجتمع الاشتراكي ودولته يشير (بعد فترة 1949 -1957 حيث الخيارات الصينية تتوافق بمعظمها مع النموذج السوفياتي) إلى ما يلي :

1 ـ وجود جدل نظري مع الحزب الشيوعي السوفياتي حيث دحض نظريات هذا الحزب .
2 ـ إن التجربة السياسية الصينية تتضمن عناصر أصيلة .

وهكذا تتضح صورة « النموذج » الصيني . من الأهمية أن نشير إلى أن لهذا النموذج مظهراً تجريبياً ومظهراً نظرياً . في الواقع يمكن القول أن الفوارق بين التحليل والتجربة تعود الى الفوارق بين التطور الاجتماعي في الصين والتطور الاجتماعي في الاتحاد السوفياتي ؛ هذه الفوارق تتداخل في نفس المخطط النظري العام ، بحيث يمكن اعتبارها أيضاً تطبيقات صحيحة لأوضاع مختلفة . في الحقيقة يوجد أكثر من هذا في التناقض بين النظريات ، لأن الحزب الشيوعي الصيني سيبدأ بدحض صحة التحليلات السوفياتية للمجتمع السوفياتي نفسه .

الفقرة الأولى : النقد النظري للأفكار السوفياتية

عبّـرت رسالة الحزب الشيوعي الصيني المؤرخة في 14 حزيران ـ يونيو 1963 والمتضمنة 25 نقطة عن هذا النقد .

يدحـض الحزب الشيـوعي الصيني مرة واحـدة مقـدمـات وخـاتمـات النظريات السوفياتية ، ويبرهن على أنه قبـل بلوغ المرحلة العليـا للمجتمع الشيوعي لا يمكن إقامة دولة غير دولة دكتاتورية البروليتاريا .

أولاً : الطبقات وصراع الطبقـات توجـد في جميع الـدول الاشتراكيـة بدون استثناء . بالنسبة للحزب الشيوعي الصيني :

- يبقى في المجتمع الاشتراكي عناصر لطبقـات مستغِلة قديمـة ؛ ومن جهة ثانية تظهر من جديد عناصر برجوازية في هذا المجتمع .

- يوجد في المجتمع الاشتراكي شكـلان للملكية وعـلاقات الانتـاج : ملكية الـدولة (الشعب) والملكيـة الجمـاعيـة (التعـاونيـات) . وعليـه تبقى الفوارق الطبقية قائمة بين العمال والفلاحين . هذه الفروقات لا تزول قبل بلوغ مرحلة الشيوعية .

- دكتاتورية البروليتاريا لها أيضاً ما يبرر وجودها ، و« لحقبة تاريخية طويلة » (ماوتسي تونغ) .

ثانياً : لا وجود للدولة من دون ميزة الطبقة ، ولا وجود لـدولة فـوق الطبقات . ما دامت الدولة موجـودة لا يمكن « لدولـة الشعب بأسـره » أن تقـوم . تحافظ الـدولة عـلى ميزة الـطبقـة حتى زوال الـطبقـات ، إذاً حتى اختفائها .

فنظرية « دولة الشعب بأسـره » تقترب بـالنسبة للصينيـين من نظريـة

الدولة الكلاسيكية البرجوازية التي تُقدم باستمرار كدولة تعود السلطة فيها لكل الشعب .

ثالثاً : تتطلب دكتاتورية البروليتاريا إدارة الحزب البروليتاري . وعليه لا يمكن أن نستبدل الحزب طليعة البروليتاريا بما يُزعم بحزب الشعب بأسره . لا وجود لحزب سياسي من دون ميزة الطبقية . فالحزب الشيوعي لا يستطيع تمثيل مصالح الشعب بأسره إن لم يبق حزباً بروليتارياً ؛ لأن البروليتاريا لا تحصل على تحريرها إلّا بتحرير الانسانية بأسرها .

- بالنسبة للحزب الشيوعي الصيني ، لا وجود إذاً لشكل الدولة الانتقالية بين دكتاتورية البروليتاريا وفناء الدولة . فالنظرية السوفياتية بنظر النظرية الصينية تساعد على إعادة الرأسمالية بسترها لصفة الطبقية للدولة وللمجتمع الاشتراكي .

الفقرة الثانية : دكتاتورية البروليتاريا في الصين

جمهورية الصين الشعبية هي « دولة اشتراكية لدكتاتورية البروليتاريا » (الدستور المادة الأولى) .

ليست هذه الصيغة تأكيداً لمبدأ . فهي ترتكز على تحليل للحقيقة وتُفسر من خلال التجربة . ومفهومها يصطدم بعددٍ من الصعوبات . التجربة الصينية حديثة العهد بالمقارنة مع التجربة السوفياتية . فهي تسير في مسار مختلف ، وأقل شهرة من تجربة الاتحاد السوفياتي . فمن الضروري استخلاص التعاليم الأساسية المعترف بها بشكل عام من التجربة الصينية .

أولاً : الثورة الدائمة :

- لا توازي دكتاتورية البروليتاريا حالة سكون ترسيخ المكتسبات الثورية .

تهتم الفكرة الصينية بديناميكية التناقضات القائمة وتلك التي ستبصر النور . ليست السلطة مجرّد للجلوس وإنما بالسعي المتواصل لاحتلالها .

- تاريخ الحزب الشيوعي الصيني هو تاريخ «صراعات عشر كبار»، من بينها الثورة الثقافية 1965 -1969 ، تعبر عن شهرة استمرارية الثورة بقيادة دكتاتورية البروليتاريا (ماوتسي تونغ) .

- في الواقع يتواصل صراع الطبقات هذا بقيادة البروليتاريا .

ثانياً : التحليل النقدي للمجتمع : يستمر وجود القواعد المادية لصراع الطبقات . ومهما تكن نتائج تحولات هذه القاعدة المادية ، فإن انتصار الاشتراكية لم يتحقق بعد .

يستمر وجود بقايا طبقات كانت مسيطرة في الماضي مثل مالكي العقارات . كما أن البرجوازية لم تزل موجودة أيضاً . تحويل البرجوازية الصغيرة لم يكتمل بعد (ماوتسي تونغ 1957) .

نظام الملكية هو نظام مزدوج (ملكية اشتراكية الشعب ـ ملكية جماعية اشتراكية لسواد العمال) ، إذاً فالنظام معرض لأن يقيم التناقضات .

يجب أيضاً الحذر من بعض الفئات الاجتماعية : ضحايا النظام (المزارعين الأثرياء) ؛ مهزومي النظام المتورطين مع النظام البائد .

كل فترة انتقال نحو الشيوعية تتضمن من الناحية الفرضية مصادر موضوعية للتناقضات نظراً لأن التحول المادي لم يكتمل .

ومخاطر عودة الرأسمالية لم تزل قائمة .

ثالثاً : الصراع الايديولوجي : العنصر الأساسي للتجربة الصينية

يكمن بالتأكيد في طريقتها للنظر في العلاقات بين البنية التحتية المادية والبنية الفوقية الايديولوجية .

● تجد دكتاتورية البروليتاريا الصينية أساساً رئيسياً في الصراع الواجب إقامته على مستوى البنى الفوقية الايديولوجية .

لا يمكن اعتبار هذا المستوى مجرد انعكاس ، مرسوم بصورة آلية بواسطة تحولات القاعدة المادية ، وإنما هو مستوى يدور في داخله صراع رئيسي .

فالصين لا تشاطر الايديولوجية « الاقتصادية » أو « الانتاجية » لبعض الدول الاشتراكية ولا مفهومها الآلي المبسط للعلاقات بين تنمية قوى الانتاج وتغيير العلاقات الاجتماعية .

في الصين ، لقد اكتملت بالفعل وظيفة تحقيق التحول الاجتماعي لملكية وسائل الانتاج » . بيد أنه يبقى أن « نهتم اهتماماً خاصاً بالثورة الاشتراكية في ميدان البنية الفوقية » (1975) .

يكمن أحد المخاطر الأساسية لعودة الرأسمالية في الحفاظ على العلاقات الايديولوجية القديمة المغايرة للنظام الجديد . وهنا تحافظ بقايا المجتمع القديم المستغِل على وجودها بشكل سهل للغاية ، وإن باستطاعة البرجوازية الحفاظ على مراكز قوية والتحضير لإفشال أو تحويل النظام الاشتراكي للعلاقات الاجتماعية حتى ولو استُبعِدت من ملكية وسائل الانتاج .

« من الواجب قيادة صراع ضار ضد السلوك القديم والأفكار الهرمة » (ماوتسي تونغ) هذا هو أحد المظاهر الرئيسة لصراع الطبقات وأحد وظائف دكتاتورية البروليتاريا ، حتى بعد تحوّل القاعدة المادية للمجتمع . وهكذا

فالثورة الثقافية مالت « إلى تحويل الوجه الأخلاقي للمجتمع بأسره بفكره وثقافته وآدابه وبالتقاليد الجديدة الخاصة بالبروليتاريا » ؛ أو إخضاع قطاعات أساسية كالثقافة والفن والتربية والصحافة لسيطرة البروليتاريا .

● يبدو أن الفكرة الصينية عكست النظام المألوف للعوامل في العلاقات بين البنية الفوقية والبنية التحتية . مثلاً ان الصراع الايديولوجي الرامي الى تقوية دكتاتورية البروليتاريا يعطي الأفضلية لتطور البنية التحتية للاشتراكية .

وفي أغلب الأحيان يُميز الأجانب المهتمين بدراسة النظام الصيني بين « خطين » في السياسة الصينية . خط معتدل يعطي الأفضلية للتنمية أو لنظيم الاقتصاد . وخط يكرّس الأولوية للايديولوجية ويهتم للتحول . أصالة التجربة الصينية هي من حيث المبدأ انتصار الخط الثاني : « لا نستطيع المضي قدماً بالانتاج ما لم نعمل الثورة » (شوان لاي) .

التجربة الصينية حساسة للغاية للتناقضات (بين البنية العليا الايديولوجية والبنية السفلى الاقتصادية ؛ بين علاقات الانتاج وقوى الانتاج ، هذه التناقضات لم تزل موجودة حتى بعد زوال الطبقات (شوان لاي 1973) .

رابعاً : حدود الدكتاتورية :

1 ـ **الشعب** : حددت التجربة الصينية تحليل الأسس الاجتماعية لدكتاتورية البروليتاريا وخصائصها الديمقراطية والشعبية . « لا تمارس الدكتاتورية داخل الشعب . لا يمكن للشعب أن يمارس الدكتاتورية على نفسه ، ولا يمكن لجزء من الشعب أن يضطهد جزءاً آخر » (ماوتسي تونغ) .

لا تطبق دكتاتورية البروليتاريا إلّا على أعداء الشعب . الشعب هو

جميع الطبقات التي تقبل ، في فترة من الفترات ، المبادىء الاشتراكية أو تدعم هذه المبادىء . وقد يضم الشعب إلى جانب نواة العمال والفلاحين الفقراء ، البرجوازية الصغيرة أو البرجوازية الوطنية المتوسطة .

التناقضات داخل الشعب (ماوتسي تونغ) يجب أن تعالج بصورة مغايرة للتناقض الأساسي بين البروليتاريا والبرجوازية .

2 ـ **أشكال الدكتاتورية** :مع التحفظ بالنسبة لبعض الأشياء الخفية يمكن للتجربة الصينية أن تتميز فيما يتعلق :

- باستخدام الإكراه المعتدل (مقارنة بين أشكال التأميم الزراعي في الصين والتأميم الزراعي في الاتحاد السوفياتي) .
- همّ الديمقراطية هو الانفتاح على النقاش الحر (حملات المئة زهرة ، تجربة الخلايا الشيوعية المفتوحة) .
- بالخط الجماهيري ، يقوم على عدم الطلب الى الطبقات إلاّ إذا كانت هي مستعدة من تلقاء نفسها للإنجاز .
- بدرجة معينة من اللامركزية (إدارة الزراعة مثلاً) .
- باستراتيجية اقتصادية لا تقوم على الدولة .

الخلاف بين النظريات والتجارب السوفياتية والصينية حاد للغاية . وقد ظهر « نموذج » ثانٍ للتحول الاجتماعي ، يدعي بقيمته العامة وبقدرته بحكم هذه القيمة على أن يحاكم « النموذج » السوفياتي . تزعم النظريات الصينية بأنها تعكس صورة الماركسية المستقيمة بوجه الانحراف السوفياتي . وقد يبدو أثر هذه النظريات كبيراً في المجتمعات التي لها مزايا قريبة من المجتمع الصيني . وقد يتجاوز هذا التأثير هذا الاطار بفعل القلق الذي تثيره التجربة السوفياتية ليس فقط في ميدان ممارسة السلطة ، وإنما أيضاً في

ميادين إدارة الاقتصاد والسياسة الدولية . يمتد النقد الصيني للتجارب السوفياتية في الواقع الى تلك الميادين . وهو يدعي أن الاتحاد السوفياتي تعهد السير في خط إعادة الرأسمالية مع خروتشوف . وعليه يهتم النقد الصيني ، في الفترة الأخيرة ، بالتطور في الاتحاد السوفياتي .

وسلسلة أخرى من الانتقادات تتعلق بمجمل التجربة السوفياتية منذ ظهور الدولة الاشتراكية الأولى : وهي تتمحور حول معضلة إدارة بيروقراطية الدولة .

الفرع الثاني : الديمقراطية والبيروقراطية

ظاهرة البيروقراطية ليست وقفاً على الدول الاشتراكية . لقد ندد ماركس ، فيما خص الامبراطورية الفرنسية الثانية بـ « الكابوس الخانق . . . عجيج أوباش الدولة » المتمثل بالبيروقراطية . ومع ذلك تمثل هذه الظاهرة في الدولة الاشتراكية خطورة خاصة لأن الدولة تنوي تحقيق ديمقراطية حقيقية وليس ديمقراطية شكلية .

وتُحلل ظاهرة البيروقراطية بوجود نخبة مميزة من السياسيين المحترفين أو من موظفي الدولة أو الحزب ، تحتكر كل السلطات السياسية والاقتصادية .

فالبيروقراطية هي إذن نفي لمتطلبات الديمقراطية لحكومة الشعب وبالشعب ، ولتطابق الحكومة والمحكومين ؛ في مجتمع حيث تقوم الأسس المادية للديمقراطية، تشكل البيروقراطية معضلة سياسية جوهرية . فتبقى السيطرة السياسية ولكن بشكل جديد ألا وهو عدم رضوخ الدولة للجماهير الشعبية .

فدولة العمال الأولى اصطدمت منذ تأسيسها بخطر البيروقراطية . وقد

لاحظ لينين نفسه في العشرينيات وجود البيروقراطية في تنظيمات الحزب وإدارات الدولة ؛ وقد دعا سنة 1921 المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي الى النضال ضد البيروقراطية . وهو يعتبر أن الدولة السوفياتية هي منذ سنة 1920 « دولة عمالية تنطوي على تشويه للبيروقراطية » ، وعلى البروليتاريا المنظمة أن تدافع عن نفسها ضد هذه البيروقراطية . . . فالاشتراكية بالنسبة الى لينين لا تقوم بموجب مرسوم صادرٍ عن السلطات العليا ، بل هي نتاج الطبقات الشعبية نفسها .

فالدولة السوفياتية ستكون ، حتى داخل التيار الماركسي ، موضوع انتقادات مماثلة ، مما زاد في قوة التجربة الستالينية ؛ تلك الانتقادات طالت أيضاً دولاً اشتراكية أخرى وخصوصاً الديمقراطيات الشعبية الأوروبية .

- سمح التيار الناقد هذا بمعرفة تكوين وأشكال البيروقراطية السوفياتية والعناصر المكونة لها معرفة فضلى .
- عبّرت الأزمات الداخلية لبعض الدول ، أثناء الممارسة ، عن ردة فعل ضد البيروقراطية .

البند الأول : تكوين البيروقراطية في الاتحاد السوفياتي وتطورها

إن تحليل مصادر ظاهرة البيروقراطية يخص بالطبع الاتحاد السوفياتي . بيد أن لهذا التحليل بعداً أعم ، وقد يمتد خارج الاتحاد السوفياتي ، لأن العوامل التي يفسرها ليست محصورة فقط بالاتحاد السوفياتي أو بناء لهيمنة الاتحاد السوفياتي لمدة طويلة على دول المعسكر الاشتراكي .

لقد اكتشفت جذور البيروقراطية بمعظمها في الظروف التاريخية الخاصة بالثورة الروسية وخصوصاً بفعل حدوث ثورة 1917 خارج دائرة الدول المتقدمة جداً من الناحيتين الانمائية والاقتصادية . وقد جاء حدوث الثورة

على هذا النحو مخالفاً للمخطط النظري الذي يقول بالانتقال . أولاً إلى مرحلة الاشتراكية فقد قطعت ثورة 1917 ، في روسيا المتخلفة اقتصادياً ، « الحلقة الأكثر ضعفاً » للنظام الرأسمالي .

تعمل الظروف هذه على أن تحوّل دكتاتورية البروليتاريا الى دكتاتورية تمارس على البروليتاريا (لينين) .

أولاً : الظروف الأولية :

1 ـ **الإرث** : يشير لينين الى أن السلطة الثورية الجديدة هي وارثة آلة الدولة لروسيا القيصرية ، تعمل الرأسمالية والبيروقراطية ، في الأعم الأغلب ، أصلاً ضد السلطة الجديدة . هذه السلطة الجديدة لا تستطيع فوراً « تحطيم آلة بيروقراطية الدولة البرجوازية » كما أوصى به لينين في كتابه « الدولة والثورة » .

2 ـ **أسس الطبقة الحاكمة** : لا يستطيع الحزب البولشفي الاعتماد الاّ على دعم عمال المدن . تحالف العمال والفلاحين الذي تقوم عليه جمهورية المجالس السوفياتية (لينين 1923) لا يمكنه ، بعد الحرب الأهلية ، مقاومة المطالب الخاصة بالفلاحين الذين تتعارض طموحاتهم مع طموحات البروليتاريا العمالية .

لا يمثل العمال ، والحالة هذه ، سوى أقلية ضعيفة من الشعب في دولة روسيا المتخلفة . علاوة على ذلك ، وبعد الحرب الأهلية ، فقد أصبحت الطبقة العمالية مفرقة ومبادة ومختفية جسدياً » (Issac Deutscher) .

ولم يعد الحزب البولشفي فعلاً طليعة البروليتاريا . وقد جُرد من قاعدة طبقية حقيقية . ولا وجود لأية « بروليتاريا بديلة » (P.M. Sweezy) مثل

البروليتاريا التي تخلقها الحرب الثورية الشعبية الطويلة الأمد في ظروف تاريخية أخرى .

دُعيت النخبة الثورية البولشفية بسرعة الى ممارسة دكتاتورية البروليتاريا باسم بروليتاريا لا وجود فعلياً لها أمام جماهير مستسلمة وغير مهتمة بالسياسة. وينجم عن هذا دكتاتورية بيروقراطية لمجموعة من الشعب ، وسلطة لا حسيب عليها (I. Deutscher) .

ثانياً : فكرة التنمية الاجتماعية (Bettel heim) .

● هذه الفكرة هي من نوع « إقتصادي ـ تقني » وهدفها تحقيق التشابه بين التنمية الاجتماعية وتنمية قوى الانتاج وإرسائها على التحولات الفنية ، وهي تقلل من دور التحولات الايديولوجية في النضال الثوري وتغيير العلاقات الاجتماعية .

● والفكرة هي من نوع يدعو الى المركزية . وهي تفسر بنظرية « الثورة من فوق » التي أعلن عنها بوضوح الحزب الشيوعي السوفياتي ، بالنسبة للتأميم الذي بدأ سنة 1929 . وبناء لذلك فالدور الأول يرجع الى الدولة . يستخدم الاكراه ضد الطبقات الشعبية . ترتبط هذه العناصر أيضاً بالإتجاهات الداعية لمركزية التنمية المبرمجة في اقتصاد متخلف ، ضعضعته الحرب الأهلية ، وفي مسار دولي معادٍ .

ثالثاً : البنى السياسية

1 ـ تبرز الاتجاهات الداعية للمركزية من خلال :

ـ نظام الحزب الواحد . فالحرب الأهلية أجبرت البولشفيين على تصفية جميع العناصر المعارضة المنظمة . وقد أعطتهم الاحتكار المطلق للسلطة ، وقد أصبح هذا النظام حقاً دائماً للبولشفيين . رغم ذلك فقد ارتُئي العمل بأسلوب الأكثرية داخل الحكومة ؛ وقد طبقت

قاعدة الأكثرية بعد ثورة اكتوبر . فنظام الحزب الواحد يجعل من « الحدث الظرفي » مؤسسة دستورية (Ellenstein) :

- من خلال ميزة رص صفوف الحزب (ستالين 1928) . وهذه الصفة تعمل على التقليل من أهمية التناقضات الداخلية وتنظيمها بطريقة تسلطية ، وتشويه مبدأ المركزية الديمقراطية ، يجعل الغلبة للمركزية على الديمقراطية .

- من خلال اتحاد الحزب والدولة . هذا الاتحاد يمتد الى الحزب والبروليتاريا . « الدولة ، هي العمال ، هي الطليعة ، هي نحن » (1922 Jino viev) .

تتجنب هذه الفكرة التناقضات الايديولوجية الحقيقية . ويتجاوز مداها كثيراً التداخل بين المؤسسات الذي يُعبر عنها ، عندما تتجمع المسؤوليات العليا في الدولة والحزب بين الأيدي نفسها (ستالين ، خروتشوف ، بريجنيف) .

عندما يحل الحزب محل الدولة ، لا يبقى من وجود « للوعي الاشتراكي للمجتمع السوفياتي » (لينين) ، ولا لممارسة وظيفة الانتقاد بقصد التوجيه .

تؤكد الفكرة الحديثة (دستور 1977) التي تجعل من المركزية الديمقراطية المبدأ المنظم للدولة وليس للحزب فقط ، استمرارية هذا الارتباك .

2 - تعبّر الاتجاهات الأوليغارشية عن نفسها من خلال :
- فكرة دور الحزب ، يشاع دائماً على أن الحزب هو الحزب المرشد ، المعصوم عن الخطأ ، الحزب النخبة ، ممثلاً طبقة العمال والطبقات

الحليفة ، ويميل الحزب الى أن يحل محل هذه الطبقات بـدلاً من أن يكون مجرد أداة لسلطة هذه الطبقات (Bettelheim) .

- من خلال التخصص الوظيفي في الحـزب : سنة 1950 كـانت إدارة الحزب تضم 35 عضواً دائمين .

- من خلال فكرة « العمالية »(1) . تعزل هذه الفكـرة طبقة العمـال . تتواطأ مع الدور المميز للفنيين ومع بعض الشوفينية الروسية ، تعمل هذه الفكرة على أن تحل تحالف العمال والمفكرين محل تحالف طبقات العمال والفلاحين (Bettelheim) .

رابعـاً : الستالينيـة ، تضيف الستالينيـة الى دكتاتـورية الحـزب فكرة « عبادة الشخصية » وحملات التطهير ، والقمع الـوحشي . غير أن النـظام السوفياتي تبلور منذ سنة 1921 بعد أن أصبح بيروقراطيـاً ، وما تبقى بعـد عهد ستالين .

ولفهم النظام البيروقـراطي ، فإن العـودة الى « الظاهـرة الستالينيـة » (Ellenstein) هي قليلة الـوضـوح بمقـارنتهـا مـع مجمـل دراسـة « تكـوين الايديولوجية البولشفية » (Betelheim) .

البند الثاني : مكونات البيروقراطية

لقد أصبح مألوفاً في الدول الاشتراكية أن نقارن داخل النخبة القائدة بين بيروقراطية « سياسية » وبيروقراطية « فنية » . وبدون أن ندعي بصورة دائمة أن الأمر يتعلق بتعارض مصالح فئتين ، فالمقصودُ هو توضيح خلاف متزايد بين : توجه دولتي وتوجه اقتصادي حر .

---

(1) فكرة العمالية عبارة عن نظام يعتبر العمال وحدهم قادرين على قيادة الحركة الاشتراكية (المنهل 1970) .

أولاً : التـوجه الـدولتي : هذا التـوجه هـو صلب وجاهـز لإستخدام العنف الشديد في سبيل تقوية الدولة والمحافظة على سيطرتها المـطلقة عـلى الانتاج .

يقابل هذا التوجه وجود البيروقراطية السياسية ـ الايديولوجية القديمـة التي :

- ظهرت في باديء الأمـر على صعيـد الدولـة وليس على صعيـد وحدات الانتاج .
- تمارس وظائفها على صعيد الخيارات الشاملة للمجتمع .
- تظهر ملامح طفيلية أكثر من مجموعة التكنوقراطيين .
- تشبه ما نسميه في الغرب بـ « المحافظين » .
- وتستطيع أن تصبح أداة سياسيـة لطبقـة تكنوقـراطية أو إداريـة جديـدة محتملة .

ثانياً : التوجه الاقتصادي الحر . المدافعون عن هذا التوجه مستعدون لأن يستبدلوا استخدام القوة بوسائـل أكثر ليـونة للسيـطرة ، وخصوصـاً ، بتركهم لقواعد العرض والطلب مهمة تنظيم الانتاج .

يقابل هذا التوجه نمو شريحة تكنوقراطية بدأت تتكون منذ ثلاثين سنة من مهندسين وعلماء واقتصـاديين ومـدراء (F. Fejto) . وخصوصـاً النخبة الجديدة الادارية لقادة المؤسسات الاقتصادية التي زادت سلطاتها بفعل فشل وسائل التخطيط المركزية ، وقد فضلت التوسع الجديـد لعلاقـات العرض والطلب والمنفعة . إن مجموعة التكنوقراطيـين هذه (تـدعم بشكل أفضـل المسار الاقتصادي أكثر من البيروقراطية السياسية التقليدية : وهي تظهر في البداية على صعيد العلاقات الاقتصادية والاجتماعية حيث لها جذور راسخة

(Marc Paillet, Marx contre (Marc) . هذه المجموعة التي تبدو ، بفعل وظائفها ، المالك الحقيقي لآلة الانتاج (Marc Paillet) هي طبقة اجتماعية حقيقية . وهي نوع جديد من البيروقراطية في طريق التكوين .Paul M) (Sweezy تقدم هذه المجموعة في الدول الغربية على أنها من « الليبراليين » .

تقدم المتناقضات الجديدة هذه كأنها تناقض :

- بين فئتين من البيروقراطية (Mihailo Markovic)
- أو بين فئتين « لطبقة دولتيه » (Svetozar Stojanovic)) .
- أو بين مركبين لطبقة « التكنو - بيروقراطيين » (Marc Paillet) .

بيد أنه تجدر الاشارة الى أن هذين التوجهين هما توجهان محافظان أي أنهما يميلان الى المحافظة على بعض البنى الأساسية للمجتمع الطبقي : الدولة في حالة ، والعرض والطلب في الحالة الأخرى .

تساعد هذه الملاحظات على تقدير مختلف مظاهر الأزمات التي تؤثر على ممارسة البيروقراطية في الدول الاشتراكية .

البند الثالث : مواقف خصوم البيروقراطية

- ظهرت هذه المواقف أثناء الأزمات التي اندلعت في الديمقراطيات الشعبية الأوروبية بعد « الانفراج » الذي عقب وفاة ستالين ، حتى وان لم تقتصر هذه الأزمات على نزاع بين مؤيدي البيروقراطية وأخصامها . وفي كل مرة بدت فيها تلك المواقف وكأنها تتهم وحدة المعسكر الاشتراكي من خلال « النموذج » السوفياتي . وهكذا كانت الحال في ألمانيا الشرقية سنة 1953 ، وبولونيا وهنغاريا سنة 1957 . وتشيكوسلوفاكيا سنة 1968 ، وبولونيا مجدداً سنة 1970 و1976 .

علاوة على ذلك إن النضال ضد البيروقراطية يلهم بعض مظاهر التجربة اليوغوسلافية التي ابتعدت في وقت مبكر عن النموذج السوفياتي ، وكذلك حال الثورة الثقافية في الصين (راجع أعلاه البند الأول) .

- في معظم الحالات ان المواقف ضد البيروقراطية غامضة . من المفيد فعلاً أن نقارن بين تيارين رغم ما بينهما من تداخل في تجربة معقدة .

1 - تيار « ليبرالي » كالتيار الذي ظهر بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي ، مؤتمر « إزالة آثار الستالينية » . يبحث هذا التيار عن حل معضلات النظام الاقتصادي المركزي ، ويُترجم خصوصاً باصلاحات اقتصادية : الاستقلال الذاتي المتزايد للمؤسسات ؛ إدخال بعض عناصر اقتصاد العرض والطلب (الاتحاد السوفياتي) تنمية قطاع خاص (يوغوسلافيا وبولونيا . .) .

2 - تيار « ديمقراطي » يتمحور حول بناء أو إعادة بناء السلطة الشعبية في دولة ديمقراطية اشتراكية . يوحي هذا التيار بمواقف معادية للبيروقراطية الشرعية إذا نظرنا اليها بمنظار الطروحات اللينينة وحللناها وفق هذه الطروحات التي ترى بالبيروقراطية مظهراً من مظاهر حرمان الطبقات الشعبية من المشاركة في السلطة .

المعضلات المطروحة في إطار البناء الديمقراطي تهم المؤسسات التي تُمارس من خلالها السلطة الشعبية ، سواء أكانت مؤسسات بروليتارية خاصة : مجالس عمال ، نقابات أو مؤسسات الحزب أو الدولة .

الفقرة الأولى : مجالس العمال

تحقق هذه المجالس تنظيم طبقة العمال في أماكن العمل بصفتها سيدة

عملية الانتاج . تأسست المجالس في يوغوسلافيا سنة 1950 ، وهي أداة تسيير ذاتي لا مركزي للمؤسسة . ظهرت المجالس في تشيكوسلوفاكيا سنة 1986 في إطار التسيير الذاتي التجريبي . كان تعميم التجربة السبب في وضع قانون لهذه الغاية . أما في بولونيا وهنغاريا (1956) فقد تكونت المجالس بصورة تلقائية وشاركت في الحماس الثوري . وقد ثبتت وكأنها هيئات ثورية مباشرة لسلطة العمال ومعدة لتحل محل لجان الحزب والنقابات التي فقدت اعتبارها . وقد اعترف لها بسلطات تسيير ذاتي محدود في بولونيا .

بيد أنه في كلتا الحالتين ، تميل هذه المجالس إلى أن تصبح سلطات سياسية ثابتة . هذا هو في الحقيقة المنطق اللابيروقراطي للمؤسسة ؛ إذا كان لمجالس العمال فقط سلطة تقديم مطالب المؤسسة أو قراراتها ، فإنها لا تمارس سوى سلطة صورية ، لأن السلطة المركزية البيروقراطية تحتفظ بالقرار الشامل . ولكي تشترك القاعدة العمالية فعلاً بالقرارات عليها أن تمتلك السبل المعبرة عن إرادتها السياسية على أعلى المستويات . إلاّ أن مجالس من هذا النوع تقدم كسلطة جديدة على الصعيد الوطني ومحطمة لاحتكار الحزب .

يبدو أن هذه المسألة ظهرت من جديد في بولونيا سنة 1970 .

الفقرة الثانية : النقابات

رغم استقلال النقابات عن الحزب والحكومة ، فهي آلة لنقل الحركة بين الهيئتين ، مما يفقد النقابات من اعتبارها ويضعها في موضع اتهام .

وقد استعادت النقابات بعد سنة 1970 بعض الاعتبار ، إلاّ أن ذلك بقي محدوداً جداً . الإقرار للنقابة بسلطة نزاع فعلية هو مخالف للنظرية الرسمية للاشتراكية التي تم تحقيقها، ولإزالة كافة التناقضات

الطبقية ؛ وهذا يدعونا إلى العـودة الى لينين الـذي قال بـواجب النقابـات الدفاع عن مصالح العمال ضد دولة ليست فعلاً دولتهم وذلك عندما توجد الانحرافات البيروقراطية في تلك الدولة (1920) .

إرتؤي القيـام باصـلاح النقابـات ، الـذي يصر بشكـل خـاص عـلى الديمقراطية ، في بولونيا سنة 1971 وفي بلغاريا سنة 1970 .

الفقرة الثالثة : الحزب

التجربة التشيكية سنة 1968 تقدم المثل الأمثل لوضع الحزب الشيوعي في قفص الاتهام فيما يتعلق بتنظيمه وعمله . لقد كان من المقرر أن يُعرض على المؤتمر الرابع عشر للحزب :

- برنامج جديد للعمل تبنته اللجنة المركزية في نيسان ـ ابريل من نفس السنة
- مشروع جديد للنظام التأسيسي للحزب الشيوعي .

وقد ارتُئي تنظيم الحزب وفق القواعد التالية :

أولاً : إعادة تعريف دور الحزب ووظائفه لكي يوضع حد « لإحتكـار مركزية السلطة في هيئات الحزب » .

- على الحزب أن يتوقف عن أن يحل محل الهيئات التمثيلية وخصوصاً الهيئات الدستورية في الدولة .

يجب عدم الخلط في المسؤوليات ؛ لقد ثبت دور الحزب ، إلاّ أن عليه ممارسة هذا الدور من خلال تجربة سياسية مثالية وتثقيفية ؛ ويحصل من هذه لتجربة على سلطة ، بيد أنه يتوجب عليه أن لا يفرض هذه السلطة . على الحزب أن يكون « الضمير السياسي للجماهير الشعبية » .

ونتيجة لذلك ، من الأجدر وضـع حدٍ لتجمـع الوظـائف التي تحصر السلطات في مجموعة صغيرة من القادة .

ـ يمثل الحزب مصالح العناصر الأكثر تقدماً في المجتمع ، بيد أن هذا لا يستبعد وجود أحزاب أخرى ، في إطار جبهة وطنية تعبّر عن تحالف الشرائح الاجتماعية أو مجموعات المصالح أو القوميات وتقوم على برنامج اشتراكي مشترك . الجبهة الوطنية والمجموعات الأخرى التي تتكون منها الجبهة عليها أن « تتمتع بحقوق مستقلة وان تتحمل مسؤوليات خاصة في إدارة الدولة والمجتمع » .

ـ على سلطة الدولة أن تبقى مفتوحة أمام الشعب : من حق طبقة العمال وكل العمال أن يُتاح لهم « إمكانية إبداء رأيهم المباشر والتعبير عن رغباتهم في القرارات السياسية للدولة » .

ثانياً : إقامة الديمقراطية في الحزب : يمكن الوصول الى هذه الغاية :

ـ من خلال الاعتراف بالاتجاهات داخل الحزب وضمان حقوق الأقلية مما يسمح بالانتقاد الدائم (رغم ذلك فإن وحدة الحزب مصانة من خلال المحافظة على منع التكتل داخل الحزب) .
ـ من خلال الانتخاب بالاقتراع السري في جميع هيئات الحزب .
ـ من خلال قواعد تتضمن تجديد الكوادر ، وتحول دون حصر السلطات بشكل مفرط .
ـ من خلال رقابة دائمة على نشاطات الحزب ، تضمنها المؤسسات المستقلة للهيئات القائدة .

الفقرة الرابعة : الدولة

الأفكار الجديدة المتعلقة بالحزب تؤدي (راجع أعلاه) في تشيكوسلوفاكيا الى :

ـ تزايد استقلال هيئات الدولة التي تمارس مسؤولية خاصة ، خاضعة من

الناحية الديمقراطية لتوجّـه الحزب ولكن ليس لسلطته (نفس التوجه في بولونيا 1970 -1971) .

- ضمان نوع من التعددية (راجع أيضاً هنغاريا حيث تكاثر عدد المرشحين الى انتخابات الجمعية الوطنية 1971) .

أُكملت هذه التدابير

- بتقوية دور الجمعية الوطنيـة ، « الهيئة العليـا لسلطة الدولـة » بوظـائفها الدستورية التشريعية والرقابة (المطالب ذاتها في بولونيا 1970 -1971) .

- بتوزيع السلطة ، مما يضمن الرقابة المتبادلة للهيئات .

- بضمان الحريات العامة الدستورية ، وخصوصاً حريات تكوين الجمعيات والتجمع والتنقل والرأي (إلغاء الرقابة) .

على الاشتراكية فيما خص النواحي المشار إليها أن « تعطي أكثر من أي ديمقراطية برجوازية » .

الفرع الثالث: البيروقراطية والبنى الطبقية

● يوجد طريقة أولى لتحليل البيروقراطية بمصطلحات طبقيـة . يرى هـذا التحليـل في البيروقـراطية « طبقـة قائـدة جـديـدة » (Milovan Djilas (1957 . وقد تكونت هذه الطبقة منذ إشغـالها للمـركز السيـاسي الذي تحتله ، وليس بفعل المكانة التي تشغلها في علاقات الانتاج .

يصف (Bruno Rizzi 1939) الاتحـاد السـوفيـاتي « بـالجـمـاعـة البيروقراطية » ، وبأنه نوع جـديد من المجتمـع ، ليس بالـرأسمالي ، ولا بالاشتراكي ، ويصف البيروقراطية كطبقة اجتماعية جديدة .

يـقتـــرح Svatozar Stojanovic في كـتـــابـــه critique et avenir du socialisme 1939) فكـرة « الـدولتيـة étatisme » لتعـريـف نـظام لا هـو برأسمالية الدولة ولا بمجتمع اشتراكي بيروقراطي .

● وتنكر في حالات أخرى على أن تكون البيروقراطية طبقـة جديـدة بكل معنى الكلمة ، وتبحث عما إذا كانت أداة للبروليتاريا أو للبرجوازية .

ونقارن بهذا الصدد بين تيارين أساسيين . يعبر كل واحد عن وجهـة نظره بصورة مختلفة فيما يتعلق بطبيعة المجتمع والدولة .

البند الأول : الدولة البيروقراطية ، دولة عمالية متدنية

البيروقراطية ، بالنسبة للتيار التروتسكي ، ليست بطبقة اجتماعيـة ، والدولة البيروقراطية ليست إلاّ انحراف أو انحطاط أو إنحلال لدولة تبقى أصلاً دولة عمال . وفي هذا المعنى ، يطيل التحليل في عمر أفكار لينين في العشرينات .

تشكل البيروقراطية ، بالنسبة لتروتسكي ، طبقة مغلقـة ، أو شريحـة اجتمـاعية مسيـطرة ومتميزة ، ولكنهـا لا تشكل طبقـة . لا وجود لقـاعدة اجتماعية ترتكز عليها سيطرتهـا . تجد هـذه السيطرة مصـدرها في ظـروف خاصة للملكية . وهي لم تنل الحق بتملك وسائل الانتاج ، ولا تستطيع أن تستمر كطبقة تبقى سيطرتها هزيلة وعرضة للزوال .

في إطار نظام يكرّس ملكية الدولة أو الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ، يبقى الاتحـاد السوفيـاتي دولة بـروليتاريـا وتبقى شريحـة البيروقـراطيـة أداة لدكتاتورية البروليتاريا .

هذه هي نظرية « الثورة المخذولة » (تـروتسكي 1936) ، أو « الثورة النـاقصـة » (Isaac Deutscher, 1967) : فـالأسس الاقتصـاديـة لسلطة

البروليتاريا موجودة ، وهي ليست موضع تساؤل ؛ الانتصارات الاجتماعية الأساسية لثورة اكتوبر لم تزل قائمة . تغتصب البيروقراطية السلطة من طبقة البروليتاريا المسيطرة . طبق تروتسكي (1935) نظرية ماركس البونابرتية على دولة ستالين السوفياتية ، ليشير الى عملية تحول الطبقة المسيطرة اقتصادياً - البروليتاريا - بأن تتساهل بوجود قيادة غير منضبطة لآلة عسكرية وبوليسية بيروقراطية فوقها . تنجم هذه الوضعية عن التناقضات الاجتماعية الداخلية (بين البروليتاريا والفلاحين) والدولية (بين الدولة السوفياتية وحصارها من قبل الرأسمالية) .

دكتاتورية البيروقراطية هي التعبير المحرف ولكن غير المتنازع فيه لدكتاتورية البروليتاريا . ويبقى تحقيق ثورة سياسية ديمقراطية تنزع السلطة عن البيروقراطية وتضعها بين أيدي البروليتاريا .

البند الثاني : الدولة البيروقراطية ، دولة برجوازية

بالنسبة للتيار الآخر ، من وحي مادي ، تمثل البنى البيروقراطية للدولة السوفياتية مرحلة في عملية تعهدت فيها على عودة الرأسمالية .

أولاً : الموقف المتطرف هو موقف الحزب الشيوعي الصيني الذي ينظر الى الوضع ببساطة : عودة الرأسمالية تحققت في الاتحاد السوفياتي منذ وفاة ستالين ؛ أدى التطور الى إقامة دكتاتورية فاشية والى تحويل الدولة الاشتراكية الى دولة اجتماعية - امبريالية .

البيروقراطية السوفياتية هي شريحة اجتماعية مميزة عن البرجوازية مناهضة للشعب (ماو تسي تونغ) .

ثانياً : تدخل بعض النظريات الأخرى الأقل حدة في صياغتها في نفس التيار الفكري ، وتميل الى إيضاح عودة الدولة البرجوازية . إن تحليلات Ch. Bettelheim في فرنسا تقدم المثل الصحيح على ذلك .

تتفق هذه التحاليل مع التحليل التروتسكي على الملاحظة التي تقول بغياب سلطة دولتية للبيروقراطية المنظور اليها كطبقة جديدة ، وان البيروقراطية هي على الدوام في خدمة طبقة مهيمنة .

بيد أن التحاليل المشار اليها تفترق من ناحية العرض الذي تقدمه للطبقة المسيطرة في الوقت الراهن في الاتحاد السوفياتي . بالنسبة لـ Ch. Bettelheim الطبقة الحاكمة في الوقت الحاضر في الاتحاد السوفياتي هي طبقة برجوازية ، والدولة السوفياتية تملك الملامح الجوهرية لدولة برجوازية . بدا له وكأن تطور الاتحاد السوفياتي قد أدى الى تكوين برجوازية الدولة ممثلة بجسم من الموظفين والإداريين الذين أصبحوا فعلاً مالكي وسائل الانتاج . وقد تأسست برجوازية جديدة استولت على السلطة السياسية بحيث أصبحت إدارة الحزب الشيوعي السوفياتي أداة لهذه البرجوازية .

- يرتكز التحليل على احتمال ملكية رأسمالية « جماعية » في إطار نظام يكرّس الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، وإمكانية وملكية الدولة لا تشكلان الظرف الكافي لتصفية البرجوازية بصورة نهائية .
- ويرتكز التحليل من جهة ثانية على تحليل الدولة ، وهو يقول بأن المقارنة بين الدولة البروليتارية والدولة البرجوازية تقوم على الفصل بين آلة الدولة والجماهير الشعبية . إن علاقات السيطرة ـ القمع التي تميز السلطة السوفياتية بالنسبة للجماهير الشعبية تجعل من السلطة سلطة دولة برجوازية .

الفصل الرابع

السلطة والمجتمع في الدول النامية

إن ظاهرة « النمو » تصيب 2 /3 مساحة قارات أميركا اللاتينية وآسيا وافريقيا .

إن استخدام هذا الاصطلاح بهدف الدلالة على وضعية هذه الدول من شأنه التعتيم على حقيقة الوضع الاجتماعي في تلك الدول .

- إذاً من الضروري تقديم بعض الايضاحات المسبقة المتعلقة بالعناصر المكونة « للنمو » .
- تسمح هذه الايضاحات بعرض المعضلات السياسية بشكل سليم .

الفرع الأول : العناصر المكونة « للنمو »

دول « نامية » أو دول « في طريق النمو » أو « العالم الثالث » كلها مصطلحات شائعة الاستعمال . يكشف كل واحد منها عن وجه أساسي للحقيقة .

وهي تميل للتعريف بوضع هذه الدول :

1 ـ إما كمجرد وضع « متخلّف » إزاء مجموعة دول « متقدمة » جداً في مسار نموذجي للتطور (دول نامية) .

2 ـ أو كوضع في طريق « التحسن » من شأنه إثارة مسار « اللحاق » المنتظم (دول « في طريق النمو ») .

3 ـ أو « عالم ثالث » ليدل على وضع « العزلة والاستقلال » إزاء بقية العالم الذي هو بدوره منقسم الى دول رأسمالية ودول اشتراكية . يثير هذا الوضع :

- خاصية العلاقات الاجتماعية المتينة القائمة بين الدول « النامية » ؛
- وينكر على هذه الدول اندماجها في أي واحدٍ من نظامي العلاقات الاجتماعية .

وقد ظهرت فكرة جديدة مثل (الحوار بين الشمال والجنوب ، العالم الرابع) زادت الأمور تعقيداً وصعّبت التمييز بين تلك الدول .

يعطي الاصطلاح الأكثر شيوعاً ، بالضرورة ، صورة مبسطة للحقيقة ؛ ناقصة أو خاطئة .

فالعرض الجامد والمجزّأ والمرتكز على معايير كمية ، هو عرض وصفي ، وبالتالي على علم الاجتماع السياسي ان يتضمن فكراً :

- حساساً للفروقات النوعية بين المجتمعات النامية والمجتمعات الأخرى .
- ديناميكياً ، مرتكزاً على التكوين التاريخي لظواهر « النمو » وعلى تطورها ؛ التطور يزيل كل « جغرافية النمو » (Y. La coste) .

- كلياً ، همه إدراك العلاقات القائمة بين المجتمعات النامية وبقية العالم أو جزء من هذا العالم .
- ومفسراً لظواهر النمو .

كما أن التحليل المعاصر « للنمو » يؤدي الى :

ـ تخطي المستوى الوصفي للنمو بمصطلحات « الفقر » و« التخلف » .
ـ ليصل الى تفسير « النمو » بمصطلحات « التبعية » و« الاستغلال » مما يبعث من جديد ظواهر السيطرة .

الفقرة الأولى : الفقر ، التخلف

الدول النامية هي مجتمعات مجرّدة من الثروات إزاء العالم المتقدم .

أولاً : تحليل الفقر بالمصطلحات التالية :

ـ ضعف الدخل القومي

- أقل من 3/1 سكان الكرة الأرضية يستفيد من 10/8 الدخل العالمي (أوروبا وأميركا) ، في حين أن الباقي (أميركا اللاتينية وآسيا وافريقيا) يستفيد من 20% من الدخل العالمي .

- الدخل القومي للفرد كحد وسطي في العالم الثالث هو أقل بثلاث أضعاف من الدخل الوسطي للدول المتقدمة . الفوارق الفعلية هي أكثر أهمية .

- يعيش أكثر من نصف السكان في دول لا يصل دخل الفرد فيها الى 100 دولار (1870 دولاراً في الولايات المتحدة الاميركية) .

نضيف إلى هذه الدلائل التكوينية

ـ النقص في المواد الغذائية

إن 70% من سكان المعمورة هم في حالة سوء التغذية

ـ النقص في التجهيزات الصحية :

طبيب واحد لكل 15,000 نفس في السنغال
طبيب واحد لكل 750 نفس في فرنسا

ـ النقص في التجهيزات الثقافية وانشاء المدارس (80% نسبة الأمية في افريقيا أو في الهند مثلاً) .

تسير هذه النواقص جنباً الى جنب مع معدل تزايد السكان الذي هو على العموم مرتفع في العالم الثالث .

ـ **يضاف الى ذلك التأخر الصناعي** :

- تحقق الدول المتقدمة (4/1 سكان العالم) أكثر من 90% من الانتاج الصناعي العالمي . مثلاً ان انتاج الفولاذ في العالم الثالث لا يمثل سوى 8% من الانتاج العالمي .
- القطاع الزراعي هو المسيطر في العالم الثالث . اليد العاملة في الصناعة 12% قليلة الأهمية في العالم الثالث . يمثل السكان العاملون في الزراعة ، في الأعم الأغلب ، أكثر من 2 /3 مجموع السكان .

ثانياً : النقد : يوضح هذا العرض ظواهر دقيقة للنمو ، بيد أنه يشير ضمناً الى حالة التأخر في مسار التطور الذي تسير عليه الدول النامية . هذا المسار شهدته سابقاً دول تُعد اليوم « متقدمة » . وقد يكون مساراً نموذجياً كالمسار الذي نظمه W.W. Rostow حيث يقارن بين خمس « مراحل للنمو الاقتصادي » . فالدول النامية ما زالت ضمن المراحل الأولى ، مراحل المجتمع التقليدي السابق لمرحلة « الاقلاع » التي تتصف بها مرحلة الاستهلاك الشعبي .

يؤدي هذا العرض الى :

ـ اعطاء صورة للانماء المتوازي مع نمو الدول المتقدمة في وقت متأخر في الزمن .

ـ مماثلة الدول النامية مع الدول المتطورة في مرحلة سابقة لتطور هذه الأخيرة .

والحالة هذه هناك تحليل آخر يحاول أن يبرهن على أن الوضع الراهن للدول النامية هو وضع خاص لم تعرفه الدول المتقدمة في وقتنا الحاضر . إنه يأخذ بالاعتبار عناصر أخرى مكونة لحالة النمو ويشدد على العلاقات الموجودة بين الدول النامية والدول الأخرى .

الفقرة الثانية : التبعية ، الاستغلال

يرتكز التفكير ، فيما خص هذه المسألة ، على البنى الداخلية للمجتمعات « النامية » كما حددتها العلاقات الخارجية ، في سبيل الوصول الى تفسير تاريخي للنمو . وبالنسبة لـ Ch. Bettelheim « من الضروري أن يحل تعبير الدول المُستغَلّة والخاضعة ذات الاقتصاد المشوّه محل تعبير الدول النامية » .

أولاً : الاقتصاد المقطع الأوصال

- ملاحظة أولى تنصب على البنية المزدوجة لاقتصاد الدول النامية (وعلى بنيتها الاجتماعية) .

ونقارن داخل هذه الدول بين اقتصاد « تقليدي » وقطاع « حديث عصري » يوازي النوع الثاني حالة اندماج العالم النامي في الاقتصاد (الرأسمالي) العالمي . بينما يبقى النوع الأول بعيداً عن هذا الاندماج .

- التفكك الاقتصادي يتخطى تلك الازدواجية ، لأن باستطاعة القطاع التقليدي (الزراعي) الاندماج بالسوق العالمي .

يقدم التفكك على واقعة وضع مختلف القطاعات الاقتصادية جنباً الى جنب ، وإن هذه القطاعات لا تقيم فيما بينها سوى علاقات هامشية .

ويبدو كل واحد منها

- إما منطوياً على نفسه (القطاع الزراعي ذو الاكتفاء الذاتي) .
- أو مرتبطاً من الناحية الأساسية مع الخارج (القطاع الصناعي ، قطاع

الخدمات والمصارف ، قطاع الزراعي التصديري) ويُغذى بالطلب الخارجي .

يؤدي فقدان الصلة بين القطاعات الاقتصادية على الصعيد الداخلي :

- إلى قيام صعوبات توزيع فوائد التقدم على مجمل الجسم الاقتصادي .
- وإلى التفاوت في الانتاج بين قطاعات أكثر بروزاً من الاقتصاد المتقدم .

ـ مثلاً :

. يمثل سكان الأرياف 2 /3 أو 4 /5 مجموع السكان في العالم الثالث ، في حين أن الانتاج الزراعي قلما يتجاوز 2 /5 الانتاج الداخلي .

البنية المتفككة هذه هي سمة اقتصاد الدول النامية :

- يشكل اقتصاد الدول المتقدمة كلاً متماسكاً (يتكون من قطاعات مكملة تباشر فيما بينها عمليات التبادل) ومستقلاً .
- وعلى العكس تبدو قطاعات الدول النامية الاقتصادية وكأنها تكملات متممة لاقتصاد الدول المتقدمة وتعتمد عليها ، وكأجرام تدور في فلكها .

ثانياً : الاقتصاد التبعي

. التبعية التجارية . تتم تجارة الدول النامية الأساسية 80% مع الدول المتقدمة ، في حين أن التجارة الأساسية لهذه الأخيرة تتمثل في المبادلات التجارية فيما بينها : وعليه فإن العالم الثالث يعتمد في مبادلاته مع العالم المتقدم على هذا الأخير أكثر من اعتماد العالم المتقدم على العالم الثالث .

. وتزداد التبعية خطورة بفعل قلة تنوع صادرات الدول النامية ، وهي تتكون في معظمها من انتاج واحد (الانتاج الأساسي المعادن أو الزراعة) : مثلاً القطن بالنسبة لمصر والسودان ، النفط بالنسبة لفنزويلا

ودول الشرق الأوسط ، البن بالنسبة للبرازيل وكولومبيا ، القصدير بالنسبة لبوليفيا ، السكر بالنسبة لكوبا ، والنحاس بالنسبة لشيلي . . . الخ . . .) .

لا تتمتع الدول النامية فيما خص الانتاج العالمي لسلعة من السلع بأهمية كبيرة تسمح لها بممارسة دور حاسم إزاء المشترين . مثلاً مجموعة الدول المصدرة للنفط تبذل جهوداً لإصلاح هذا الوضع .

علاوة على ذلك تعتمد الدول النامية كثيراً على الدول المتقدمة فيما خص المعدات التجهيزية التي تشكل نصف وارداتهم

- تكتمل التبعية التجارية بالتبعية « المالية » الناجمة عن عجز العالم النامي عن إيجاد السبل المالية المحلية الكافية . تعتمد صناعة الدول النامية على الاستثمارات والمساعدات الخارجية .

عناصر التبعية هذه ذات دلالة معبرة عن وضع استغلالي .

ثالثاً : استغلال الاقتصاد . يمكن تحليل الاستغلال من خلال تحويل القيمة من العالم الثالث لمصلحة الدول الرأسمالية المصنعة . هذه هي سياسة « سلب خيرات العالم الثالث » (P. Jalée) .

1 - ينطوي نظام العلاقات الاقتصادية العالمية على تفاوت في المبادلات بين العالم الثالث والدول المتقدمة . فنظرية « التفاوت في التبادل » Arghiri (Emmanuel مثلاً) تدل على التفاوت في قيم المنتجات والمبادلات بين الدول المتقدمة والدول النامية ، وتقيم هذا التفاوت على الفارق في مستوى الانتاج واختلاف معدلات الرواتب والانتاج على الصعيد العالمي .

يزداد التفاوت البنيوي في المبادلات خطورة في الظروف التالية :

2 ـ على الصعيد التجاري . إن ديناميكية المبادلات هي انحطاط لمركز الدول النامية . إن « فساد علاقات التبادل » المفروضة من الدول المتقدمة يشير إلى التطور الرامي الى السماح للدول النامية بشراء كميات ، تتقلص تدريجاً ، من المنتجات المصنعة المستورَدَة مقابلْ كميات ثابتة من المنتجات الأولية التي يصدرها العالم الثالث .

يُضيع هذا التطور على العالم الثالث نسبة كبيرة من المساعدة العامة التي يحصل عليها .

إن موقف الدول المصدرة للنفط (زيادة كبيرة في الأسعار) هو رد فعلٍ ضد فساد العلاقات المتبادلة .

3 ـ على الصعيد المالي ، إن حركة إيابَ الفوائد الى الدول المتقدمة من الدول النامية هي أهم بكثير من حركة ذهاب الاستثمارات من الدول الأولى الى الدول الثانية .

وبعد مرحلة « وضع القيمة في نصابها الحقيقي » حيث كان الوضع مختلفاً ، فالعالم الثالث يشهد في الوقت الراهن طوراً « استغلالياً فرضياً » (سمير امين) .

4 ـ وعليه لا يميل التطور الى تقليص الفارق بين « الدول في طريق النمو » والدول « المتقدمة » . وعلى العكس يوجد ديناميكية « تطور النمو » (A. Gunder Frank) جمود نمو العالم الثالث ؛ تبعية مالية متزايدة : تقوية الخلل في التوازن الداخلي في المجتمعات النامية .

النتيجة :

يمكن القول ان هذا التحليل هو :

1 ـ تحليل شامل للعلاقات بين الدول النامية والدول المتقدمة . فالدول

النامية اندمجت في النظام الاقتصادي العالمي . ولا يمكن فهم وضعيتها بمعزلٍ عن العلاقات التي تربطها بالعالم المتقدم .

وهي تشكل « المحيط للوسط المتقدم » (سمير أمين) ، في دائرة السوق العالمي الذي نظم علاقات فوقية وتبعية .

2 ـ تحليل آخر لا يكتفي بعرض معضلة مستويات النمو لقوى الانتاج ، بل يحاول تخطي هذه المعضلة البسيطة ليعالج معضلة العلاقات الاجتماعية للانتاج وإعطاء الأفضلية لها .

السوق العالمي الذي يندمج فيه العالم الثالث هو سوق رأسمالي . كان هذا السوق صالحاً :

● للماضي (طور التوسع الامبريالي وخصوصاً الاستعماري ، الدول الرأسمالية والذي يحقق اندماج العالم الثالث في السوق العالمي) .

● للحاضر ، لأن وجود « المعسكر » الاشتراكي لا يعرض للخطر الأسلوب الرأسمالي المسيطر على السوق العالمي . وحدها العلاقات الداخلية لمجموعة الدول الاشتراكية تتحرر من سيطرة السوق العالمي (سمير امين) .

إن تفسير النمو (في تكوينه وبقائه) يجد إذاً أسسه في الامبريالية « كطور (فوقي) للرأسمالية » (لينين) .

يكمن الشرط الأول للنمو في الانسحاب من السوق العالمي ، بخيار اشتراكي في حيّز اقتصادي يتخطى الاطار الدولتي .

تطور الدول النامية الاشتراكية يدل على أن بعض ملامح النمو (البؤس العضوي والثقافي والبطالة) تختفي بسرعة من تلك الدول التي تؤكد مع ذلك على انتمائها الى العالم الثالث .

وعليه يجب زيادة الحرص للفوارق داخل العالم الثالث ، والتي تميز الخيارات الاشتراكية والرأسمالية (Y. La coste) .

الفرع الثاني : النمو والسلطة السياسية

إن ظروف ممارسة السلطة معقدة بشكل خاص في مجتمعات العالم الثالث . السمات الأساسية لاقتصاد الدول النامية هي نفس سمات المجتمع :

- التبعية إزاء الخارج
- الخلل على صعيد الداخل .

ويثير هذا كلاً معقداً من التناقضات الخارجية والداخلية مرتبطة ببعضها البعض بشكل وثيق . بيد أننا نقارن بينها في سبيل تسهيل البحث .

ولكن من الضروري قبل ذلك تحديد المعضلات العامة للتفسير . تلك المعضلات التي يثيرها التداخل بين المتناقضات الخارجية والداخلية .

الفقرة الأولى : الطبقات والأمم

إن تحليل اقتصاد العالم الثالث بمصطلحات التبعية والاستغلال يمكن أن يوحي بموقفين متباينين فيما خص النتائج الاجتماعية السياسية : ويقر كل من الموقفين بتداخل النزاعات ، إلاّ أنهما يفترقان بما يحسبانه جوهرياً .

أولاً : يشدد الموقف الأول على وجود التناقضات الدولية التي تعترض العالم الثالث والدول الرأسمالية المتقدمة .

1 ـ يمكن رؤية هذا التناقض وكأنه انتقال لصراع الطبقات بين البروليتاريا والبرجوازية من الاطار الداخلي الى الصعيد العالمي : فالدول النامية

تشكل مجموعة « الامم البروليتارية » (P. Moussa A.J. Toynbée) الاستغلال على صعيد عالمي يبرر هذا العرض .

2 ـ غير أن هذا العرض من شأنه أن يقترح فكرة انتقال صراع الطبقات بشكل نهائي وأساسي الى الصعيد العالمي . وهكذا حسب قول Léo pold.s. senghor (1968) : « إذا أردنا أن نتكلم عن اشتراكية القرن العشرين فمن الضروري أن ندرك أن التفاوت الكبير لم يعد يوجد بين الطبقات الاجتماعية الداخلية لنفس الأمة ، بل بين الأمم على صعيد عالمي » .

وبذلك يمكن أن نقع في مخاطر التقليل من قيمة :

أ ـ الفروقات الموجودة داخل الدول المتقدمة نفسها وداخل العالم الثالث ، بين نظام رأسمالي ونظام اشتراكي للعلاقات الاجتماعية ، مفضلين بشكل خاطىء معيار نمو قوى الانتاج على معيار العلاقات الاجتماعية للانتاج .

ب ـ والتناقضات الداخلية :

ـ في المجتمعات المتقدمة ، بقبول النظريات المتعلقة بإزالة التفاوت والصراعات داخل المجتمعات الصناعية (راجع الفصل الثاني) .

ـ وفي المجتمعات النامية نفسها .

حلول التناقض العالمي محل التناقضات الداخلية من شأنه حجب النظر عن الرابطة التي تجمع بينهما .

ثانياً : يشير الموقف الثاني بالتحديد إلى أن التناقض بين الدول النامية والدول المتقدمة ليس إلاّ أحد المظاهر ، أحد عناصر صراع الطبقات ، ظاهرة أولية وجوهرية حيث تقوم مظاهرها سواء :

- داخل كل مجتمع
- أو في العلاقات الدولية .

وهذا يحملنا على توضيح :

- التناقضات الداخلية الطبقية سواء في المجتمعات الرأسمالية أو الاشتراكية أو في المجتمعات النامية نفسها ، والتفاوت الاجتماعي الكائن بين البروليتاريا وطبقة مستغِلة مرتبطة ببرجوازية (خارجية) لدول مسيطرة .

- التضامن العالمي بين البروليتاريا المستغلة . وتبرز ضمن هذا الأطار الفروقات بين النتائج السياسية للتحليلات الاقتصادية لعلاقات التبادل بين الدول المتقدمة والعالم الثالث .

● بالنسبة لـ Arghiri Emmanuel مثلاً ، « التفاوت في التبادل » ، تثير العلاقات الاقتصادية الدولية للتبادل التساؤل حول القاعدة الموضوعية للتضامن . وحسب رأيه لم يعد استغلال اقتصاد العالم الثالث محصوراً فقط بجزء من أرستقراطية عمالية في الدول الرأسمالية ، وإنما يشمل مجموع البروليتاريا في الأمم الصناعية . اندماج البروليتاريا على الصعيد الوطني مرتبط بتفكك البروليتاريا على الصعيد العالمي . تتقلص الأهمية النسبية للاستغلال الذي تعاني منه طبقة عمال الدول المميزة بمقارنتها مع أهمية الفائدة التي تجنيها من الاستغلال .

● وعلى العكس ، فبالنسبة لـ Ch. Bettelheim تبقى القاعدة الموضوعية للتضامن الدولي للمستغَلّين قائمة . يتستر هذا التضامن وراء الفوائد القصيرة الأجل التي تنتفع منها بروليتاريا الأمم الصناعية :

« لا يسعنا التحدث عن استغلال عمال الدول الصناعية لعمال الدول الفقيرة . . . لا يوجد أي تناقض جوهري بين مصالح كل من الطرفين ؛

. . . فعلى العكس يوجد بينهما روابط موضوعية للتضامن لأن الجميع يرضخون للاستغلال الرأسمالي . . . » .

« التناقض الأساسي هو الذي يقيم المعارضة بين عمال جميع الدول والطبقات المهيمنة والمستغِلة التي تحرم العمال من السيطرة على وسائل الانتاج وعلى فائدة عملهم » .

● وأخيراً يمكن النظر الى الدول الاشتراكية المتقدمة نفسها (الاتحاد السوفياتي) كقطب للهيمنة والاستغلال (« الاشتراكية - الامبريالية ») .

تشهد هذه الفروقات على معضلة التداخل التبعي الخارجي والداخلي . وهذا يحمل على تأمل المعضلات السياسية للعالم الثالث من خلال وجهتي النظر المشار اليهما .

الفقرة الثانية : السلطة السياسية والهيمنة الخارجية

تثير التبعية للخارج التي تتصف بها الدول النامية مشكلة خاصة : ألا وهي ممارسة سلطة سياسية مستقلة .

- في الواقع ان استغلال العالم الثالث اقتصادياً تم من ناحية المبدأ ، في اطار التبعية السياسية بمختلف الأشكال المتعددة للاستعمار .

- وبالتالي توصلت الدول النامية الى الاستقلال السياسي ، ولكن على مراحل متتالية (أميركا الجنوبية وآسيا وافريقيا) .

- بيد أن ممارسة السلطة السياسية المستقلة لم تزل تصطدم ، من ناحية المبدأ ، بالعقبات التي تقيمها التبعية الاقتصادية .

أولاً : الهيمنة الاستعمارية : ليس التطابق بين الاستعمار والنمو

كاملاً . فالسيطرة السياسية في المرحلة التاريخية الاولى كانت مصحوبة ، في الأعم الأغلب ، بالاستغلال الاقتصادي .

1 ـ ارتدت هذه الهيمنة السياسية أشكالاً متعددة .

● من المألوف أن نقارن بهذا الشأن بين الاستعمار البريطاني والاستعمار الفرنسي . فالأول كان كثير التساهل إزاء المستعمرات فيما يتعلق بدرجة استقلالها الاداري والسياسي (« الحكم غير المباشر ») . أما التجربة الفرنسية فكانت تميل نحو « الحكم المباشر » .

● حتى انه داخل الاستعمار الفرنسي مثلاً بدت حيرة السياسة الاستعمارية (مماثلة ، اندماج ، شراكة . .) وتنوع الكيانات القانونية تشهد على سيطرة سياسية متقدمة نسبياً (مقاطعات ما وراء البحار ، أقاليم ما وراء البحار ، محميات ، أقاليم خاضعة للوصاية . . . أنظر الكيانات التي نُص على وجودها في المجموعة الفرنسية 1958 ، راجع القانون الدستوري) .

2 ـ مهما يكن التنوع القانوني ، فيحقق الاستعمار دائماً نزع سلطة التقرير الذاتية للبلاد الواقعة تحت الاستعمار :

ـ تحطيم البنى التقليدية لممارسة السلطة أو إفراغها من جوهرها على الأقل .

ـ إقامة بنى بديلة لا تتوافق مع ممارسة الحكم الذاتي ، الغاية من وجود هذه البنى هي نقل القرارات الصادرة في الخارج .

ترسخ الهيمنة السياسية الاستعمارية بسهولة في البلاد المستعمرة ، في

حين تعجز البنى الاجتماعية التقليدية لهذه البلاد عن إقامة تضامن كافٍ بين شعوبها المهددة من الاستعمار .

بيد أن الاستعمار الذي يعرّض تلك البنى التقليدية للخطر أو يدمرها يثير في الوقت نفسه تناقضاته الخاصة . فهو يمثل على الصعيد السياسي عاملاً (سلبياً) في توحيد المجتمع الواقع تحت الاستعمار الذي يكتشف وحدته ، عن طريق معارضته للهيمنة الخارجية ، حتى ولو ظهرت هذه الوحدة ضعيفة هشة .

يبعث الاستعمار في الشعوب المستعمَرة رد فعل يرتدي طابع الكفاح الوطني في سبيل التحرير والاستقلال السياسي .

ثانياً : نيل الاستقلال السياسي

1 ـ يرتدي نيل الاستقلال السياسي أشكالاً متنوعة بتنوع أشكال الهيمنة الاستعمارية .

ـ الكفاح المسلح : مثلاً افريقيا الشمالية وخصوصاً الجزائر (1954-1962) ؛ اندونيسيا (1946-1954) ؛ كينيا (1950-1963) ؛ أنغولا وموزمبيق (1961-1974) .

ـ التحول التدريجي والسلمي للكيانات القانونية الاستعمارية : راجع تطور دول افريقيا السوداء الفرنسية في عهدي الجمهوريتين الرابعة والخامسة (قانون Defferre 1956 ؛ المجموعة الفرنسية 1958 : الاستقلال) .

ـ الكفاح المسلح والعمل السلمي الموازية لمؤتمرات القوى الاجتماعية والايديولوجية المختلفة : راجع الهند (1920-1947) حيث أن العمل السلمي الذي قام به غاندي مدفوعاً من النخبة الهندية ، ومستوحى

من العودة الى الهوية القومية التقليدية ، ومع ذلك فالاضطرابات والتمردات الشعبية عرّضت البنى الاجتماعية للخطر .

2 ـ الاستقلال يوصل الدول التي كانت خاضعة للاستعمار الى السيادة الدولية الكاملة . هذه هي حالة حركة تخلّص مستعمرات افريقيا وآسيا من الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية . أثارت تصفية الاستعمار مشكلتي النمو والعلاقات بين « العالم الثالث » والدول الأخرى بصورة رسمية وبكل أبعادهما .

عدّل حصول الدول الحديثة على الاستقلال بشكل ملموس تنظيم العلاقات الدولية (مثلاً منظمة الأمم المتحدة) .

بيد أن تكريس الاستقلال القانوني لا يؤدي عموماً إلّا الى نتائج محدودة إزاء احتمالات تقرير المصير السياسي .

ثالثاً : التحرر المحدود

1 ـ الإرث المؤسساتي

تترك السيطرة الاستعمارية غالباً آثارها على المؤسسات السياسية الجديدة للدولة التي نالت استقلالها . فالسيطرة الاستعمارية تؤرث ارثاً . كما أن الاستقلال الذاتي الدستوري للدولة التي كانت خاضعة للاستعمار ، يبدو مقيداً ، لأنه يحاول « الاستدانة » من القوة الاستعمارية هيكلية تنظيمها الدستوري الحديث .

أ ـ أمثلة

ـ تبدو ظاهرة الاستعارة واضحة بما فيه الكفاية في دول افريقيا السوداء الفرنسية التي نالت استقلالها سنة 1960 .

وقد برز إتجاه مستوحى من النموذج الذي تقدمه الدول الاستعمارية

المهيمنة ، وقد تمثل هذا الاتجاه بدستور 1958 الفرنسي . راجع بهذا الصدد دستور شاطىء العاج الصادر في 3 تشرين الثاني ـ نوفمبر 1960 ، وقد استعار من القانون الفرنسي تعريفه لميدان القانون البرلماني ؛ السلطات الاستثنائية للرئيس : إجراءات الاستفتاء .

- عدوى الاستعارة هذه تقدمها الهند . فالجمعية التأسيسية الهندية 1946 ـ 1947 بقيت بشكل أساسي أسيرة الأرث البريطاني مع « قانون دستوري » 1935 .

وهي تأخذ عن الملكية البريطانية :

- الهيئات الأساسية والمبدأ العام لحكم الحكومة .
- وأيضاً التقاليد والشعائر البالية .
- رافق الاستنساخ عن النموذج البريطاني مع ذلك الاستعارة من النظام الاميركي (تكوين محكمة عليا مهمتها الرقابة على دستورية القوانين) ، يدل ذلك على أن الدول المستقلة حديثاً تأخذ فيما يتعلق بتنظيمها الدستوري ، عن الدولة المستعمِرة القديمة وأيضاً عن العالم المتقدم .

ب ـ **مغزى الاستعارات** : يكشف تقليد الدول الاستعمارية القديمة أو الدول المتقدمة :

- ليس فقط عن بقايا السيطرة الخارجية .
- بل وأيضاً عن المشاكل المتعلقة بالبنى الاجتماعية الداخلية للدول التي نالت الاستقلال .

- فالاستعارة تدل على أن الأمثلة التي تقدمها الدول المستعمِرة تلهم ميول النخبة السياسية في الدول الحديثة العهد بالاستقلال . كانت

هذه النخبة قد أقامت علاقات وثيقة ، وخصوصاً على المستوى الثقافي ، أثناء مرحلة الاستعمار .

● يمكن للاستعارة هذه أن تكشف عن التطابق بين المصالح الماضية للقوة القديمة المسيطرة ومصالح الطبقات الحاكمة في الدولة الجديدة المستقلة . فالأواليات السياسية « المستوردة » توازي الدور الذي ترتئي النخب المحلية ممارسته في الدولة ؛ وهكذا تربط النخب القوة القديمة المسيطرة بإطار المؤسسات التي استعارتها من تلك القوة .

● يمكن اعتبار تلك الاستعارات وكأنها موازية لحاجات الدول المتحررة الخاصة . هذه هي حال الأنظمة « الرأسمالية » (أميركا الجنوبية ؛ افريقيا السوداء الفرنسية) التي هي بحاجة الى سلطة سياسية قوية وثابتة تحسن بها مجتمعات الدول النامية (راجع لاحقاً) .

● وعلى أي حال تثير هذه الاستعارات مسألة تكيّف الاشكال الدستورية :

- مع الحقائق الاجتماعية التي تختلف بشكل جوهري في الدول « المستعيرة» عن الحقائق الاجتماعية في الدول التي ظهرت فيها تلك الأشكال وتطورت في داخلها .

- ومع الأهداف الخاصة للسلطة السياسية في الدول النامية .

2 ـ الاستقلال الخرافي لاختيار الحكام

تكون الدولة الجديدة كاملة السيادة دولياً وتتمتع بالاستقلال السياسي داخلياً إذا تم اختيار الحكام فيها من قبل السكان . ويكون الأمر خلاف ذلك إذا تدخلت قوة أجنبية مباشرة أو مداورة في ذلك الاختيار .

لم تعد القوة الخارجية على الدوام القوة الاستعمارية القديمة ، بل

أصبحت اليوم عموماً الولايات المتحدة الاميركية ، التي تتدخل الى حدٍ ما بشكل علني في الخيارات السياسية الداخلية للدول المستقلة رسمياً . وقد تتركز التبعية الخارجية الناجمة عن التدخلات على المصالح الإقتصادية المباشرة أو على المصالح « الاستراتيجية » التي تدخل في إطار الهيمنة الامبريالية .

أمثلة :

- **« الحكومات الصورية » في فيتنام الجنوبية ، ما بين مؤتمر جنيف 1954** والسلم .
- تدخل الولايات المتحدة الاميركية المستتر في غواتيمالا (1954) لقلب نظام الرئيس Arbenz صاحب مشاريع الاصلاح الزراعية المهدد ، لمصالح « شركة الفواكه المتحدة » .
- تدخل الولايات المتحدة الاميركية المسلح في جمهورية الدومنيكان (1965) لدعم عصبة العسكريين اليمينيين المتطرفين ضد ثورة العسكريين الليبراليين المدعومين من الشعب .
- محاولة تدخل الولايات المتحدة المستتر في كوبا (1961 ، الانزال في خليج الخنازير ») لقلب نظام فيدل كاسترو .
- التدخل الاميركي السري في الشيلي ضد حكومة وحدة الشعب (1973-1970) .

3 ـ التحرر السياسي والتبعية الاقتصادية

إذا لم يصطدم تقرير المصير الذاتي السياسي بشكل علني مع التدخل الخارجي ، فإن تبعية الدول النامية الاقتصادية تحد من مدى التحرر السياسي لهذه الدول .

إن معظم الدول النامية هي مستقلة من الناحية القانونية . وهذا يعني أن اكتساب الاستقلال السياسي لم يلغ العوامل الاقتصادية للتبعية الخارجية . تمثل هذه العوامل العنصر الأساسي للنمو .

- تفرض التبعية الاقتصادية هذه قيوداً على سلطة سياسية مستقلة أساساً بممارسة وظائفها بحرية تامة . على هذه السلطة أن تحسب حساب مخاطر التدخلات الخارجية المباشرة أو غير المباشرة إذا ارتأت تعريض مصالح القوى الاقتصادية المسيطرة ؛ راجع الشيلي (1970 -1971) حيث رأى الرئيس Allende أن حلف وحدة الشعب له « الحكومة » وليس « السلطة » .

- وتعيين هدف السلطة السياسية الأساسي ، وهو بلوغ الاستقلال الاقتصادي والغاء الاستغلال الخارجي .

يمكن اجتياز مرحلتين في هذا الشأن :

- تأميم الثروات المحلية الخاضعة للسيطرة الأجنبية وجعلها ملكية وطنية .

أمثلة : تأميم صناعة النفط في ايران (مصدق 1951) وفي الجزائر (1971) الخ .

تأميم قناة السويس (مصر 1956) .

تأميم صناعات النحاس والفحم الحجري والفولاذ والمصارف الخاصة في الشيلي (1971) .

- إنسحاب شبكة التبادل النقدي العالمي الواقعة تحت سيطرة السوق الرأسمالي (كوبا) . يمكن اعتبار هذا الانسحاب كشرط حتمي لنمو العالم الثالث الاقتصادي (P. Jallee ، سمير امين ، Gunder Frank . . .) .

بيد أنه يقع في الحقيقة في إطار خيار اشتراكي يربط الاستقلال السياسي والاقتصادي بتحول البنى الاجتماعية الداخلية .

الفقرة الثالثة : السلطة السياسية والبنى الاجتماعية الداخلية

أولاً : البنى الاجتماعية للدول النامية . تقدم هذه البنى سمات خاصة مرتبطة بالمزايا الاقتصادية للنمو . تفكك الاقتصاد يوازيه تفكك المجتمع الذي يعرّض الوحدة الوطنية للخطر . وعليه فالوضع الاجتماعي الداخلي مرتبط بالتبعية الخارجية وبالاستغلال الامبريالي اللذين يكيفان العلاقات الاجتماعية الداخلية ويحددان الاقتصاد .

الملامح الجوهرية لهذه المجتمعات هي التالية :

1 ـ الظاهرة الأكثر بروزاً هي ظاهرة البنية الازدواجية للمجتمع :

ـ قطاع « عصري » يوازي نشاطات الانتاج المرتبطة بالسيطرة الأجنبية وخصوصاً في المدن . ويتفتح هذا القطاع على التقدم التكنولوجي وعلى طرق العيش في العالم المتقدم .

ـ قطاع « تقليدي » أو « قديم » يسيطر في الريف ، حيث تقوم سبل العيش القديمة ، والعلاقات الاجتماعية والايديولوجية .

لا تحل الازدواجية هذه التناقضات الجوهرية الأخرى :

2 ـ يتصف المجتمع النامي « بالتفاوت الاجتماعي » الكبير . لا يقيم هذا التفاوت المواجهة بين القطاعين .

ـ إن تمركز الثورة ، في بعض الدول ، بين يدي أقلية مميزة أجنبية أو وطنية هو علامة ظاهرة .

أمثلة :

● في كولومبيا يتمتع 3% من السكان بـ 40% من الدخل الوطني .

● في الكميرون يتمتع 0,5% من السكان بـ 25% من المداخيل .

- قد يضم القطاع الاقتصادي « العصري » الصناعي أو التجاري نسبة عالية من القوى الاقتصادية الخاصة الوطنية ، الى جانب الاحتكارات الأجنبية : راجع مجموعة Tata وBirla في الهند .

- يظهر انعدام التفاوت بحدة في القطاع الزراعي حيث الأهمية الاجتماعية لها دور كبير في الدول النامية . تتصف بنية الملكية العقارية بتجمع الجزء الأكبر من الأرض الصالحة للزراعة بيد مجموعة ضئيلة هي مجموعة كبار المالكين .

مثلاً : أميركا اللاتينية ، باستثناء بعض الحالات ، حيث أن أقلية ضئيلة جداً من كبار المالكين (أقل من 4%) تتمتع بأكثر من نصف الأراضي الزراعية . يضمن الاستغلال المكثف للملكيات الكبيرة ، من دون مردود مرتفع ، ثروة المالكين مع حرمان مجموع الفلاحين الصغار من الأرض التي يحتاجون اليها .

مثلاً: الهند ، أثناء الاستقلال ، حيث كانت تحتكر 2 /3 المساحة المزروعة بـ 1 /5 الاستثمارات . حتى انه في بداية تطبيق الاصلاح الزراعي كان 7% من العائلات الريفية تمتلك نصف الأراضي .

هذا التفاوت في البنية العقارية أُرهق بالاقتطاعات الثقيلة التي طالب بها المالكون مقابل استغلال الأرض .

- تفاوتات إقليمية داخلية بارزة تولد وتنمو ، مع ارتباطها بالنمو الاقتصادي غير المتوازي الناجم عن التبعية الخارجية .

مثلاً : في الشرق الشمالي للبرازيل يُقدر الدخل السنوي الوسطي

للفرد بثلاث مرات أقل من المعدل الوسطي في بقية البرازيل .
الأمل في العيش في هذا القسم أقل بـ 30 سنة مقابل 40 -45 سنة في بقية البرازيل . الخ .

3 ـ البنية الازدواجية للمجتمع تؤدي مع ذلك الى تعقيد العلاقات الاجتماعية على المستوى الوطني مع تشابك :

● التناقضات التي قد تلد وتتطور داخل القطاع العصري ، وخصوصاً الصناعي (تكوين برجوازية صناعية أو تجارية وولادة بروليتاريا في المدن) ؛

● والنزاعات التقليدية القائمة : الانقسام القبلي ، المنافسات الاتنية ، والخصومات الدينية ؛

4 ـ أهمية التناقضات التقليدية تزداد عموماً بفعل الهيمنة الخارجية وخصوصاً الاستعمارية :

ـ إما أن تكون القوة المهيمنة الخارجية قد لعبت أم أنها ما تزال تلعب على المنافسات التقليدية الداخلية في المجتمع النامي في سبيل إقامة سلطتها و(راجع نيجيريا) .

ـ أو أن تكون الدول النامية قد ورثت عن الهيمنة الاستعمارية إطاراً دولتياً مصطنعاً نابعاً من المصالح الاستعمارية ولا يتوافق مع التضامن الوطني الشرعي .

● تكوين الاتحاد الهندي والباكستان يفسر هذه الظاهرة :

أ ـ استفادت القوة البريطانية (الاستعمارية من الخصومات الدينية بين المسلمين والهندوس وعملت على استمرار الخلافات بينهما (1945)

وبالتالي لعبت ورقة التقسيم ، ولم تنل الهند الاستقلال في سنة 1947 إلاّ بعد أن انفصلت عنها الباكستان .

ب ـ وقد دفعت بريطانيا بعملها هذا الى تكوين دولتين على قاعدة دينية تبدو اصطناعية للغاية ذلك أننا نلاحظ :

● انه ما بين سنة 1970 و1971 كانت المجموعة الدينية غير كافية لتأسيس الوحدة الوطنية لدولة الباكستان ؛
ـ وان هذه المجموعة هي بنفسها مجزأة جغرافياً (باكستان الشرقية وباكستان الغربية) .
ـ وانها غير متوازية اقتصادياً : إعلان بنغلادش مستقلة سنة 1971 يمثل منتهى المطالبة الوطنية ضد استغلال باكستان الشرقية اقتصادياً من قبل باكستان الغربية .

● يبدو واضحاً أن الدول الأعضاء في الاتحاد الهندي المنبثقة عن الاستعمار هي دول مصطنعة . التقطيع الكيفي هو ارث خلّفه الاستعمار البريطاني . الهند مستقلة باشرت :

ـ بإعادة تقطيع الدول الأعضاء في الاتحاد على أساس لغوي .
ـ بدمج دول ـ إمارات في الاتحاد ذي طابع اقطاعي . فخروج بريطانيا جعل من هذه الدول دولاً ذات سيادة كاملة .

● الارث الاستعماري هو موضوع نزاع في الوقت الراهن في افريقيا ، سواء في النزاعات الحدودية (تشاد / ليبيا) أو من قبل حركة وطنية (أثيوبيا / الصومال ، قضية الصحراء الغربية) .

هذه العناصر الأساسية للبنية الاجتماعية للدول النامية تؤول الى رؤية ممارسة السلطة السياسية :

ـ من خلال البحث عن الوحدة الوطنيـة المشوّهـة بالانقسـامات الـداخلية الحادة .

ـ أو من خلال علاقاتها مع البنية الطبقية للمجتمع النامي .

ثانياً : البحث عن سلطة قوية : ـ يتجلى هذا البحث بالبنى السياسية التي تتضمن

- وحدة السلطة
- قدرة السلطة .

يمكن بشكل عام تفسير هذا المسار من خلال عدة اعتبارات :

- ضرورة تكريس الوحدة الوطنية من خـلال المؤسسات . لا تنجم هـذه الوحدة عن معطيات اجتماعية ، وتتعلق بمبادرات السلطة السياسية ؛
- حتمية النمو الـذي يفرض تضحيـات لم يكن الشعب ليوافق عليهـا من دون إكراه ، ولا تتوافق مع عدم الاستقرار السياسي .
- هاجس بناء مجتمع متساوٍ يؤدي الى ممارسة الإكراه ضد الفئات المميزة .

وينتج عن ذلك أن وحدة السلطة وقدرتها يكون لهما طابع ديمقراطي أو استبدادي . وهي تنجز وظائف وتمتلك أرضيات اجتماعية مختلفة .

ـ العناصر الأساسية لتمركز السلطة تُقدم بشكل عام كالتالي :

1 ـ **مركزية السلطة في الدولةالموحدة** : يقول Kwame N'Krumah (1962) « تحتاج الدول الافريقية الجـديدة الى دول مـوحدة قـوية ، قـادرة على ممارسة السلطة المركزية في سبيل تعبئـة المجهود الـوطني وتنظيم إعـادة البناء والتقدم . . » .

أ ـ تدلّ التحولات في البنى الفيدرالية في الدول النامية على صعوبات تقسيم السلطة على النحو المشار اليه .

● تكـون الفيدراليـة تارة فيـدرالية مغلوطـة لأن السـلطات المهمـة في الاتحاد تترك للدول الأعضاء استقلالية مقلصة جداً :
مثلاً : الاتحاد الهندي : جمهوريـة الكاميـرون الاتحاديـة (1961) ، وكذلك الدول الاتحادية في أميركا اللاتينية (البرازيل ، الأرجنتين ، المكسيك) .

● وطوراً تتطور الاتحادية نحو الدولـة الموحـدة . راجع ليبيـا 1963 ، الكـونغو ـ كينشـاسا (1964) ، الـطموحـات القديمـة لاتحـاد مـالي (السودان ـ السينغال) ، أوغاندا 1967) .

● وأحياناً يؤدي انحلال الروابط الاتحادية الى إقامة عدة دول موحدة (فشل اتحاد مالي) أو يبعث على قيـام دولة واحـدة . ردة فعل من نوع موحد لدولة اتحادية (نيجيريا والتهديدات بانفصال بيافرا) .

ب ـ علاوة على ذلك ، يميل الاتجاه في الدول الموحدة عموماً نحو المركـزية وليس نحو اللامركزية ، كما هو حال افريقيا (راجع gonidec) .

2 ـ تمركز السلطة في الدولة

أ ـ في الأنظمة الدستورية ، يُترجم تمـركز السلطة بمجمـوعة القـواعد التي تقوي من وضع السلطة التنفيذية .
مثلاً : جمهوريـات أميركـا اللاتينيـة حيث الاتجاه الـدستوري السـائد يكرس فشل التجارب البرلمانية ، وإقامة « أنظمة رئاسية متفـوقة » (J. Lambert) .

تجربة الولايات المتحدة ، خارج هذه الدولة ، التي تقيم التوازن بـين السلطات المنفصلة تركت مكانها لصالح هيمنـة رئاسيـة ملطفة بفعـل الصفة المؤقتة للوظائف .

مثلاً : في الدول الافريقية (راجع Gonidec) حيث ينجم تفوق السلطة التنفيذية عن تطور يميل نحو تكريس :

- وحدانية السلطة التنفيذية أي أنها ذات رأس واحد هو رئيس الدولة .
- جمع الصلاحيات (التنفيذية وحتى التشريعية والقضائية أحياناً) لصالح رئيس السلطة التنفيذية .
- عدم مسؤولية رئيس السلطة التنفيذية ، يضمن الاستقرار .

ب ـ إقامة سلطة قوية وثابتة تقطع مرحلة جديدة بأبعاد النظام الدستوري بفعل انقلاب ، وخصوصاً ، استيلاء العسكريين على السلطة .

راجع أمريكا اللاتينية (بيرو ، بوليفيا ، البرازيل ، الأرجنتين) .

راجع افريقيا السوداء بعد سنة 1962 (الكونغو ، برازفيل ، الكونغو - كينشاسا ، داهومي ، فولتا العليا ، مالي ، نيجيريا، جمهورية افريقيا الوسطى) .

يحدث استيلاء الجيش على السلطة في ظروف متباينة . فهو إما يحضر لعودة السلطة المدنية الى الحكم أو قد لا يحضر لهذه العودة . وهو يرتدي معاني اجتماعية وسياسية متعددة (راجع لاحقاً) . واستيلاء الجيش على السلطة يشكل في الأعم الأغلب رد فعل ضد ضعف السلطة السياسية وعدم استقرارها . ويحاول الجيش أن يظهر وكأنه عنصر للوحدة الوطنية .

3 ـ **تمركز السلطة بالحزب الواحد** : إقامة حزب واحد هو أحد العناصر الأساسية لتمركز السلطة . بيد أنه من الضروري الإشارة إلى أن :

- نظام الحزب الواحد ليس بميزة مشتركة وثابتة للدول النامية .

● التقليد السياسي لدول أميركا اللاتينية يبعدها عن هذا الاتجاه (ما

عدا الاستثناءات الشهيرة والمختلفة لكوبا والمكسيك).

- راجع أيضاً الاتحاد الهندي حيث أن وجود حزب مهيمن ، مع أنه راضخ للنزاعات الداخلية ، مصحوب بعدد متنوع من الأحزاب ، التي تنسجم مع البنى الاتحادية والتي يمكنها إفشال هيمنة حزب المؤتمر .

- يوجد أشكال وسط بين التعددية الحزبية والحزب الواحد . راجع « الحزب الرسمي والمتميز » (J. Lambert) : مثلاً الحزب الثوري المؤسساتي في المكسيك ، راجع أفكار الحزب الواحد « المنفرد » أو « المهيمن » (gonidec) ، أو « المهيمنة جداً » (دو فرجيه) .

- يرتدي تأسيس حزب واحد معاني اجتماعية وسياسية مختلفة حسب الحلول التي تقدم للقضايا المتعلقة بعلاقاته مع البنية الطبقية للمجتمع ، وحسب نشاطه الداخلي أو علاقاته مع هيئات الدولة .

أ ـ الحزب الواحد ، الطبقات والأمة :

- قد يدخل تأسيس الحزب الواحد في خيار اشتراكي ، مطبقاً النظرية الماركسية اللينينية ، وفي هذه الحالة ، الحزب الواحد هو أداة لدكتاتورية الطبقة ، وتؤدي الحقائق الاجتماعية للبنى النامية ، مع ذلك ، الى إضفاء أهمية خاصة لتحالف طبقات العمال وطبقة الفلاحين الفقيرة . هذه حالة الدول النامية التي ألغت بشكل منظم ، مع الاستغلال الرأسمالي الخارجي ، العنصر التكويني الأساسي للنمو .

- في الحالات الأخرى الأكثر دلالة للنمو (افريقيا على سبيل المثال) فإن نظام الحزب الواحد يستجيب لاعتبارات أخرى ويكشف عن بعض الغموض .

● إضافة الى كون الحزب الواحد جهازاً لهيمنة الطبقة ، فهو أداة للاندماج الوطني ولتقوية السلطة التي تبررها متطلبات التغلب على عوامل التفكك الداخلي .

● يعمل الحزب الواحد على أن يكون حزب الشعب بأسره (راجع أفكار L.S. Senghor في السينغال ، وسيكوتوري في غينيا ، وراجع أيضاً مصر . .) .

● ترتكز هذه الفكرة عموماً على تحليل رافضٍ للتناقضات الطبقية داخل المجتمع أو التقليل من أهميتها .

● وهذا يؤدي الى جعل الحزب الواحد

ـ إما حزب الجماهير مفتوحاً أمام الجميع وليس حزباً يضم النخبة (راجع السينغال ، وجبهة التحرير الوطنية الجزائرية 1962) (برنامج طرابلس) .

ـ أو « حزب الطليعة » حيث يأتي الطابع الشعبي من ملاءمة برنامج الحزب للمصالح الوطنية وليس بفعل الانتسابات المتنوعة للحزب (غينة ، جبهة التحرير الوطنية الجزائرية بعد سنة 1964 : ميثاق الجزائر والميثاق الوطني) .

● وبالطبع ينجم عن هذا أولية الحزب (المكرسة أحياناً بالدستور) في الدولة إزاء :

ـ السلطة الدستورية

ـ والمؤسسات التمثيلية للمجموعات (النقابات) التي ترضخ لهيمنة الحزب .

تتجلى الارتيابات التي تحيط بفكرة الحزب الواحد في الأزمات التي تؤثر على عمل المؤسسات .

ب ـ أزمات الحزب الواحد

ـ يبدو الحزب الواحد وكأنه مؤسسة ضعيفة غير قادرٍ على ضمان الاستقرار ووحدة السلطة وقوتها .

ـ الانقلابات العسكرية في افريقيا (وخصوصاً في غانا ومالي) تعبر عن فشل الحزب الواحد . ضعف السلطة هو ضعف الحزب . يجد هذا الضعف مصادره في :

ـ عدم تكيّف الحزب الواحد مع متطلبات سياسة التنمية الوطنية بعد نيل الاستقلال .

يبدو تكوين الحزب الواحد كحزب الشعب بأسره وكأنه تكريس رسمي لوحدة « ملبّسة » بشكل اصطناعي على حقيقة اجتماعية غير متساوية ومتصارعة .

● يعبر الحزب الواحد عن وحدة وطنية تتمثل بالكفاح التحريري ضد الهيمنة السياسية الخارجية (على العموم ينبثق الحزب عن تنظيم الكفاح ضد المستعمر) .

● وعلى العكس فإن متطلبات التنمية الاقتصادية بعد نيل الاستقلال تواجه الحزب بالتناقضات والهيمنة الداخلية . فالوحدة المتجسدة في الحزب تبدو وكأنها خرافة ؛

إضافة الى ذلك يُستَبْعد نظام الحزب الواحد في بعض الحالات لصالح تأسيس جبهة تضم مجموعات متعددة من التشكيلات المجتمعة حول برنامج وطني مشترك (راجع السودان 1970) . وقد يفضل هذا النظام العمل الديمقراطي .

ـ الطابع اللاديمقراطي للحزب . .

من واجب الحزب الواحد أن يكون حزباً ديمقراطياً . وبهذا الشرط يستطيع الحزب أن يزعم تمثيله للمصالح الشعبية . أظهرت التجربة عموماً عكس ذلك أي غياب الديمقراطية في العلاقات بين الحزب والجماهير وفي العمل داخل الحزب .

وعلى العموم يحافظ ، فيما خص التنظيم الداخلي للحزب ، على مبدأ الديمقراطية المركزية ، هذا المبدأ مأخوذ عن أحزاب العمال الشيوعية (السنغال ، غينية . . .) .

يتضمن تطبيق المبدأ بعض الأخطاء :

- البنى القاعدية للحزب التي يجب أن يتحقق من خلالها الاتصال بالجماهير ليس لها دائماً وجود فعلي .
- ليس الحزب عضواً لسلطة « صاعدة » ، فهو أداة بيد الحكومة وليس بيد الشعب (Frentz Fanon) . فدوره هو أن يفرض على الشعب الطاعة والنظام لا أن يعبر عن حاجاتهم بصورة ديمقراطية . وقد تخلى عن واجبه بتثقيف الجماهير وتسييسها .
- يكرس الحزب الواحد سلطة البيروقراطية (عبد الملك بالنسبة لمصر) .
- يحابي العمل غير الديمقراطي هذا ظاهرة تجسيد السلطة في القائد الوطني ، هذا التجسيد يحجب الضعف الحقيقي للسلطة .

فشل الحزب الواحد في دوره بالتعبير مباشرة وبشكل ديمقراطي عن صوت الجماهير الشعبية يُترجم بفقدان رد فعل الشعب ضد الانقلابات الحاصلة في الأنظمة (راجع غانا ومالي . . .) .

لا تأخذ اتجاهات تمركز السلطة بالاعتبار جميع القضايا السياسية في

الدول النامية . وقد تستخدم بعض أشكال المؤسسات المجاورة لأغراض اجتماعية مختلفة . ظاهرية تنظيم مشترك قد يغطي حقائق اجتماعية سياسية مختلفة . يجب أن تعبر دراسة السلطة السياسية مرحلة ثانية تقوم على البحث عن القاعدة الاجتماعية للسلطة السياسية وغاياتها .

ثالثاً : قاعدة السلطة السياسية وغايتها

1 ـ صعوبات المنهج

ـ يلزم هذا البحث على :

● المقارنة بين أشكال الأنظمة المتشابهة أو المتجاورة .

● تجاوز الخيارات الرسمية المعلنة من قبل قادة الدولة (راجع الخيار « الاشتراكي ») .

ـ ويصطدم البحث بصعوبات خاصة في الدول النامية (راجع أولاً) :

● بسبب الميول الرامية الى إعادة بناء سلطة قوية تزعم استقلالها إزاء التناقضات الداخلية .

● بسبب التعقيدات القائمة في العلاقات بين الخيار القومي (الاستقلال إزاء الهيمنة الخارجية) وخيار المساواة (إزالة التفاوت الداخلي) ؛ يمكن اعتبار الخيار الأول وكأنه متوافق مع الاحتفاظ بالتفاوت الكبير على صعيد الداخل ؛

ـ على هذا البحث أن يجدّ لتخطّي الظواهر ويلجأ الى معايير مثل :

● الدعم الذي تقدمه مختلف شرائح السكان للأنظمة المستفيدة منه . لا يمكن مساواة هذا الدعم بالانضمام المعبّر عنه بالطرق الديمقراطية الانتخابية التقليدية ؛

● والقرارات الصادرة فعلاً عن السلطة السياسية والتي تخدم مصالح هذه الطبقة الاجتماعية أو تلك (أحد الميادين التي تستطيع السلطة

من خلاله أن تكشف عن غايتها الاجتماعية بصورة أفضل هو الاصلاح الزراعي ، نظراً للأهمية الاجتماعية التي تختص بها البنى الزراعية في الدول النامية) .

2 ـ بعض الحالات بسيطة نسبياً :

ـ مثل الأنظمة التي تكرس دكتاتورية السلطة ، الموروثة عن حكومات الأقلية الأوليغارشية التقليدية ، والمرتكزة على الاحتفاظ ببنى عميقة التفاوت .

راجع ضمن أطر مختلفة :

ـ نظام Duvalier في هايتي .

ـ نظام Trujillo في السان دومنيك (1930 -1961) .

ـ « التيوقراطية البدوية » (في العربية السعودية) ؛

ـ الأنظمة التي تختار بصورة واضحة طريق « الرأسمالية المحيطية » «Périphérique» (سمير أمين) حيث النمو الاقتصادي يرتكز على الطلب الخارجي والرأسمال الأجنبي ، وحيث تبحث السلطة عن قاعدتها في تنمية برجوازية محلية تؤسس ثراها على اندماج النمو الاقتصادي المتزايد في السوق العالمي الذي هو مصدر الاستغلال (ساحل العاج) .

الوضع ، بصورة عامة ، أكثر تعقيداً . يوجد مجموعتان أساسيتان من الغموض تحيطان بالموضوع رغم تداخلهما معاً .

3 ـ التباسات السلطة العسكرية

ـ يجد الجيش في الوقت الحاضر بفعل التجنيد قواعده الاجتماعية في الطبقات المتوسطة . بيد أن هذا لا يعني عدم وجود الانقسامات الداخلية

داخـل الجيش (راجـع البـرازيـل منـذ سنـة 1964 ، الأرجنتـين سنـة 1971) .

ـ تحدد السلطة العسكرية بصورة عامة أهدافها بالأهداف الوطنية متخطية بذلك التناقضات الاجتماعية الداخلية .

ـ ترتدي ممارسة السلطة العسكرية مظاهر مختلفة .

مثلاً : يمكن أن نقارن في أميركا اللاتينية حالياً بين :

● الدكتاتورية العسكرية القائمة في البرازيل منذ سنة 1964 : حكـومة تسلطية تتجه نحو إعادة الحرية الاقتصـادية ؛ تفضيـل الاستثمارات الأجنبيـة ؛ معـارضـة مـطالب الـطبقـات الشعبيـة ، إبعـاد العمـال والفلاحين عن السلطة ؛ الارتكـاز على حلف ، غـير مستقر ، بـين الطبقة المتوسطة في المدن وكبار مالكي الأراضي (celso Furtado) .

لقد نجح النظام اقتصادياً من الناحية الكمية (زيادة الانتاج) وليس من النـاحية النـوعية (التفـاوت الداخـلي زاد حـدة ، والتبعيـة إزاء الخارج) .

● والدكتاتورية القائمة في الشيلي (1973) تقدم نفس المزايا الأساسية من دون أن تحصل على نتائج معادلة .

● أما السلطات العسكرية الموجودة في البيرو (1968) وفي بوليفيا -1971) (1970 فهي غامضة بحد ذاتها :

ـ تُقدم السلطات الاخيرة كأنظمة « وطنية ثـورية » بـاستطاعتهـا أن تكـون « مـرحلة مؤديـة الى الاشتـراكيـة » (général Torres بوليفيا) .

وهي تباشر بتأميم الشركات الأجنبية (البيرو) واصلاح زراعي يبدو ثورياً .

في بوليفيا إن سلطة الجنرال Torres العسكرية ، القائمة على دعم منظمات العمال والطلاب وأحزاب اليسار ، تتوافق مع التعبير الجديد لسلطة ديمقراطية مع وجود جمعية شعبية ، تقوم على هامش أشكال الديمقراطية المنتخبة التقليدية .

وقد تُقلص السلطة العسكرية نشاطها وتحصره بمحاولة التصنيع ، الملائمة لمصالح البرجوازية الوطنية ، والمتضمنة عودة طبقة مالكي الأراضي الى سابق عهدها . تزيد السلطة العسكرية بعملها هذا من التفاوت الداخلي ، وتترك للاستغلال الامبريالي وجوده الذي يتحول نحو قطاعات جديدة .

يعبر التطور في بوليفيا وأزمات النظام في البيرو بوضوح عن هذا الاتجاه .

4 ـ التباسات « الاشتراكيات »

يمكن المقارنة بين :

أ ـ الاشتراكيات من النوع الماركسي اللينيني المستوحاة أصلاً من النموذج السوفياتي . يتكيف هذا النموذج بالضرورة مع الحقيقة المحلية ، ومصحح بالتجربة الصينية (فيتنام) .

يمكن احتساب كوبا ، في الوقت الراهن ، ضمن فئة الدول التي تطبق « الأسلوب السوفياتي » ، بعد أن أقامت تجربة أصيلة تعمل على تحويل العلاقات الاجتماعية بشكل جذري ، وعلى تنمية ديمقراطية من نوعٍ جديد .

أما معضلات كوبا في الوقت الحاضر فهي :

● النقص في العلاقات الديمقراطية ، التي ندد بها القادة .

● تأسيس نخبة جديدة مميزة من نوع التكنوقراطيين والبيروقراطيين .

● الأهداف « المنتجة » التي تعمل على الحفاظ على الانتاج الوحيد السكر هذا الانتاج هو بحد ذاته عقبة في طريق الاستقلال إزاء الخارج .

مع مراعاة النتائج التي توصلوا اليها ، فالتجارب الاشتراكية هذه ، تؤدي الى التفكير بأن الدول المعنية تمثل حالة خاصة في فئة الدول النامية . (Y. Lacoste)

ب ـ تجارب الدول الاشتراكية غير الماركسية وخصوصاً « الاشتراكية العربية » (مصر ، والجزائر ، وليبيا . . .) .

هذه التجارب غريبة عن صراع الطبقات .

وتقوم هذه الطريقة على سيطرة الدولة على القطاعات الاقتصادية الأساسية : وهي تثابر على المحافظة على حماية الأصالة الثقافية للمجتمع وخصوصاً المحافظة على تقاليد الديانة الاسلامية ؛ تستطيع هذه الديانة القيام بدورٍ ثوري (في التأكيد على الخاصية القومية ضد الأجنبي) وأيضاً دورٍ محافظ (في الحفاظ على بعض أشكال السيطرة الداخلية) .

التجربة الأقدم هي التجربة المصرية ، التي تدل على أن هذا السبيل لا يتخطى قاعدة رأسمالية الدولة . تتضمن التجربة حلول برجوازية جديدة في الدولة من نوع البيروقراطية محل الأرستقراطية القديمة القائدة . الطبقة الجديدة هي من الطبقات المتوسطة وتنمو على قاعدة الملكية العامة (راجع التحليلات النقدية لحسن رياض ومحمود حسين) .

جـ ـ تجربة تطور الاشتراكية المجربة في الشيلي مع وصول حكومة وحدة

الشعب Allende سنة (1970 -1973) الى السلطة بالطرق الشرعية .

وهي تتميز باحترام الأصول الدستورية والديمقراطية الجماعية ، والملكية الوطنية للثروة ، وتوسيع القطاع العام والاصلاح الزراعي .

وقد اصطدمت بمقاومة الطبقات المسيطرة المحافظة وبمعارضة الولايات المتحدة الاميركية .

الانقلاب العسكري وضع حداً لتلك التجربة وأقام دكتاتورية ظالمة .

الفصل الخامس

التناقضات السياسية على الصعيد الدولي

لقد آن أوان استئناف الفكرة التي عرضناها سـابقاً (راجـع المقدمـة) والتي بمقتضاها يستحيل تطوير علم الاجتماع السياسي بشكل جـدي ، في حـالى بقائنـا ضمن الأطر المحـددة للمجتمعات الـدولتيـة ، أو حتى ضمن مجموعة أوسع تتضمن جميع العناصر الدولتية لنفس النوع .

التحليل الأخير هو الذي حاولنا عرضه في الفصول الثلاثة السابقـة . بيد أن :

- كـل واحد من النمـاذج الدولتيـة « الرأسمـالية » ، أو « الاشتـراكية » أو « النامية » الصرفة هو نادر الوجود ، وكل مجتمع دولتي يقدم مزايا خاصة وأصيلة .

- لا يتمتع أي واحد من هذه العناصر أو هذه المجموعات باستقلال فعلي . وعلى العكس فالنمو « الكمي » للمبادلات الدولية سواء الاقتصادية منها والتجـاريـة وحتى البشـريـة بصـورة خـاصـة (تبـادل اليـد العـاملة ، المعلومات ، الثقافة) زاد زيادة كبيرة .

- يمـر الادراك الحقيقي للمجتمع السيـاسي بالضـرورة بتفسير مكمـلٍ على

الصعيد العالمي . هذا التفسير المكمل هو موضوع بحثنا في الوقت الحاضر .

عرض سريع للنظرية القانونية والسياسية التقليدية للعلاقات الدولية التي سنقدمها أولاً (الفرع الأول) ستسمح بالتالي بتحديد مكانة التناقضات الحقيقية (الفرع الثاني) .

الفرع الأول : النظرية التقليدية للعلاقات الدولية

تشكل العلاقات الدولية فرعاً من العلم السياسي الذي وصل في الوقت الراهن مع مجموع هذا النظام الى مرحلة متقدمة نسبياً من الاعداد (أنظر R. Aron, qu'est ce qu'une théorie des relations internationales? Revue fr. de Sc. po., 1967).

بيد أن النظرية التقليدية تعرض العلاقات الدولية في إطار نظام تشكل الدولة فيه قاعدته الأساسية : وهي العنصر الأوحد بنظر معظم المؤلفين . حتى إن دراسة المجتمع الداخلي تقتصر على الرجوع الى المؤسسات الرسمية لهذه الدولة . كما أن العلاقات الدولية والنزاعات التي تعترضها باستمرار تُحلل عموماً وكأنها علاقات دولتية داخلية لا غير .

وللحصول على نظرة أوسع راجع مؤلف P.F. Ganidec «العلاقات الدولية» .

الفقرة الأولى : القانون الدولي الكلاسيكي سمح لفكرة العلاقات الدولية بانطلاقتها من خلال المكانة التي كونها لفكرة الدولة .

في الحقيقة يمكن اعتبار المجتمع الدولي مجتمعاً متجانساً مكوناً من نوع واحدمن الرعايا هي : الدول .

ولم يوسّع هذا الإطار إلاّ حديثاً (1948) حيث شمل المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية فقط .

النقاش مفتوح حول معرفة وضعية الفرد في القانون الدولي ، أي هل يُعد من رعاياه ؟ إن القانون الوضعي أجاب على هذه المسألة بالنفي لأن (الفرد لا يحق له أن يدعي أو أن يدعى عليه أمام محكمة العدل الدولية)[1] .

أما فيما يختص بالشعوب التي لم تصل بعد الى أحد أشكال تنظيم الدولة ، فمسألة الاعتراف بها من المجتمع الدولي طرحت نفسها بحدة منذ بعض السنوات . أدت سعة استيلاء حركات التحرير الوطني على بعض اجزاء من العالم في بعض الحالات الى أخذ هذه الحركات بالاعتبار في المنظمات أو المؤتمرات الدولية ومنحها كيان المراقب فيها .

بيد أن النظرية القانونية لا تعترف بالحركات كرعايا القانون ، لعدم وجود معيار محدد لتعريفها .

إذاً الدولة هي البنية القانونية والسياسية لقاعدة المجتمع الدولي .

الفقرة الثانية : دراسة العلاقات الدولية تبدو وكأنها المكمل الاجتماعي لدراسة القواعد القانونية

لا تعرّض الدراسة عادة للخطر تعريف العنصر الأساسي للنظام · الدولة . فهي تعمل فقط على البحث عن تفسير سياسي للعلاقات بين

---

(1) يعتبر الفرد أحد رعايا القانون الدولي بالدرجة التي يكون فيها صاحب حقوق وموضع التزامات يعترف بها القانون الدولي ويصدر العقوبات بحقهاحتى وان لم يكن للفرد حرية الوصول الى محكمة العدل الدولية فله الحق بالوصول أمام المحاكم الدولية الخاصة المترجم راجع كتابنا « القانون الدولي العام » . مجد . بيروت 1986 صفحة 111 و112

الدول . يسمح هذا التفسير بتخطي التفسير القانوني . ولا يعتبر هذا العمل فعلاً تجاوزاً للتفسير القانوني .

تبقى الدولة « العامل الجماعي » المدروس في العلاقات الدولية . التجارة السلمية أو الحربية بين المجموعات ، تقصد أيضاً المبادلات بين الدول .

سواء تحدثنا (وهذه هي الحالة المألوفة في أعمال العلاقات الدولية) عن « القوة puissance » ، أو إذا أثرنا فكرة غير واضحة : « الأمة » فنرجع دوماً الى الدولة .

« فالأمة بصفتها نوعاً مثالياً لوحدة سياسية لها ثلاث مزايا : مشاركة جميع المحكومين في الدولة بالخدمة العسكرية وبالاقتراع العام ، تطابق الارادة السياسية هذه ومجموعة ثقافية ، الاستقلال التام للدولة الوطنية إزاء الخارج . الأمة هي دوماً نتيجة للتاريخ ، وعمل الأجيال . وهي تولد عبر المحن ، من خلال الشعور الذي يحس به الناس ويرافقه عمل القوة . قوة ذات وحدة سياسية تدمر الوحدات السابقة ، قوة الدولة التي تخضع المقاطعات والأقاليم » (R. Aron السلم والحرب بين الأمم) .

العلاقات بين الدول هي دوماً علاقات سياسية . والقانون يفسر هذه العلاقات جزئياً ودائماً في فترة متأخرة

- فهي تعقد أولاً بواسطة القناة الدبلوماسية
- وتترسخ بفعل الأحلاف (مواثيق ، عصب الخ . .) وفي مرحلة لاحقة بفعل المنظمات الدولية .

- وتأخذ شكلاً عنيفاً أثناء الحرب (مواصلة السياسة بوسائل أخرى) شكلاً آخر للعلاقات الاجتماعية مع « صعود التطرف » .

كل نظرية للعلاقات الدولية هدفها تفسير الأنواع المختلفة للعلاقات وللمبادىء التي تقوم عليها (الحرب الباردة ، التعايش السلمي ، الحياد) واعتبار الدول متساوية من الناحية القانونية وفق تعاليم القانون الدولي ، مع ملاحظة التفاوت الاقتصادي بينها ، مع تأكيدها على أن هذا التفاوت هو في الأعم الأغلب نتيجة التقدم الهامشي أو تأخر الدول في مسار التطور الصناعي .

مجمل هذا التفسير غير كافٍ ويخفي التناقضات المتنوعة .

الفرع الثاني : تفسير التناقضات على الصعيد العالمي

من الواجب أن يكون هاجس علم الاجتماع السياسي تخطي الاطار القانوني الرسمي للدولة . فالحياة السياسية لا تقتصر فقط على نشاط الدولة . وعلى أي حال لا تستطيع فهم الحياة السياسية بدراسة مظاهرها الدولتية وحدها .

فالحياة السياسية الداخلية للدولة مرتبطة مباشرة بحياة الدول الأخرى . فموائل القدرة معقدة بين الدول وأيضاً بين المجموعات الاجتماعية المختلفة المكونة للدول .

تسمح ملاحظات المنهج بتحديد مكانة هذا العرض العام بشكل أفضل ، ومن ثم استعراض النتائج الناجمة عن هذا العمل .

الفقرة الأولى : المنهجية

على صعيد التحليل الذي سنتوصل اليه في هذا الفصل نشير من جديد الى تحديد عنصرين للمنهجية : يُستخلص كل عنصر من خلال البحث عن التناقضات .

أولاً : عزلة المستوى السياسي هي مؤقتة

لقد أشرنا إلى أن الاستقلال السياسي ما هو إلاّ نسبي (راجع الفصل الأول) ، ودلّت تطوّرات مختلف أنواع المجتمعات على أن طريقة معالجة السياسة لا يمكنها تجنب حل قضايا نسق آخر : اقتصادي (فكرة الطبقة الاجتماعية ،وطريقة الانتاج والنمو) أو ثقافية (مساواة أو تفاوت طبيعي ، عنصرية ، قومية) أو غيرها .

من الضروري التذكير هنا أن رؤيا شاملة لعلم الاجتماع السياسي في المجتمعات الانسانية تتطلب تحليلاً شاملاً يمكن من اكتشاف جميع الحتميات وخصوصاً الحتمية الاقتصادية . من خلال المستويات الأخرى ، ولبلوغ هذه الغاية الأخيرة لا يكفي الأخذ بالاعتبار القرار والسلوك السياسيين وإنما إعطاء الأولوية للتضافر الاقتصادي ولموقع المستوى الايديولوجي الواجب دراسته بشكل خاص في المجتمع المعاصر .

مثلاً :

1 ـ لا يمكن دراسة سياسة التسلح في الدول المصنعة على المستوى السياسي من دون الأخذ بالاعتبار مسألة امتصاص الفائض في الدول الرأسمالية هذه وضرورة تأمين أسواق خارجية .

2 ـ دراسة التخلص من الاستعمار تبدو وكأنها تحول قانوني سياسي بسيط : الاعتراف بدول سيدة . بيد أن هذا المستوى لا يتعرض للحقيقة الا وهي : وجود استعمار ذي تشكيلات اجتماعية سابقة للرأسمالية وهيمنة تمارس حالياً في إطار يختلف عن الاطار السياسي القانوني (مثل التعاون ، مناطق نقدية ، تبادلات) .

ثانياً : تقسيم المجتمعات الداخلية الى ثلاثة أنواع هو تقسيم ناقص

رغم الصفات المشتركة لهذه الأنواع الاجتماعية ، فهي لا تشكل بنى

ثابتة ، بيد أنها تتميز بتحولات مستمرة . ومن خلال مسارات التحـولات « تمارس البنية الشاملة عملاً دائماً على البنى الجزئية وبالعكس ، أي أن البنى الجزئية وعناصرها تؤثر على البنية الكلية . كما أن البنى الجزئية تؤثر بدورها على بعضها البعض وتؤثر أيضاً ، في فترة من الفترات ، على الدول الموجودة في داخلها تلك البنى الجزئية . نمو وتقدم التأثير المتبادل هو ما يمكن تعريفه بالديالكتيكية » (J. Israel) .

وعليه لا يمكن الاحتفاظ بأي تقطيع أفقي للمجتمعات البشـرية فتـرة طويلة من دون أن تشوّه الحقيقة .

وتبرز التناقضات حتى داخل النوع الواحد ، وتناقضات أخرى تـظهر بين بعض الأنواع : هذه التناقضات هي الأهم .

غاية البحث إذاً هي إزالة الستار الذي يشكل الدولة من أجل تعريـة الأواليات الدولية .

الفقرة الثانية : النتائج

يجب أن يمر البحث عن علم الاجتماع السياسي التام بثلاث مراحل :

- الدول التي تدخل ضمن مجموعة واحدة (الرأسمالية ، الاشتراكية أو في طريق النمو) لا تفلت فيما بينهـا من هجوم التنـاقضات. إذاً من المفيـد احصاؤها (العلاقات الدولية التقليدية تقوم أيضاً بهذا الدور) .

بيد أنه لكي نتخطى الإطار التقليدي علينا أن نبحثَ عما هو قبل قيام الدولة وما هو بعدها .

- قبل قيام الدولة ، تقوم الروابط الاجتماعية بين مختلف الجماعـات بدون الأخذ بالاعتبار الحدود الجغرافية . وهكذا يوجد نشاط سياسي دُولي كلي

لا علاقة للحكومة به ؛ وهو ما نسميه « تحت الدولتي infra-étatique » .

- ما بعد قيام الدولة . فمختلف الأنظمة غير الكاملة لا تتكون إلّا بسبب التناقضات فيها بينها . ولا تستطيع فهم أحدها إلّا بدراسة العلاقات الديالكتيكية القائمة بين بعضها البعض . وهنا تكمن التناقضات الأساسية .

أولاً : التناقضات القائمة بين الدول التابعة لنفس المجموعة

تعطي فكرة الأمة :

- لكل دولة تماسكها الداخلي . هذا هو على الأقل معنى نظرية السيادة الوطنية . أعدت هذه السيادة في القرن الثامن عشر ونهاية القرن التاسع عشر . إلّا أنه من الصعب إعطاء معنى محدد وثابت لهذه الفكرة ؛ تنادي بالقومية أقصى حركات اليمين (القومية الاجتماعية أثناء الحكم النازي في ألمانيا) وثورات التحرير الوطني (حرب الجزائر وحرب فيتنام) .

- الدفاع عن مصالح الطبقة الاجتماعية الحاكمة (أو مختلف الطبقات التي تشكل جبهة واحدة في السلطة) يُفسر هذا الدفاع بطريقة أفضل تماسُك الدولة ويوضح ديمومة التناقضات بين الدول المنتمية الى نفس النظام .

1 - **التناقضات بين الدول الرأسمالية** . في حال تقاربت بشكل قوي مصالح الطبقات الاجتماعية الحاكمة في مختلف الدول الرأسمالية المصنّعة ، تبرز عندها ظواهر المنافسة والمزاحمة بين مختلف الامبرياليات .

أ - وهكذا تُفسر تاريخياً الحروب الأوروبية : الصراع من أجل هيمنة هذه القوة أو تلك (فرنسا ، بريطانيا العظمى ، الامبراطورية الألمانية ،

وأخيراً الولايات المتحدة) ؛ والمنافسات الاستعمارية التي برزت بشكل قوي أثناء مؤتمر برلين (1878) .

ب ـ وعليه يمكن في العصر الحالي إيضاح العلاقـات السياسيـة المعقدة التي تنمو بين أوروبا والولايات المتحدة .

ـ وتحت غطاء الدفاع عن العالم الحر والتضامن الأطلسي والتستر وراء ستـار المساواة القـانونيـة بين أعضـاء المنظمـات الـدوليـة (الحلف الأطلسي) فغموض التبادل الحـر يؤدي إلى الهيمنة الاميـركية عـلى حساب أوروبا . وقد قدر لنا بهذا الصدد أن نستعمل عبارة « أوروبا الأجـيـرة » (راجـع J. Carral ، La prise du pouvoir mondial) .

ـ الاحساس بهذا الخلل في التوازن يثير موقفين متعارضين :

- فهو يقود المجموعات صاحبة المصالح المرتبطة برأسمال أوروبي الى البحث من خلال محاولات الاندماج (السوق المشتركة) عن إمكانية النهوض الى المستوى الاقتصادي والتكنولوجي للولايات المتحدة . تمر هذه الارادة بالتخلي عن خرافة الأمة لصالح نظرية الجنسية العليا ، بتطور الأعداد الامي ، بتقوية السلطة السياسية الأوروبية (مشروع انتخاب البرلمان الأوروبي بالاقتراع العام) .
- وقد الهم هذا الاحساس بشكل مختلف جداً السياسة الخارجيـة للجنرال ديغول ، رفضه الرضوخ للهيمنة الاميركية من جهـة ، وأيديولوجيته القومية من جهة ثانية .

2 ـ التناقضات بين الدول الاشتراكية :

مستلزمـات الثورة الاشتـراكية المـطلوبة لكي تتـرسخ داخـل الحـدود

الوطنية وعجزها عن أن تتحول الى ثورة عالمية والحفاظ على كفاح الطبقات الناجم عن الثورة تفسر جميعها استمرارية التناقضات بين الدول الاشتراكية . عرض الأواليات السياسية في المجتمعات الاشتراكية لم يكن ليتم من دون الأخذ بالاعتبار هذه التناقضات . ونذكّر هنا بالعناصر الأساسية على سبيل الذكر :

- المبدأ اللينيني المتعلق بالمركزية الديمقراطية . غير أن الديمقراطية أزيلت لصالح المركزية .

- التسلسل الواقعي في المراتب بين مختلف الأحزاب الشيوعية الوطنية تحت سلطة الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي (أنظر قضية تشيكوسلوفاكيا) ، وصعوبات الشيوعية الأوروبية إزاء الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي .
- تكملة هذه العلاقات السياسية المتفاوتة بعلاقات اقتصادية متفاوتة أيضاً من خلال منظمة دولية : الكوميكون (أنظر : J. Corral, la prise du pouvoir mondial développement concernant les féodalités de l'est) .

- إخراج هذه التناقضات من جديد من خلال النزاع الصيني السوفياتي .

3 ـ التناقضات بين الدول النامية

أ ـ التناقضات المشتركة بين الدول النامية (أنظر الفصل الرابع) تقيم بين هذه الدول تضامناً جلياً يُفسر :

- بنوع من التماسك في سلوكهم داخل منظمة الأمم المتحدة .
- بتطور الأفكار مثل « الحياد » و« عدم الانحياز »
- بالتحليل النقدي لعلاقاتهم مع الدول المصنعة والتنديد بالامبريالية

بمناسبة المؤتمرات الكبرى للعالم الثالث (باندونغ ، كوبا ، الجزائر) وتكوين خط سياسي دولي .

ب ـ لا يلغي التضامن الجلي هذا التناقضات المهمة بينها (راجع الفصل الأول) :

- التماسك الوطني هش بصورة خاصة . (البلقنة على صعيد الداخل) .
- وتحت شعار الحياد وعدم الانحياز يوجد علاقة مميزة مع إحدى مجموعات الدول المصنعة أو مع بعضها . العلاقات هذه هي في أغلب الأحيان غير مستقرة .
- في القارة الافريقية خصوصاً ، فمعارضة العنصرية البيضاء لم تكن متماسكة بصورة دائمة ، والمصالح الاقتصادية أو التجارية تؤدي أحياناً الى تطور التناقضات المهمة .

مثلاً : إقامة العلاقات الدبلوماسية بين شاطىء العاج وجمهورية جنوب افريقيا والمحادثات بنفس الغرض بين مدغشقر وجمهورية جنوب افريقيا سنة 1971 ، صعوبات الدول الافريقية المجاورة لروديسيا التي تقف بوجه تطبيق العقوبات الاقتصادية التي قررها مجلس الأمن ضد هذه الدولة .

- وأيضاً بالنسبة للقارة الافريقية ، فالتضامن العربي الافريقي وضع تحت التجربة.أثناء أزمة البترول .

ثانياً : التناقضات تحت الدولتية infra-étatique

فهم الحياة السياسية والاجتماعية من خلال الدولة ضروري إلاّ أنه غير كافٍ .

وكنا قد نددنا « بضعف وسطحية دفع فكرة الدولة التي باستطاعتها التأثير على أبحاث الاختصاصيين . حتى الوقت الحاضر فأثرها هو إثارة التركيز على مظاهر المؤسسات على حساب دراسة السلوك . فالتباين بين معرفة الأشكال ، السطحية أحياناً ، وجهل لعبة الممثلين ينجم إلى حدٍ كبير عن الاصرار على وضع الدولة في وسط الاهتمامات «J. Meynaud introduction à la science politique» .

تعيش المجموعات الاجتماعية وتفسر وتواجه حركات الأفكار وتنتشر الايديولوجيات وتنمو بدون مراعاة الحدود .

البحث عن التضامن يتم في الأغلب ضد الاطار الدولتي .

1 ـ المجموعات الاجتماعية

تؤدي الظروف التاريخية المتشابهة الى تكوين الطبقات الاجتماعية ذاتها في دول مختلفة .

يقابل هذه الطبقات الاجتماعية أحزاب سياسية أو نقابات متماثلة .

أ ـ وجود الطبقات الاجتماعية ذاتها في دول مختلفة .

- لم يكن انحطاط الارستقراطية وصعود البرجوازية التجارية ومن ثم الرأسمالية في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ظواهر خاصة بالمجتمع الفرنسي . فهي مشتركة بين معظم الدول الغربية ولكن بدرجات متنوعة .
- طال تطور طبقة العمال وتسييسها جميع الدول الغربية في القرن التاسع عشر .
- إن تراجع البرجوازية الصغيرة الناجمة عن الحرفيين والتجارة الصغيرة ، وصعود برجوازية صغيرة نشأت عن تطور القطاع الثالث (الادرات ،

البنوك ، التأمينات) ما زالت تعتبر ملامح مشتركة لجميع الدول الرأسمالية الصناعية .

- تطور برجوازية وطنية منبثقة بجزء كبير منها عن المثقفين الجدد ، هو المنيز المشتركة للدول النامية .

- يقوم التضامن داخل نفس الطبقة الاجتماعية بدون الاهتمام بالحدود الجغرافية :

● دعم مختلف أنواع البرجوازية لبعضها البعض . مثلاً : بيع الأسلحة الى البرتغال سنة 1972 أو إلى افريقيا الجنوبية ؛ إنقاذ الدولار الاميركي للفرنك الفرنسي سنة 1968 .

● نمو الشركات المتعددة الجنسيات يتجه نحو معارضة الشركات الوطنية . انطلاقة تلك الشركات المتزايد تدل على أن الطور الرأسمالي الوطني قد تجاوزته الظروف ، ونتجه نحو حالة تكون فيها جميع المؤسسات مملوكة للمجموعة الصناعية ذاتها المتضامنة فيما بينها ، مهما تكن الدول التي تقوم فيها تلك المؤسسات .

● الطابع الذولي لحركة العمال ينتظم ضمن مبدأ الأممية البروليتارية .

ب - يقابل نفس المجموعات الاجتماعية أحزاب سياسية ونقابات متماثلة . « أحزاب الأطر التقليدية موازية لصراع الأرستقراطية والبرجوازية : طبقات قليلة العدد حيث تتجسد بالأعيان » (موريس دوفرجيه : Sociologie politique) .

أفرز صراع الطبقات هذا بين الأرستقراطية والبرجوازية في أوروبا الأحزاب المحافظة والليبرالية .

أوجد الصراع بين البرجوازية وطبقة العمال الأحزاب الاشتراكية ومن ثم الأحزاب الشيوعية التي ظهرت وكأنها أحزاب جماهيرية .

- المنظمات المهنية : مصالح المنظمات المهنية هي المصالح ذاتها من بلد إلى آخر ، ونضالاتها متشابهة سواء أكانت منظمات وطنية أو منظمات فلاحين أو عمال . أي تعزيز لمكانتها أو أي نصر تسجله في دولة ما يلاقيا صدى على الصعيد الدولي .

2 ـ حركات الأفكار والايديولوجيات

لا تعرف حياة الأفكار حدوداً ، وخصوصاً في العصر الحالي بسبب أهمية الاعلام .

أ ـ قلما تطور الديانات في اطار داخلي صرف . مثلاً : الاصلاح البروتستانتي تطور في أوروبا كلها .

- تقيم الكنيسة الكاثوليكية روابط وثيقة مع السلطة السياسية في عدد من الدول ، مما أوجد داخل جزء من المؤمنين والكهنة حركة احتجاج ، ارتدت ، حسب الظروف ، أشكالاً عنيفة تقريباً ، إلاّ أن تطورها العام لا يُفسر إلاّ من خلال المضمون العام (راجع حالة كهنة الباسك ، كهنة أميركا اللاتينية والكنيسة الهولندية) .

ب ـ تتكون الايديولوجيات وتنتشر في كل الدول . مثلاً : تطور العنصرية من خلال أفكار Fichté و(Essai sur l'inégalité des races humaines gobineau .

- الفاشية وأشكالها المختلفة (الهتلرية ،الايطالية ،اليابانية ،البرتغالية).
- الاشتراكية وشكلها الأكمل الماركسية عرفاً ، بصفتها تياراً من

الأفكار (المستقلة عن الأنظمة السياسية التي تتأثر بها) أكبر تطورٍ في عدد كبير من الدول .

ج ـ تنفجر الأزمات السياسية والاجتماعية في مختلف الدول في آن واحد لأنها نتيجة للتناقضات المتطورة معاً .

ـ طالت المعارضة الطلابية معظم الدول الرأسمالية المصنعة وأيضاً الدول النامية .

ـ حركة الهبيين بصورة خاصة في الولايات المتحدة ولم تزل موجودة في عدد من الدول الأخرى .

ـ المعارضة ضد الأسلحة النووية في جميع الدول المصنعة .

3 ـ الأقليات الاتنية

يشكل عدم كفاية أو عدم ملاءمة الاطار الدولي في بعض الأحيان موضوعاً لقضية بحد ذاتها .

هذه هي الحالة كلما وجدت أسباب متنوعة (تاريخية ، دينية ، اتنية ، لغوية ديمقراطية وحتى اقتصادية) يكون التضامن الوطني مصطنعاً .

مثلاً :

ـ قضية منطقة الباسك بالنسبة لفرنسا واسبانيا
ـ قضية ولاية الكيبك بالنسبة لكندا
ـ قضية مقاطعة Wallon بالنسبة لبلجيكا
ـ القضية الايرلندية بالنسبة لبريطانيا .

ونجد من جديد القضايا ذاتها المطروحة أعلاه فيما يتعلق بتعريف الشعوب :

ـ كيف يمكن التوصل الى تعريف يطبق على جميع الحالات ؟
ـ مطالبة أقلية وطنية بالاستقلال على اعتبارها شعباً . هل من الواجب أخذها بالاعتبار من قبل القانون الدولي . وهل يؤدي هذا العمل الى الاعتراف بها كدولة جديدة ؟

(راجع فيما خص هذه المسألة اللقاء الثالث في مدينة Reims تشرين الثاني ـ نوفمبر 1975 ,Ch. Chaumant ، La notion de peuple en droit)
. international, in annuaire du Tiers Monde 1976)

ثالثاً : التناقضات داخل مجموعة دول

تقوم المواجهات الصعبة والمعقدة بين أنظمة تتكون من مجموعة دول اعتنقت (الرأسمالية والاشتراكية والنامية) .

بيد أنه من الأهمية بمكان المقارنة بين التعبير السياسي لهذه التناقضات وبين مدلولها الفعلي .

1 ـ يقدم التحليل السياسي ثلاثة أنواع من التعاليم
أ ـ العلاقات بين المجتمعات الرأسمالية والمجتمعات الاشتراكية اتسمت بمرحلتين : الحرب الباردة والتعايش السلمي .

● منذ سنة 1917 قطع لينين والثوريون الروس علاقاتهم مع العالم بأسره بانتظار اندلاع الثورة في أوروبا . بيد أن الثورة في أوروبا وخصوصاً في ألمانيا إصطدمت بالمحافظة على بنى المجتمع والدولة . حتى ان روسيا نفسها حافظت على وجود الدولة . كان من الواجب قبول فكرة الاشتراكية في دولة وحيدة وتحديد علاقات الاتحاد السوفياتي مع العالم الرأسمالي .

طور ستالين أولاً فكرة الانشقاق لدى العدو . وبانتظار تزايد هذه

التناقضات ، أصبح مبدأ التعايش مقبولاً ومفيداً (ومن هنا كـان التحالف مع الدول الغربية ما بين سنة 1941 و1945) .

وبعد حرب 1939 -1945 انتظمت حول الاتحاد السوفياتي مجموعة دول الديمقراطية الشعبية ، وان قدرة مقاومة الدول الغربية برزت في اطار الحرب الباردة (أزمتان سياسيتان : برلين وكوريا) .

● أخذ خلفاء ستالين فيما بعد موضوع التعايش السلمي وضاعفوا من قوة هذا المبدأ . لم يعد هناك عداوة أساسية تجاه العالم الخارجي ، بل عداوة مبدأ . يمكن تجنب الحـروب . دلت مخارج مختلف الأزمـات منذ وفاة ستالين على إمكانية تجنب الأزمات : ولا أزمة من الأزمات سواء في برلين أو كوبا أو الشرق الأوسط أو في جنـوب شرق آسيـا انتهت بمواجهة عسكرية بين المعسكرين المتقابلين .

ب ـ كانت العلاقات بين المجتمعات الرأسمالية والمجتمعات النامية موضوع تحاليل سياسية أو سياسية اقتصادية متعددة . حاولت التحاليل تقـديم البـراهين عـلى أن العلاقـات من النـوع الاستعمـاري قـد استبـدلت بعلاقات المساعدة والتعاون . الغاية الأساسيـة من المساعـدة والتعاون هي إتاحة الفرصة لـدول العالم الثـالث للحاق بمـظاهر التـطور والنمو وخصوصاً في القطاع الصناعي ، بيد أن المساعدة والتعاون المشاراليهما يحجبان في الحقيقة استمرارية الهيمنة الامبريالية بطرق أخرى (راجـع الفصل الرابع) .

ج ـ العلاقات بين المجتمعات الاشتراكية والمجتمعـات الناميـة . لقد أثـير التردد حول هذه العلاقات في أكثر من جهة قبل الوصول الى تحديدها في إطارها الحالي .

- منذ المؤتمرين الثالث والرابع للحزب الشيوعي السوفياتي سنة 1922 طُرحت مسألة تعامل الاتحاد السوفياتي مع البرجوازية الوطنية الثورية في البلاد الواقعة تحت الاستعمار في الشرق وافريقيا أو دعم البروليتاريا فقط في تلك البلاد لكي يضمن لها هيمنتها داخل حركات التحرير . وقد أثيرت في المؤتمر فكرة دعم الخط الاسلامي .

في المؤتمر الخامس سنة 1924 أعلن عن خطة التعاون مع البرجوازية كخطة أساسية . وهذا يعني كبح تطور الأحزاب الشيوعية في دول الشرق ووضع هذه الأحزاب تحت رحمة القادة الوطنيين بعد استيلاء هؤلاء على السلطة .

- ومنذ وصول حركة التحرر من الاستعمار الى الاستقلال السياسي ، نددت الدول الاشتراكية أول الأمر بالامبريالية الجديدة المتسترة وراء التعاون ومن ثم دخلت بدورها في هذه اللعبة في حدود المنافسة مع الدول الرأسمالية .

أملت مبادىء حياد العالم الثالث عليهم هذا الموقف الذي ينم عن استعداد دول العالم النامي للقبول بنوعي التعاون الرأسمالي أو الاشتراكي .

2 ـ المغزى الحقيقي لكل هذه التناقضات سيكشفها تحليل شامل

لم يقدم التاريخ بطريقة مستقلة ومقطعة ثلاثة أنواع من البنى لم تعقد فيما بينها روابط إلاّ بعد أن تأكد وجودها الفعلي (الرأسمالية والاشتراكية والنامية) مرتبطة ديالكتيكياً ببعضها البعض ببنى جامعة .

مخطط إقامة جبهة رأسمالية مصنعة ، تواجهها جبهة اشتراكية منافسة ، وتمد كل واحدة يدها للتعامل مع قطاع مختلف ، هو عمل بعيد عن الواقع .

دلت أعمال الاقتصاديين المعاصرين l'échange inegal A. Emmanuel
وسمير امين l'accumulation à l'échelle mondiale) على أن :

- القطاع المتخلف المحاط بالرأسمالية المتضمنة علاقات الهيمنة والاستغلال . تسمح هذه العلاقات للطبقات الرأسمالية بامتصاص فائض انتاج عمل الشرائح الاجتماعية التقليدية وبالتالي افقارها تدريجاً (ضرائب ، تفاوت في التبادل ، اقتطاع من أي نوع كان بما فيه اليد العاملة) .
- تكون التشكيلات الرأسمالية المتقدمة « مركزاً » بالنسبة للتشكيلات الاجتماعية الواقعة تحت السيطرة أو « المحيطية » periphérie .
- لم يفلت الاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية من قوانين الرأسمالية العالمية ولم تقطع علاقاتها بشكل حاسم مع هذا النظام .
- لا يتم إضعاف النظام الامبريالي بتقوية النظام الاشتراكي القائم لأن « العلاقات الخارجية لهذا النظام سواء مع العالم النامي أو مع العالم المتطور الغربي تتبع السوق الرأسمالي العالمي » سمير امين .

رغم ذلك تنمو في الوقت الراهن في المجتمعات الاشتراكية :

- محاولة تنظيم الاقتصاد بفعل قانون العرض والطلب .
- إعادة الفائدة لوحدات الانتاج في سبيل الحكم على التنافس المتبادل بينها

وهكذا « كل اقتصاد وطني وهو بحد ذاته مجموعة من البنى ، يشكل حلقة إما خاضعة أو مهيمنة ، داخل الاقتصاد العالمي ؛ والتناقضات التي تنمو في دولة من الدول ليست فقط تناقضات داخلية ، وإنما تنتج عن طريقة

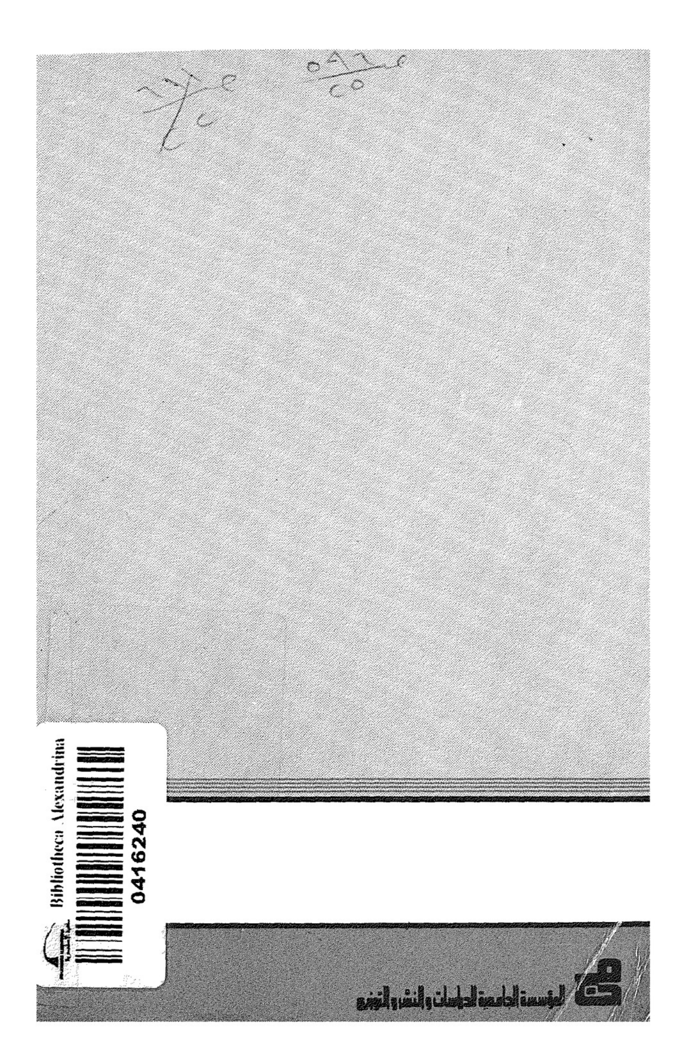
اندماج الدولة المعنية في المجموعات الاقتصادية والسياسية العالمية . ومن هنا كانت فكرة الحلقة الأكثر ضعفاً » (Bettelheim, la Transition vers l'éco-nomie socialiste) .

إن على الصراع بين أمم وبين مجموعات أمم الذي يبدو للوهلة الأولى أساسياً في إطار العلاقات الدولية أن يخفي واقعاً أن الأمم وحكوماتها لا تشكل كتلة متجانسة ، بل تبقى على اختلاف أنظمتها كما في سائر الأنظمة الاجتماعية ، مخترقة بصراع الطبقات .

محتويات الكتاب

الموضوع **الصفحة**

1988/2/295



Bibliotheca Alexandrina
0416240
المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع